رسائل الرحمة في المنطق والحكمة

تحتوي على المفتاح، والورقات والمقالات والعزيزة، والوجيهة

تأليف
الشيخ عبد الكريم محمد المدرس
اشرف على طبعها
محمد الملا أحمد الكَزنى

الدار العربية للطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد للـه رب العبـاد، والصـلوة والسـلام على سـيدنا محمـد الهادي الى الرشاد، وعلى آله وصحبه المجاهدين في الارشاد.

(و بعد) فهذه رسالة شريفة، وعجالة لطيفة حوت من المنطــق فرائد جميلة، وفوائد جليلـة، سـميتها (بالمفتـاح) لبـاب انشـراح الأرواح، ورتبتها على مقدمتين وبـابين. وأسـأل اللـه أن ينفعـني بها وكل من أرادها للصلاح والاصـلاح، انـه سـميع قـريب ورؤف مجيب.

المقدمة الأولى - المنطق

مسائل يبحث فيهـا عن أحـوال التعريـف وأجزائـه، وعن أحـوال الدليل وأجزائه، وكل من الأولين معلوم تصوري، ومن الأخيرين معلوم تصديقي[1].

[1] لاشك أن الإنسان يتميز عن سائر الحيوانات بالعقل: وهي صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات، والعلم ان كان اذعانا بنسبة تامة خبرية على وجه الاذعان فتصديق، كالعلم بأن الله واحد، والا فتصور سواء كان ادراكاً لغير النسبة كزيد، أو للنسبة الناقصة كغلام زيد، أو التامة الانشائية نحو اضرب ولا تضرب، أو التامة الخبرية بدون الاذعان، كالعلم بزيد قائم على وجه التردد، ولما كان التعريف وأجزاؤه من المفردات والمركبات الناقصة التوصيفية، كان العلم بهما تصورا، وهما من المعلوم التصوري، ولما كان الدليل وأجزاؤه الأولية مما فيه النسبة التامة الخبرية، كان العلم بهما تصديقا، وهما من المعلوم التصديقي.

وموضوعه: المعلومات

غايته: صون الذهن عن الخطأ في التعريف والدليل.

المقدمة الثانية

دلالة اللفظ الموضوع على تمـام مـا وضع لـه مطابقـة، كدلالـة الانسان على الحيوان الناطق، وعلى جزئه تضمن كدلالتــه على كل منهما فقط في ضمن المجموع، وعلى الخـارج الـذي يلـزم تصورهُ لتصورهِ التزام، كدلالة الجهل على العلم، والضرب على الضارب والمضروب. واللفـظ ان دل جـزؤه على جـزء المعـنى المقصود فمركب كالإنسان، والا فمفرد كانسان.

الباب الأول في المعلوم التصوري وفيه فصلان[2]

الفصل الأول

في المبادئ منه وهي أجزاء التعريف

المفرد ان منـع نفس تصـور مفهومـه عن صـدقه على كثـيرين، فهو (جزئي) كسعيد علماً، والا فهو (كلي) كسعيد وصفاً.

والكلي ان لم يخرج عن حقيقة جزئياتـه فهـو (ذاتي) لهـا سـواء كان عينها كالإنسان لجزئياتـه، أو جـزءاً لهـا كـالحيوان والنـاطق بالنسبة اليها، وان خرج عنها فهو

---

[2] أي في مسائل وقواعد كلية موضوعاتها المعلوم التصوري ومحمولاتها أحوالها.

(عرضـي) لهـا، سـواء كـان ممـا يختص بهـا الضـاحك أو يعمهـا وغيرها كالماشي بالنظر اليها.

والذاتي ان كان عين حقيقة جزئياته، فهو (نـوع) لهـا، كالإنسـان لجزئياتــه. وتعريفــه: كلي يحمــل على الواحــد والمتعــدد من جزئياته المتفقة الحقيقة في جواب السؤال عنها بما[3].

وان كان جزء لها، فإما أن يكون جزءاً عاماً ومشـتركاً تامـاً، بين جزئيين مختلفي الحقيقة من جزئياتـه، بـأن لا يكونـا متشـاركين في غــيره [4] فهــو جنس لهــا، كــالحيوان للإنســان والفــرس وغيرهما من أنواع الحيوان.

وتعريفــه: كلي يحمــل على المتعــدد من جزئياتــه المختلفــة الحقيقة فقط في جواب السؤال عنها بما. [5]

---

[3] اعلم أن السائل بكلمة ما عن شيء طالب لتمام حقيقته فان كان واحدا فالمطلوب تمام حقيقته المختصة به وان كان متعددا فالمطلوب تمام حقيقته المشتركة ولما كان النوع عين حقيقة جزئياته مطلقا اطلق على الواحد والمتعدد منها ولما كان الجنس تمام الحقيقة المشتركة بين المتعدد منها ولم يكن تمام الحقيقة المختصة بواحد منها اطلق في جواب السؤال بما عن المتعدد لا عن الواحد.

[4] والمشترك التام بين الجزئيين المختلفي الحقيقة هو الذي لا يشترك ذانك الجزئيان في شيء آخر خارج عنه.

[5] وقوله في تعريف النوع كلي جنس، وقوله المتفقة الحقيقة فصل مخرج للجنس وفصله والعرض العام وقوله في جواب السؤال بما فصل آخر مخرج للفصل القريب والخاصة، وقوله في تعريف الجنس كلى جنس وقوله المختلفة الحقيقة فصل مخرج للمنوع وفصله وخاصته وقوله في جواب السؤال بما فصل آخر مخرج للفصل والخاصة والعرض العام.

أو مشتركاً ناقصاً بينها كالحساس[6] لجزئياته أو جزءاً مساوياً لها كالناطق[7] لجزئياته فهو فصل لها ويميزها عن الأغيار المشاركة لها في الجنس وتعريفه: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته[8].

والعرض آن اختص بحقيقة واحدة فهي خاصة لها كالضاحك للإنسان والماشي للحيوان وتعريفها: كلي يحمل على جزئيات حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه[9]

[6] فان الحساس جزء من ماهية الانسان لان الانسان حيوان ناطق والحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة فالحساس جزء من ماهية الحيوان والحيوان جزء من ماهية الانسان وجزء الجزء جز فالحساس جزء من ماهية الانسان وهو مشترك بين جزئيين مختلفي الحقيقة كالانسان والفرس ولكنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فانهما يشتركان في الحيوان وبه تتم ماهيته المعرفة بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة كما عرفت.

[7] فان الناطق كلي يشمل جزئيات كثيرة ولكنها متفقة الحقيقة فان جزئياته جزئيات الانسان فصدق انه ليس مشتركاً بين جزئيين مختلفي الحقيقة بل هو مسار لماهية الانسان وكذلك الصاهل بالنسبة لجزئيات الفرس والمفترس لجزئيات الاسد فكل منها فصل للماهية الاول لماهية الانسان والثاني لماهية الفرس والثالث لماهية الأسد.

[8] قوله (كلى) جنس يشمل الكليات الخمس وقوله في جواب أي شيء هو فصل يخرج النوع والجنس لوقوعهما في جواب ما هو وقوله في ذاته فصل ثان يخرج الخاصة والعرض العام أما الأولى فلوقوعها في جواب اي شيء هو في عرضه، واما الثاني فلعدم وقوعه في جواب ما هو ولا في جواب اي شيء هو من حيث كونه عرضا عاما هذا.

[9] قوله كلى جنس يشمل الكليات الخمس. وقوله حقيقة واحدة فصل يخرج الجنس، والفصل، والعرض العام. وقوله في جواب اي شيء هو فصل آخر يخرج النوع. وقوله (في عرضه) يخرج الفصل القريب للنوع.

وان عم حقايق مختلفة، فهو عرض عام لها، كالماشي للإنسان، وتعريفــه: كلي يحمــل على مــا تحت حقــايق مختلفــة حملاً عرضياً[10].

وكل منهما اما شامل لجميع أفراد معروضه كالكاتب والماشــي بالقوة للإنسـان أو غـير شـامل كالكـاتب والماشـي بالفعـل لـه وأيضاً اما لازم المعروضة وهو ما امتنع سـلبه عنـه كـالأولين[11] وأما مفارق وهو ما لم يمتنع سلبه عنه كالأخيرين.<7>

---

[10] قوله (كلي) جنس يشمل الكليات وقوله (مختلفة الحقيقة) فصل يخرج النوع والفصل القريب والخاصة وقوله حملا عرضيا فصل آخر يخرج الجنس وفصله، ثم اعلم انه ينبغي للطالب الباحث عن الكليات الخمس أعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام أن يرتب في ذهنه سلسلة من المفاهيم في باب الأعيان والاعراض صاعدا من الفرد الى الصنف فالى النوع فالي الجنس القريب فالجنس المتوسط فالجنس العالي كي يمكن الفرق بين الكليات ذاتيها القريب والبعيد ثم ينظر إلى الخاصة والعرض العام كالضاحك والماشي والمتنفس والمتحيز والموجود والممكن والشيء كي يميز بين الخواص والاعراض العامة هذا من الجواهر وكذلك في سائر المقولات. فيلاحظ في الأعيان زيدا فانه شخص والرومي فانه صنف من الانسان والانسان والفرس والاسد من الأنواع والحيوان فانه جنس قريب لها والجسم النامي فانه جنس قريب للحيوان والنبات وبعيد للانسان والفرس وهو جنس متوسط والجسم فانه جنس قريب للجسم النامي وغير النامي وبعيد للحيوان والنبات وابعد للانسان والفرس وكذلك جنس متوسط وكالجوهر فانه جنس قريب للجوهر الفرد والجسم المطلق، وبعيد للجسم النامي وأبعد للحيوان وأشد بعدا للانسان، وهو جنس عال، وما عدا الجنس العالى فلكل منها جنس، وفصل فالجسم جوهر قابل للابعاد الثلاثة والجسم النامي جسم قابل للزيادة في الأقطار والحيوان جسم نامي حساس متحرك بالارادة والانسان حيوان ناطق وأما الجنس العالى فلا جنس له اذ لا جنس فوقه فلا يكون له فصل لأن ما لا جنس له لا فصل له فاحفظها حفظك الله تعالى.

[11] أي كالكاتب بالقوة والماشي بالقوة فانه يمتنع أن يوجد انسان ويسلب عنه الكتابة بالقوة أو المشي بالقوة فان الانسان الكاتب او الماشي بالفعل كاتب وماش بالقوة أيضا وغير الكاتب والماشي بالفعل كاتب وماش بالقوة فقط.

الفصل الثاني

في المقاصد من المعلوم التصوري

وهي التعريف[12] ويسـمى معرفـاً وقـولاً شـارحاً[13] وهـو قـول يكتسب من تصـوره تصـور شـيء آخـر وهـو المعـرف (بـالفتح) بكنهه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه وشرطه أن يكون

<8>

---

[12] وانما كان التعريف من المقاصد لأن الغاية وهي الوصول إلى العلم بالمعرف الذي هو مجهول تصوري انما يحصل به واما أجزاؤه فما لم يقع معرفا ليس موصلا بالفعل فلم يكن من المقاصد بل من المبادئ.

[13] وانما سمي قولا لانه يستعمل بمعنى اللفظ الدال على المعنى وبمعنى المفهوم المعقول ولفظ التعريف قول بالمعنى الاول مفهومه قول بالمعنى الثاني وقيد بالشارح لشرحه وايضاحه كنه المعرف او أوصافه المميزة له عما عداه.

مساوياً للمعرف صدقاً ليكون جامعاً ومانعاً وأوضح منه مفهومـاً لتفيد معرفة المعرف[14].

وأنواعه أربعة: الحد التـام: وهـو المـركب من الجنس والفصـل القريبين كالحيوان الناطق للإنسان.

والحد الناقص: وهو التعريف بالفصل القريب وحده أو مع بـاقي الـــذاتيات غـــير الجنس القـــريب كالنـــاطق والجـــوهر النـــاطق والجسم الناطق والجسـم النـامي النـاطق والحسـاس النـاطق للإنسان.

والرسـم التـام: وهـو المـركب من الجنس القـريب والخاصـة اللازمـة الشـاملة كـالحيوان الضـاحك (أي بـالقوة)، فـان كـان معهما الفصل القريب فيسـمى الرسـم التـام الأكمـل من الحـد التام كالحيوان الناطق الضاحك.

والرسـم النـاقص: وهـو التعريـف بالخاصـة وحـدها، أو مـع غـير الجنس القـــريب كالضـــاحك بـــالقوة للانســـان والطـــائر الولـــود للخفاش[15].

[14] وعلامة مساواته له في الصدق أن يصح حمل المعرف بالكسر على المعرف كليا بان تقول كل انسان حيوان ناطق وعكسه كليا كأن تقول كل حيوان ناطق انسان فالقضية الأولى تسمى قضية جمعية ويستفاد منها كون التعريف جامعا لجميع أفراد المعرف بالفتح والقضية الثانية تسمى منعية ويستفاد منها كون التعريف مانعا عن أغياره أما إذا لم يكن مساويا له فان كان أعم منه كان يقال الانسان هو الحيوان فلا يمنع عن الاغيار لشمول الحيوان للفرس والاسد مثلا وان كان أخص منه كأن يقال الانسان رومى فلا يكون جامعا لأفراده لخروج ما عدا الرومي عن الانسان.

[15] هذه الخاصة تسمى خاصة مركبة، اذ المركب من عرضين عامين يختص مجموعها بالماهية تسمى بالخاصة المركبة. فان الطائر يشمل الخفاش وغيره، وكذلك الولود يشمل الخفاش والانسان والحيوان ما عدا الطيور والمجموع لا يوجد الا في الخفاش.

الباب الثاني

في المعلوم التصديقي وفيه فصلان

الفصل الأول

في المبادئ منه أعني القضايا وأحكامها

(القضية): قول يحتمل الصدق والكذب[16].

وهي أما حملية أو شرطية، والحملية: ما حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء كقولنا العالم حادث أولا وقوع ثبوته له كقولنا العالم ليس بقديم والشرطية اما متصلة وهي ما حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بأخرى كقولنا متى طلعت الشمس فالنهار موجود أو بلا وقوع اتصاله بها نحو ليس متى طلعت الشمس فالليل موجود، واما منفصلة وهي

[16] اعلم أن اللفظ اما مفرد كزيد او مركب اما ناقص توصيفى كالحيوان الناطق. أو ناقص اضافي كغلام زيد او مزجي مثل الغلام وبعلبك واما تام وذلك اما مركب تام انشائي كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض وصيغ العقود والحلول والمدح والتعجب ولا شيء من هذه الأمور بما يحتمل الصدق والكذب لان المتكلم بها لم يحك شيئا سابقا او لاحقا حتى يقال أن ذلك قد كان او لم يكن او سيكون او لن يكون بل المفردات ليس فيها نسبة وكذلك المركبات الناقصة والمركب التام الإنشائي افاد معنى نفسيا كطلب الفعل او تركه او التمني او الترجي واما مركب تام خبري كزيد قائم وهذا المركب ان تكلم به المتكلم مع التردد فلا تسمى قضية وان تكلم به بالاذعان سمي خبرا وقضية وتحتمل الصدق والكذب لانه حاك عما كان او يكون او كائن ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الكلام لنفس الأمر والكذب بمعنى عدم مطابقتها له وهذا سر ما يقال تحتمل الجملة الخبرية الصدق والكذب الا الجملة الانشائية.

ما حكم فيها بوقوع انفصال مضمون قضية عن أخرى نحو دائماً أما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً أو بلا وقوع انفصاله عنها نحو ليس دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين وما حكم فيها بالوقوع موجبة وباللاوقوع سالبة[17] ويسمى المحكوم عليه في الحملية موضوعاً والمحكوم به محمولاً والمحكوم عليه في الشرطية مقدماً والمحكوم به فيها تالياً.

ثم الحملية ان كان موضوعها جزئياً. فشخصية نحو الله إلهنا، أو كلياً فإن قصد الحكم على نفس مفهومه، فطبيعية<11>

---

[17] اي وما اذ عن فيها بوقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال موجبة واما اذعن فيها بلا وقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال سالبة ومما يجب أن تعلم أن القضية أما لفظية واجزاؤها هي المحكوم عليه والمحكوم به والدال على النسبة بينهما مثل هو في زيد هو قائم وليس هو في زيد ليس هو بقائم فان كان مذكورا فالقضية ثلاثية كهذين المثالين والانشائية نحو زيد قائم واما عقلية واجزاؤها هي مفهوم المحكوم عليه، ومفهوم المحكوم به والنسبة بينهما وهذه النسبة نسبتان الاولى نسبة ناقصة تسمى بالنسبة بين بين اي الدائرة بين الايجاب والسلب والوقوع واللاوقوع وهي عبارة عن الثبوت في الحمليات والاتصال في الشرطيات المتصلة والانفصال في الشرطيات المنفصلة والثانية النسبة التامة وهي الوقوع في الموجبات واللاوقوع في السوالب. ويمكن أن تفرق بينهما بأن تجعل الثبوت او الاتصال او الانفصال مبتدأ وتضيفه إلى المحكوم به المقيد بالمحكوم عليه وتجعل الوقوع او اللاوقوع خبرا فنقول ثبوت قيام زيد واقع أو غير واقع، واتصال التالي بالمقدم واقع أو غير واقع، وانفصال التالى عن المقدم واقع او غير واقع وهذه الأجزاء مطلقا من قبيل المعلومات، ولا يحصل التصديق بالقضية الا اذا تعلق باجزائها ادراكات أربعة: وهي تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به وتصور النسبة التامة، وهي وقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال أولا وقوعها. ثم ادراك رابع اذعاني متعلق بالنسبة التامة. وحينئذ يحصل لك التصديق، فان كان التصديق هذا الادراك الاذعاني وحده بشرط التصورات الثلاث السابقة كما عند الإغراء فالتصديق بسيط، وان كان مجموع الادراكات الاربعة كما هو رأي القدماء، أو التصورات الثلاث بشرط الاذعان كما هو المذهب المستحدث، فالتصديق مركب، فاحفظ هذا ينفعك في مواضع شتى.

نحو الانسان نوع أو حيوان[18] ناطق، أو على أفـراده فـان بينت كميتها كلا أو بعضاً [19] محصورة، وما به البيان يسمى
<12>

---

[18] اشار بالمثالين إلى أن بعض القضايا الطبيعية يجوز سراية الحكم فيها الى الافراد دون بعض.
[19] أشار بذكرهما إلى أنه ليس المراد ببيان الكمية تعداد افراد الموضوع واحصاؤها، بل المراد افادة أن المقصود بالحكم جميع أفراد الموضوع أو بعضها.

سوراً[20]، وهي أربعة: أشرفها[21] الموجبة الكليـة وسـورها كـل ونحوه مثل (كل مؤمن مخلد في الجنـة)، ثم السـالبة الكلية[22] وسـورها كلا شـيء ولا أحـد نحـو لا شـيء من الكـافر بمغفـور الذنب، ثم الموجبة الجزئية[23]، وسورها بعض ونحوه نحــو بعض المذنب مغفور، وأخسها[24] السالبة الجزئية، وسورها نحـو ليس بعض وبعض ليس نحو ليس بعض المذنب بمغفور.

وان لم تـبين فيهـا كميتهـا فمهملـة نحـو الانسـان كـاتب وتلازم الجزئية[25] واعلم أن الشرطية المتصلة اما لزومية

---

[20] والمناسبة هي كما أن سور البلد أو البستان يحيط به فكذلك كلمة كل أو بعض تحيط بالمقصود من أفراد الموضوع.

[21] لأنها حائزة لشرف الكلية والايجاب، أما شرف الكلية فلا فادتها حكما كليا، وأما الايجاب فلان الوجود خير محض

[22] وقعت في المرتبة الثانية لحيازتها شرف الكلية، وهي أهم من الايجاب الجزئي.

[23] وقعت في المرتبة الثالثة لانها وان فقدت شرف الكلية لكن أخذت شرف الايجاب.

[24] وانما عدت من أخسها لفقدها كلا من شرفي الكلية والايجاب.

[25] سميت بالمهملة لاهمال بيان كمية أفراد الموضوع فيها فمعنى المهملة المهمل فيها وسميت الأولى بالشخصية لكون الحكم فيها على شخص والثانية بالطبيعة لكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع ومفهومه بدون ملاحظة الأفراد فان الانسان نوع بالمفهوم لا بالافراد. ومعنى كون المهملة في قوة الجزئية انه كلما صدقت الجزئية صدقت المهملة وكلما صدقت المهملة صدقت الجزئية اما الاولى فلانه اذا صدق بعض الانسان كاتب صدق ان الانسان كاتب ولو في بعض الأفراد واما الثانية فلانه اذا صدق الانسان كاتب فلا شك أنه يقتضى كون فرد ما من الانسان كاتبا وبذلك يصدق بعض الانسان كاتب.

وهي ما كـان الحكم فيهـا لعلاقة[26] تـوجب استصـحاب المقـدم التالي في الموجبة نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجــود أو لنقيضـه في السـالبة نحـو ليس مـتى طلعت الشـمس فالليـل موجود واما اتفاقية وهي ما كان الحكم فيها بدون علاقة توجبـه بل بمحض التصادف والتقـارن في الواقـع نحـو مـتى كـان نـوع الانسان ناطقاً كان نوع الأسد مفترساً وليس متى كان الانسـان ناطقاً كان الغنم مفترساً[27].

والشرطية المنفصلة أن حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق والكذب معا فحقيقية نحو دائماً إما أن يكـون العـدد زوجاً أو يكون فرداً وليس أما أن يكون العدد زوجـاً أو منقسـماً بمتساويين أو في الصدق فقط فمانعة الجمع نحو اما

---

[26] وتلك العلاقة كعلية المقدم للتالي في المثال الأول فان طلوع الشمس علة لوجود النهار ومتى وجدت العلة وجد المعلول وكعلية المقدم لنقيض التالي في المثال الثاني: فان طلوع الشمس علة عدم وجود الليل فاذا طلعت الشمس انتفى وجود الليل.

[27] فان كون الإنسان ناطقا والاسد مفترسا مبني على ارادة الله نقارنهما بدون علية بينهما وكون الانسان ناطقاً والغنم مفترساً لا يتقارنان

أن يكون الشيء حجراً أو شجراً وليس أما أن يكـون الشـيء لا شجراً أو لا حجراً أو في الكذب فقط فمانعة الخلو نحـو أمـا أن يكـون هـذا لا شـجراً أو لا حجـراً وليس أمـا أن يكـون الشـيء شـجراً أو حجـراً ثم ان كـان الانفصـال بين الجـزئين لـذاتيهما فالمنفصلة عنادية كما مر[28] والا فاتفاقية كقولنا للرومي الأمي أما أن يكون هـذا أبيض أو كاتبـاً[29] ثم الحكم في الشـرطية ان كـان باعتبـار زمـان معين ووضـع كـذلك من الأوضـاع الممكنـة الاجتماع مع مقدمها فهو شخصية نحو ان طلعت الشـمس الآن مع لطافة الهـواء اسـترحنا أو باعتبـار جميـع الأزمـان والأوضـاع الممكنة الاجتماع معه فكلية وسورها موجبة متصلة كلما ومـتى ومهمـا ونحوهـا نحـو مـتى طلعت الشـمس فالنهـار موجـود ومنفصلة دائماً ونحوه نحو دائمـاً أمـا أن يكـون الموجـود واجب الوجـود أو ممكنـة وسـالبة مطلقـاً ليس البتـة وليس دائمـاً ونحوهمـا نحـو ليس البتـة اذا طلعت الشـمس فالليـل موجـود وليس دائماً أما أن يكون العدد زوجاً أو منقسـماً بمتسـاويين أو باعتبار بعضهما الغير المعين فجزئية وسورها موجبـة قـد يكـون وسالبة قد لا يكون ونحوهما نحو

<15>

---

[28] مثالها من الحقيقية اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومن مانعة الجمع اما ان يكون هذا حجرا أو شجرا ومن مانعه الخلو اما ان يكون هذا لا حجرا أو لا شجرا.

[29] فان الابيض والكاتب لا عناد بينهما في الجمع ولا في الرفع لجواز اجتماعها في رومي كاتب وارتفاعهما في زنجي امي ووجود احدهما وانتفاء الآخر كما في رومي امي لكن صادف في مثالنا ان بينهما انفصالا في الجمع والرفع.

قد يكون اذا طلعت الشمس فالهواء طيب وان لم يعتــبر كميــة الزمان والوضع فهي مهملة وعلامتها ان ولو في المتصــلة وأمــا ولو في المنفصلة نحو أن جاءني حبيبي فكأنه داواني طبيبي.

أحكام القضايا

منها التناقض: وهو اختلاف قضيتين[30] بالإيجاب والســلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لذاته، ولا بد فيهما مطلقـاً من وحدة الموضـوع والمحمـول، والزمـان، والمكـان، والجـزء، والكـل، والقـوة، والفعـل، وتجمعهـا وغيرهـا وحـدة النسـبة بين بين[31] ومن الاختلاف بالكمية أن

[30] فقوله اختلاف جنس يشمل كل اختلاف واضافته إلى القضيتين فصل يخرج اختلاف المفردين والمفرد والقضية وقوله بالايجاب والسلب فصل ثان يخرج اختلافهما في الموضوع مثلا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم وقوله بحيث أي متلبسا ذلك الاختلاف بحالة هي الاتحاد في النسبة الحكمية والاختلاف في الكمية فكلمة بحيث حال وفائدتها لا تخفى وقوله يقتضي فصل ثالث يخرج اختلاف القضيتين بحيث لا يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى نحو الانسان كاتب والانسان ليس بحجر وقوله لذاته فصل رابع يخرج اختلاف قضيتين بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لكن لا لذاته بل المساواة المحمولين نحو الانسان ناطق والانسان ليس ببشر فان كذب الثانية ليس لمحض الاختلاف بالايجاب والسلب بل للاختلاف ولأنه اذا ثبت محمول الموضوع لا يجوز سلب مساويه عنه.

[31] فان هذه النسبة تختلف باختلاف الأطراف والظروف والقيود مما له علاقة بها وان شئت فانظر إلى اختلاف النسبتين في زيد كاتب بالقلم العربي وليس بكاتب بالقلم الهندي فان النسبة في الاول ثبوت الكتابة لزيد بالقلم العربي وفي الثانية ثبوتها له بالقلم الهندي ولا مانع من اثبات الأولى وسلب الثانية.

كانتا محصورتين لكذب الكلتين وصـدق الجزئيـتين في مـا كـان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به، نحو كل حيوان انسـان ولا شـيء من الحيـوان بإنسـان، وبعض الحيـوان انسـان وبعض الحيـوان ليس بإنســان، والنقيضــان لا يصــدقان ولا يكــذبان، فالنقيض للموجبة الشخصية هـو السـالبة الشخصـية، نحـو زيـد كاتب وزيد ليس بكاتب، وللموجبة الكلية هـو السـالبة الجزئيـة، نحو كل انسـان نـاطق وبعض الانسـان ليس بنـاطق، وللسـالبة الكلية هو الموجبـة الجزئيـة، نحـو لا شـيء من الانسـان بحجـر وبعض الانسان حج وبالعكوس، وللموجبة المهملـة هـو السـالبة الكليـة لان المهملـة في قـوة الجزئيـة، فللسـالبة المهملـة هـو الموجبة الكلية.

العكس

ومنهـا العكس المسـتوي: وهـو تبـديل كـل من طـرفي القضـية بالآخر مع بقاء صدق الأصـل وكيفـه، وكـل من الموجبـة الكليـة والجزئيــة تنعكس الى الموجبــة الجزئيــة، فعكس قولــك كــل انسـان حيـوان أو بعض الانسـان حيـوان، قـولـك بعض الحيـوان انسان، وذلك لاجتماع وصـف المحمـول ووصـف الموضـوع في فــردٍ مــا لا محالــة فيصــدق العكس المــذكور باعتبــاره[32]، ولا تنعكسان الى الموجبة الكلية لكذبها في ما كان

[32] اشارة الى دليل الافتراض، وهو دليل يحصل من فرض ذات الموضوع للأصل شيئا معينا، وحمل كل من وصف المحمول ووصف الموضوع عليه، لكن حمل وصف المحمول كما في الأصل وحمل وصف الموضوع بالإيجاب دائما، فتقول في مثالنا زيد حيوان وزيد انسان ينتج بعض الحيوان انسان.

المحكـوم عليـه فيـه أخصّ من المحكـوم بـه كمـا في المثـال المذكور[33].

والسالبة الكلية تنعكس على نفسها فعكس قولنـا لا شـيء من الانسان بأسد لا شـيء من الأسـد بإنسـان، والا لصـدق نقيضـه ولزم منه الفساد[34].

والسالبة الجزئية لا عكس لها لكذبه في ما كان المحكوم عليـه فيه أعم من المحكوم به، نحو بعض الحيوان ليس بإنسان، فانه صادق مع كذب قولنا بعض الانسان ليس بحيوان[35].

الفصل الثاني

في المقاصد من المعلوم التصديقي أعني الدليل وفيه بحثان:

<18>

---

[33] فانه يصدق قولنا: كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا: كل حيوان انسان

[34] اشارة إلى دليل الخلف، وتقريره لو لم تصدق السالبة الكلية في عكس السالبة الكلية لصدق نقيضها أعني الموجبة الجزئية، ولو صدق نقيضها لزم الفساد، ينتج انه لو لم تصدق السالبة الكلية في عكسها لزم الفساد، ولكن لزوم الفساد باطل فعدم صدق السالبة الكلية باطل، ولا مجال للنقاش الا في الكبرى فتثبت بضم نقيض العكس صغرى إلى الأصل كبرى ليحصل دليل منتج للمحال فنقول: بعض الاسد انسان ولا شيء من الانسان بأسد ينتج بعض الأسد ليس بأسد وذلك محال، لأن سلب الشيء عن نفسه باطل وهذا الفساد لم يلزم من الأصل لانه مفروض الصدق ولا من الدليل لكونه على الشكل الأول فالفساد نشأ من نقيض العكس فيكون هو باطلا والعكس حقا.

[35] أي وصدق الأصل بدون العكس في مادة من المواد دليل على أنه لا عكس له، لان العكس يجب لزومه للاصل في كل مادة، منه.

البحث الأول - في الدليل بحسب الصورة

وتعريفه: قول يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخــرى، وأقسامه أربعة:

القسم الأول - القياس:

وهو قول مؤلف من قضيتين يلزم من التصـديق بهمـا التصـديق بقضية أخرى لزوماً كلياً بالذات[36]، وهو على قسمين: استثنائي واقتراني، فالاستثنائي ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها، نحو كلما كان العالم متغيراً كان حادثـاً لكنــه متغـير فكـان حادثـاً، أو بهيئة نقيضها نحو كلما كـان العـالم قـديماً كـان ثابتـاً على حـال واحدة لكنـه ليس بثـابت على حـال واحـدة فلم يكن قـديماً[37]، والقضية الأولى منه شرطية

---

[36] قوله كلياً أخرج الاستقراء والتمثيل لان لزوم النتيجة لهما جزئي كما ستعرف ان شاء الله. وقوله بالذات أخرج قياس المساواة والدليل المستلزم للنتيجة بواسطة عكس نقيض الكبرى كما يأتيان بعد.

[37] واعلم انك اذا أردت استنتاج قضية بالقياس الاستثنائي، فاجعلها تاليا في المقدمة الشرطية، ثم أحكم في المقدمة الاستثنائية بوضع مقدمها، أو اجعل نقيضها مقدما في المقدمة الشرطية، ثم أحكم في المقدمة الاستثنائية برفع تاليها، فاذا أردت استنتاج وجود النهار، فقل: متى طلعت الشمس وجد النهار لكن طلعت الشمس لينتج أن النهار موجود، واذا اردت استنتاج طلوع الشمس، فقل: لو لم تطلع الشمس لم يوجد النهار لكنه وجد النهار لينتج أن الشمس طالعة، وذلك لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم، كما أن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم، هذا فيما اذا كانت المقدمة الشرطية متصلة كما رأيت وأما اذا كانت منفصلة فسيأتيك كيفية العمل.

دائماً وتسمى بالمقدمة الشرطية، والقضية الثانية حملية غالبــاً، وتصدر بلكن، وتسمى إستثنائية.

والمقدمة الشرطية ان كانت متصلة موجبـة كليـة لزوميـة، أنتج استثناء عين المقـدم منهـا عين التـالي، واسـتثناء نقيض التـالي نقيض المقــدم كمــا مــرّ[38]، وان كــانت الشرطية منفصــلة[39] حقيقية فاستثناء عين كل منهما، ينتج نقيض[40] الآخر، واســتثناء نقيض كل عين الآخر، نحــو دائمــاً إمــا أن يكـون العـدد زوجـاً أو فرداً لكنــه زوج فليس بفـرد أو لكنـه فـرد فليس بـزوج أو لكنـه ليس بفرد فهـو زوج أو لكنـه ليس بـزوج فهـو فـرد، وان كـانت مانعة الجمع فاستثناء عين كل، ينتج نقيض الآخر فحســب، نحــو دائما إما أن يكون الشيء حجراً

[38] ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي، لأن الملزوم قد يكون اخص من اللازم، ورفع الخاص لا يستلزم رفع العام، كما أنه لا ينتج وضع التالي وضع المقدم لان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص، ويظهر ذلك في قوله: كلما كان الشيء انسان كان حيوانا.

[39] واذا أردت استنتاج قضية من القياس الاستثنائي الذي شرطيته منفصلة، فاجعله أحد طرفي الحقيقية أو مانعة الخلو وأحكم في الاستثنائية برفع الطرف الآخر، أو اجعل نقيضه أحد طرفي الحقيقية أو مانعة الجمع وأحكم في الاستثنائية بوضع الطرف الآخر، وذلك لأن رفع أحد المتعاندين صدقا وكذبا أو كذبا فقط يستلزم وجود الطرف الآخر، ووجود أحد المتعاندين صدقا وكذبا أو صدقا فقط يستلزم رفع الآخر.

[40] وذلك لان طرفي المنفصلة الحقيقية متناقضان أو في معناهما، فوجود كل منهما يستلزم عدم الآخر، وعدم كل منهما يستلزم وجود الآخر، والا لاجتمع النقيضان أو ارتفعا وذلك محال.

أو يكون شجراً لكنــه حجــر فليس بشــجر أو لكنــه شــجر فليس بحجر[41]، وان كانت مانعة الخلــو، أنتج اســتثناء نقيض كــل عين الآخر فقط[42]، نحــو دائمــاً إمــا أن يكــون الشــيء لا حجــراً أو لا شجراً لكنه حجر فهو لا شجر أو لكنه شجر فهو لا حجر، فجملة نتايج الأقيسة الاستثنائية عشر نتايج.

والقياس الاقترابي: ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها فقــط كقولنــا: ســيدنا محمــد صــلى اللــه عليــه وســلم ادعى الرســالة وأظهــر المعجزة، وكل من ادعاها وأظهرها صادق في دعــواه، وتســمى القضــية المطلوبــة الاثبــات للمســتدل بالــدعوى والمــدّعي والمطلــوب والنتيجــة، والمحكــوم عليــه فيهــا بالحــد الأصــفر، والمحكــوم بــه بالحــد الأكــبر، والمكــرر بينهمــا بالحــد الأوســط، والقضية التي فيها الأصغر بالصغرى والتي فيها الأكبر بــالكبرى. والقياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط بالأصــغر والأكــبر محمــولا وموضــوعاً بالشــكل، ومن اقــتران الصــغرى بالكبرى كمّاً وكيفاً بالضرب والقرينة.

<41>

---

41) وذلك لان مانعة الجمع مركبة من الشيء وأخص من نقيضه فان الحجر أخص من اللاشجر والشجر أخص من الحجر، ولما استلزم الاخص الاعم امتنع جمع الطرفين لاستلزام جمعهما جمع النقيضين، ولكن لا مانع من ارتفاعهما لأن ارتفاع الخاص لا يستلزم رفع العام فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين.

42) وذلك لأن مانعة الخلو مركبة من الشيء وأعم من نقيضه، ولما كان رفع العام مستلزما لرفع الخاص لزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين، ولكن لا مانع من اجتماعهما لأن وجود العام لا يستلزم وجود الخاص فلا يلزم منه اجتماع النقيضين، منه.

الأشكال

والأشكال أربعة: لأن الأوسط ان كان محكوماً بـه في الصـغرى ومحكوماً عليـه في الكـبرى فهـو الشـكل الأول، أو محكـوم بـه فيهما فهو الثاني، أو محكوماً عليه فيهما فهو الثـالث، أو بعكس الأول فهـو الرابـع، أمـا الشـكل الأول: فشـرط انتاجـه ايجـاب الصـغرى وكليــة الكــبرى، وضــروبه أربعــة تنتج المحصــورات الأربع[43].

الضرب الأول - موجبتان كليتان والنتيجة موجبـة كليـة نحـو كـل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان،

<22>

[43] ومما ينبغي أن يعلم أن القضايا الطبيعية أي التي يحكم على مفهوم موضوعها لا تستعمل في العلوم الحكمية، والشخصية في حكم الكلية، والمهملة في قوة الجزئية فلم يبق للاعتبار الا المحصورات الاربع، والضروب المحتملة المركبة منها ستة عشر ضرباً حاصلاً من ضرب كل من الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات كذلك، ويسقط بإيجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات المحصورات الاربع، وبكلية الكبرى أربعة أضرب أخرى حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الجزئيتين، فبقيت أربعة أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الكليتين، والدليل على اشتراط الشرطين، هو أنه لو لم يحصل أحدهما لاختلفت النتيجة، يعني قد تكون النتيجة لضرب خاص سالبة، وقد تكون موجبة، وذلك موجب لعدم الانتاج فان حق النتيجة اللزوم، مثلا اذا قلت لا شيء من الانسان بأسد وكل أسد مفترس فالحق السلب، واذا بدلت الكبرى بقولك: وكل أسد حيوان فالحق الايجاب.

الثاني - كليتان والكبري سالبة والنتيجـة سـالبة كليـة، نحـو كـل مؤمن مطيع للشرع ولا شـيء من مطيعـه بمخلـد في النـار فلا شيء من المؤمن بمخلد في النار، الثالث - موجبتان والصـغرى جزئية والنتيجـة موجبـة جزئيـة نحـو بعض المـؤمن عـاصٍ وكـل عاصٍ يستحق الجزاء فبعض المـؤمن يسـتحق الجـزاء، الرابـع - مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئيـة، نحو بعض العصاة مغفور، ولا شيء من المغفور بمعـذب فبعض العصاة ليس بمُعذّب.

وأما الشكل الثاني - فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى[44] فضروبه أربعـة تنتج السـالبتين فقـط، الضـرب الأول - من صغرى موجبة كليـة وكـبرى سـالبة كليـة، نحـو كـل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيـوان، الثـاني عكس الأول نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكـل انسـان حيـوان ونتيجتهمـا سالبة كلية، الثالث - صغرى موجبة جزئية وكـبرى سـالبة كليـة، نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان، الرابــع - عكس الثـالث في الكيـف والصـغرى سـالبة جزئيـة، نحـو بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ونتيجتهما سالبة جزئية.

[44] سقط باختلاف المقدمتين ثمانية أضرب من الضروب الستة عشرة المحتملة، وذلك بضرب الصغريين السالبتين في الكبريين كذلك، وبضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين كذلك، كما أنه سقط بكلية الكبرى أربعة أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية وضرب الصغريين السالبتين في الكبرى الموجبة الجزئية فاحفظه.

وأما الشكل الثالث - فشرط انتاجه ايجاب[45] الصغرى وكلية احدى مقدمتيه، وضروبه ستة منتجة للجزئيتين: الأول - موجبتان كليتان والنتيجة موجبة جزئية، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق، الثاني - كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس، الثالث - موجبتان والصغرى جزئية، الرابع - موجبتان والكبرى جزئية ونتيجتهما موجبة جزئية، الخامس - مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية، السادس - كذلك والكبري سالبة جزئية ونتيجتهما سالبة جزئية.

وأما الشكل الرابع - فشرط انتاجه اما ايجاب[46] المقدمتين مع كلية الصغرى وضروبه حينئذ اثنان منتجان

<24>

---

[45] سقط بهذا الشرط ثمانية أضرب من الستة عشر، وذلك بضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع، كما أنه سقط بكلية احدى المقدمتين ضربان من الثمانية الباقية وذلك بضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الجزئية، وبقيت ستة أضرب حاصلة من ضرب الصغرى الموجبة الكلية في الكبريات الأربع، وضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية فاحفظه.

[46] سقط بايجاب المقدمتين اثنا عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين السالبتين، ومن ضرب الصغريين السالبتين في الكبريين الموجبتين، ومن ضرب الصغريين السالبتين في الكبريين السالبتين، كما أنه سقط بكلية الصغرى ضربان من الأربع الباقية وهما حاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الموجبتين.

للموجبة[47] الجزئية، واما اختلافهما في الكيف[48] وكلية احديهما وضروبه ستة منتجة للسالبتين، والمجموع ثمانية: الضرب الأول - موجبتان كليتان، الثاني - موجبتان والكـبرى جزئيـة، نحـو كـل انسـان حيـوان وكـل نـاطقٍ أو بعضـه انسـان فبعض الحيـوان ناطق، الثالث - كليتان والصغرى سـالبة والنتيجـة سـالبة كليـة، نحو لا شيء من الانسان بأسد وكل ناطق انسان فلا شـيء من الأسد بناطق، الرابع - كليتـان والكـبرى سـالبة والنتيجـة سـالبة جزئيـة، نحـو كـل انسـان نـاطق ولا شـيء من الحجـر بانسـان فبعض النـاطق ليس بحجـر، الخـامس - مختلفتـان كيفـاً وكمـاً والكبرى سالبة كلية، السادس - كذلك والصغرى سالبة جزئيــة، السابع - كذلك والصغرى موجبة كلية، الثامن - منهما والصغرى سالبة كلية ونتيجة هذه الضروب الخمسة سالبة جزئية.

ثم القياس الاقترابي - أن تركب من الحمليات فقـط فـاقتراني حملي، نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم

[47] وسر عدم انتاجهما للكلية جواز كون الأصغر أعم من الاكبر كما في مثال المتن.

[48] سقط بهذا الشرط ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين كذلك، وضرب الصغريين السالبتين في الكبريين كذلك، كما أنه سقط بالشرط الثاني ضربان من الثمانية الباقية وهما يحصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى السالبة الجزئية وبالعكس، وبقيت منها ستة، منه.

حادث، والا فاقتراني شرطي سـواء تـركب من متصـلين[49]، أو منفصلتين[50]، أو حملية[51] ومتصـلة، أو حمليـة ومنفصـلة[52]، أو متصلة[53] ومنفصلة.

القسم الثـاني - دليـل مسـتلزم للنتيجـة كليـاً بواسـطة مقدمـة أجنبية عنه ويسمى قياس المساواة[54] وهو قول مؤلف من<2
<6

---

[49] نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومتى كان النهار موجودا فالعالم مضيء المنتج لقولنا متى كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء.

[50] نحو دائما إما أن يكون العدد فردا أو زوجا ودائما أما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد المنتج لقولنا دائما أما أن يكون العدد فردا أو زوج الزوج أو زوج الفرد.

[51] نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم نام المنتج لقولنا كلما كان زيد انسانا كان جسما ناميا.

[52] نحو دائما إما أن يكون العدد فردا أو زوجا وكل زوج فهو زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج دائما إما أن يكون العدد فردا أو زوج الزوج أو زوج الفرد.

[53] نحو كلما كان العدد منقسما بمتساويين كان زوجا ودائما اما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج أنه كلما كان العدد منقسما بمتساويين فهو اما زوج الزوج أو زوج الفرد.

[54] واعلم أن هذا القياس له نتيجتان الأولى باثبات المحمولين أي محمول الصغرى والكبرى في المقدمتين، كقولنا البيت ظرف ظرف الماء، والقياس بالنسبة اليها داخل في القسم الأول أعني الدليل المستلزم للنتيجة كليا بالذات ولا يسمى قياس المساواة، ولكنه قياس غير متعارف، لأن الاوسط جزء في احدى المقدمتين ومتعلق جزء في المقدمة الأخرى، والنتيجة الثانية تتقرر باسقاط أحد المحمولين، كقولنا البيت ظرف الماء، والدليل بالنسبة اليها يسمى قياس المساواة، ويدخل في القسم الثاني من الدليل وهو المستلزم للنتيجة كليا بواسطة مقدمة أجنبية عنه. كقولنا في المتن وظرف ظرف الشيء ظرفه فاذا صدقت لزمته النتيجة والا فلا، واذا ضممت هذه المقدمة الاجنبية إلى النتيجة الأولى أو إلى الدليل يكون قياسا مركبا ومن القسم الأول أيضا والتقرير البيت ظرف الكوز والكوز ظرف الماء وظرف ظرف الماء ظرف الماء فالبيت ظرف الماء.

قضيتين متحدتين في المحمول متعلق أحـد جـزئي الأولى جـزء تام من الأخرى نحو الـبيت ظـرف الكـوز والكـوز ظـرف المـاء المنتج[55] لقولنا البيت ظـرف المـاء بواسـطة مقدمة[56] أجنبيـة وهي ظرف ظرف الشيء ظرفه.

القسـم الثـالث - دليـل يسـتلزم النتيجـة كليـاً بواسـطة مقدمـة غريبة[57] وهو الدليل المستلزم لها بواسطة عكس نقيض احدى مقدمتيه، كقولنا الانسان حيـون وكـل لا جسـم لا حيـوان المنتج لقولنا كل انسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى وهـو كـل حيوان جسم

<27>

[55] وينتج قولنا البيت ظرف الماء بالذات فالدليل حينئذ من القسم الأول ولا يسمى قياس المساواة.

[56] واذا ضمت هذه المقدمة كبرى إلى النتيجة الاولى صغرى أنتج أن البيت ظرف الماء

[57] المقدمة الغريبة مقدمة لازمة لإحدى القضايا المأخوذة في الدليل بطريق عكس النقيض، ثم لما كان عكس القضية لازما لها لم يعدوا الاستلزام بواسطته استلزاما بواسطة المقدمة الاجنبية، وغاية الامر ان الاستلزام بواسطة مقدمة غريبة عن الدليل، ولما كان عكس المستوى أقرب الى الأصل من عكس النقيض عدوا الاستلزام بواسطة عكس المستوى من الاستلزام بالذات، دون الاستلزام بسبب عكس النقيض فدقق.

القسم الرابع - دليل يستلزم النتيجة جزئياً ومنه الاستقراء الناقص[58]: وهو قول مؤلف من قضايا يحكم فيها على كثير من جزئيات كلي ليثبت ذلك الحكم للكلي كلياً، كقولنا الانسان والفرس وغيرهما مما رأيناه من أنواع الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك فكه الأسفل.

ومنه التمثيل[59]: وهو دليل يشبه فيه جزئي بآخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت للمشبه به

[58] وانما كان استلزامه للنتيجة جزئيا لأن استلزامه لها انما يتحقق في بعض الأوقات والاوضاع، وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة لا سائرها أعني وضع مخالفة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة فان الاستقراء في قوة قياس استثنائي، تقريره كلما كان ما شاهدنا من الحيوانات محركة لفكها الأسفل عند المضغ على وضع كون الجزئيات الغير المستقرأة موافقة للمستقرأة كان الحكم ثابتا لجميعها لكن المقدم حق فثبت التالي، واذا لاحظنا وجدنا أن الواضعة غير قطعية لأن ذلك الوضع غير قطعي في كل استقراء ناقص، وانما قيد الاستقراء بالناقص، لأن الاستقراء التام وهو الذي تتبع فيه المستقرئ جميع جزئيات الكلى المتوافقة في الحكم يقطع فيه بثبوت الحكم لها كليا ويعد من القياس المشهور ويسمى بالقياس المقسم، نحو الكلمة اسم وفعل وحرف والاسم لفظ والفعل لفظ والحرف لفظ فكل كلمة لفظ، وقال ليثبت ذلك الحكم للكلى كليا، لأنه لو كان الحكم جزئيا لكان قطعيا والدليل بالنظر اليه داخلا في القسم الأول.

[59] قال ومنه التمثيل وانما كان الاستلزام فيه جزئيا لأن ثبوت حكم الاصل للفرع مبني على بعض أوضاع لم يحصل القطع بها، منها كون الوصف المشترك تمام العلة في الأصل، ومنها وجوده بتمامه في الفرع، ومنها عدم اشتراط شروط في الأصل لا توجد في الفرع ومنها عدم معارضته مانع في الفرع، والحاصل أن التمثيل في قوة قياس استثنائي غير محقق الواضعة، وتقريره متى كان النبيذ كالخمر في الأسكار على وضع كون الاسكار تمام العلة في الأصل وعدم معارضة مانع له في الفرع كان النبيذ حراما ولكن المقدم ثابت فكذا التالي وثبوت المقدم على الوضع المذكور غير محقق.

المُعلَّل بــذلك الوصــف، كقــول الفقهــاء "النبيــذ كــالخمر في الاسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام".

البحث الثــاني في الــدليل بحســب المــادة، وأقســامه خمســة مشهورة بالصناعات الخمس:

القسم الأول - البرهان: وهو دليـل مؤلـف من مقـدمات يقينيـة لانتـاج اليقين، واليقينيـات أمـا نظريـة مكتسـبة من الـدليل، أو بديهية لا تحتاج اليه، والبـديهيات سـتة: الأوّليّـات: وهي القضـايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الطرفين والنسبة، كقولنا الكــل أعظم من الجزء، والفطريات: وهي التي يحكم العقـل بهـا بعـد تصــورها لوســط حاضــر في الـــذهن نحـــو الأربعـــة زوج، والمشــاهدات: وهي الــتي يحكم بهــا بعــدها بســبب اســتعمال الحس الظاهر نحو الشمس مشرقة والنـار محرقـة، أو البـاطن نحو أن لنا شوقاً الى ديارنـا، والمجرّبـات: وهي الـتي يحكم بهـا بعدها بسبب القياس الخفي الحاصل عند تكرر مشـاهدة تـرتب الحكم على التجربة، نحـو السّـنا المكي مسـهل، والمتـواترات: وهي القضايا التي يحكم العقل بها بعدها بسبب القيـاس الخفي الحاصل عند امتلاء

السـامعة من أخبـار الكثـيرين المشاهدين للحكم نحـو ملـك ذو القرنين الخـافقين، والحدسـيات: وهي القضـايا الـتي يحكم بهـا العقــل بعــدها بواســطة القيــاس الخفي الحاصــل بالحــدس والانتقال السريع من المبادئ الى المطالب، كقولنا: نور القمــر مستفاد من الشمس، ولا تكون يقينية لغير صاِحب الحدس.

الثـاني الجـدل: وهـو دليـل مؤلـف من مقـدمات مشـهورة أو مسلّمة عند الخصم نحو منع الظلم عَدل وكل عدل حَسَنٌ.

الثالث الخطابة: وهو دليل مؤلف من مقـدمات مقبولـة لأخـذها ممن يوثق به نحو (رأس الحكمة مخافة اللـه) ومخافتـه وقايتـه عن عذاب الله.

الرابـع الشـعر: وهـو دليـل مؤلـف من قضـايا مخيلـة تـؤثر في النفس بالقبض أو البسط، كقول قيس العامري: (ولولا السـواد المسك ما كان غالياً).

الخامس المغالطة: وهي دليل مؤلـف من قضـايا كاذبـة شـبيهة بالحق كقولك في قلم مرسوم على لوح: هذا قلم والقلم جهـاز لاظهار ما في الضـمير، وظـاهر آن آلـة الكتابـة القلم العيـني لا الرسمي، وفائدة معرفة طرق المغالطة الاحـتراز والتـوقي عن المغالطين والبقاء على الحق في الدنيا والدين.

عصمنا الله تعالى قلباً وقـولاً وعملاً من كـل زيـغ وزلـل وخلـل، ووهب لنا بإحسانه وفضله خير الأمل وخير العمل،

ورزقنا الفوز بلقائه عز وجل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع اخوانه وآله وأصحابه وأتباعه المحسنين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

فرغت من الاستنساخ الأخير يوم السبت الحادي والعشرين من ربيع الأول من سنة ألف وثلاثمائة وأربعة وتسعين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في غرفة تدريسي بالحضرة الكيلانية في بغداد المحروسة وان الخادم للعلم والدين عبد الكريم محمد المدرس الكردي الشهر زوري المنسوب إلى طائفة معروفة بهوزقاضي في ناحية السيد صادق غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين بمنه آمين. 1394 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين في رسالة الورقات

الحمد لله الذي نطق بقدرته كل موجود، وبسعة رحمته كل مسعود، والصلوة والسلام على فاتح باب الشفاعة في اليوم المشهود سيدنا محمد صاحب الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود، وعلى آله وأصحابه الذين لمعت سيماهم في وجوههم من أثر السجود.

وبعد فيقول الفقير إلى الله الملك المعبود عبد الكريم بن محمد عفا الله عنه وعن سائر المسلمين المسالمين في اليوم الموعود هذه (ورقات) للصعود الى مهمات المنطق مرقاة ألفتها للطالبين المتصفين بعلو الهمة، المقتبسين من نور الحكمة، ورتبتها على مقدمات، وخمسة أبواب، وخاتمة للمقصود، والله أسأل أن يعمنا بوابل الكرم والجود انه هو القريب المجيب، والرؤوف الودود.

<33>

المقدمة الأولى

المنطق علم جليل القدر جميل الأثر ميزان لعقول أهل النظــر، دونـه الحكيم أرسـطو[60] بـأمرٍ من اسـكندر، وناهيـك في سـمو حده ورسمه، قول الامام حجـة الاسـلام محمـد الغـزالي: من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه[61].

المقدمة الثانية

العلم[62] وهو الصورة الحاصلة من الشيء عنـد العقـل أن كـان إدراكاً للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان، <34>

---

[60] دونه باللغة اليونانية ثم نقل الى اللغة العربية بأمر المأمون العباسي، ونسبته إلى صياغة التعريف والدليل نسبة النحو إلى لغة القرآن الجليل.

[61] ولا يخفى أنه أراد بالموصول من عداد أصحاب العقول غير أصحاب الفطرة القدسية والفكرة الزكية من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين وأمثالهم الذين نور الله قلوبهم بأشعة الفوز باليقين فانهم ينظرون بنور الفطرة ويدركون ما لا يدركه أهل المنطق وغيرهم من اولى الخبرة.
وما أشتهر من النهي عن الاشتغال به فهو اما محمول على الاشتغال به من أناس ليس لهم السيلان في الأذهان ويشكل عليهم أدنى شيء من عويص المسائل أو على المنطق القديم المخلوط بأمثلة مخالفة للدين لا على المنطق السليم والفن القويم الباحث عن التعريف والدليل وأحوالهما مادة وصورة مما لا يستغني عنه كل ناظر ومناظر، وناهيك في فضله وشرفه تزاحم العلماء، الأجلة من السلف إلى الخلف من الأصوليين والمفسرين والفقهاء في تحصيله وتدريسه وتأليف الكتب النفيسة فيه.

[62] العلم بالمعنى المصدري هو التعلق الحاصل بين العالم أعنى النفس الناطقة وبين المعلوم وذلك أمر اضافي واعتباري عندنا ليس بجوهر ولا عرض، ويعبر عنه (بدانستن) وهو آني، لأن التعلق المذكور يحدث في آن غير منقسم، وبالمعنى الاسمي هو الصورة من الشيء الحاصلة عند العقل، ويعبر عنه (بدانسته شده)، فاذا مشينا على رأي القائلين بالوجود الذهني المشهورين بأصحاب الحقيقة فلا فرق بين العلم بالمعنى الاسمى وبين المعلوم الا بالاعتبار أي أن تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن علم وكيف وموجود أصيل ومنشأ للاثر، وهو التمييز بين الاشياء الموجودة في الذهن وبقطع النظر عن قيامه به معلوم وموجود ظلي وغير مندرج تحت مقولة من المقولات.

فتصديق فان كان جازماً ثابتاً مطابقـاً للواقـع، فيقين كالتصـديق بـأن اللـه واحـد او جازمـاً غـير مطـابق له[63]، فجهـل مـركب كتصديق الفلاسفة بأن العالم قديم، أو جازماً غـير ثـابت لقبولـه الزوال بتشكيك المشكك، فتقليد كتصديقنا بأن مسـح جـزء من الرأس كاف في الوضـوء، أو غـير جـازم، فظنّ كالتصـديق بـأن الطواف بالليل خائن، والا فتصور، سواء كان إدراكاً لغير النسبة كزيد، أو للنسبة الناقصة كغلام زيد أو للنسـبة التامـة الانشـائية كاضرب، أو الخبرية بدون الاذعان كادراك زيد قائم بدونه، وهذا الأخير ان كان ادراكاً متعلقاً بالجانب الموافق والمخالف للنسبة سواءً، فشك[64] أو ادراكاً متعلقاً بجانب وكان مخالفه مظنوناً، <35>

---

63) أي قاطعا للطرف المقابل وثابتا لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقا للواقع أي لما في نفس الامر.

64) فالشك ادراك غير اذعاني متعلق بجانبي النسبة أي قسميها الوقوع واللاوقوع على السواء، والوهم ادراك غير اذعاني متعلق بالجانب المقابل للنسبة المظنونة، والتخييل ادراك غير اذعاني متعلق بالجانب المقابل للنسبة المجزوم بها جزماً تقليدياً أو جهلياً مركبا أو يقينيا، فكل من الشك والوهم والتخيل علم تصوري متعلق بالنسبة التامة الخبرية، وأضعف التصورات التخييل المقابل لليقين، فالمقابل للجهل المركب، فالمقابل للتقليد، ثم الوهم، ثم الشكك، وباقي التصورات إما متعلق بالنسبة الانشائية أو بالمركبات الناقصة أو بالمفردات، فاحفظها حفظك الله تعالى.

فهو وهم، او مجزوماً به فتخييل، سواء كان الجانب المجزوم به تقليدياً أو جهلياً مركبا أو يقينيا.

المقدمة الثالثة

العلم اما تصور واما تصديق كما عرفت، وكل منهـا امـا يحصـل بالبداهة[65] كتصـور الحـرارة، والتصـديق بـأن الكـل أعظم من الجزء[66]، واما بـالنظر كتصـور الجن والملك[67] والتصـديق بـأن العالم حادث والنظر ملاحظة المعلوم لتحصيل

<36>

65) أي بلا نظر وفكر.

66) وأن الاربعة زوج، وأن السنا مسهل، وأن مكة موجودة، ونور القمر مستفاد من الشمس.

67) فالجن جسم لطيف ناري قابل لتشكلات مختلفة مطلقا، والملك جسم لطيف نوراني قابل للتشكل بأشكال محترمة.

المجهول[68]، وكل نظر قابل لوقوع الخطأ فيه، والا لزم اجتماع النقيضين عند استدلال الخصمين، وكل ما يقع فيه الخطأ يحتاج الى قـانون ممـيز لصـحيحه عن فاسـده، وذلـك القـانون هـو المنطق، وقد تبين هنا أن كمال النطق والادراك يحصل به، فلذا أخـذوا لـه اسـماً منـه وسـموه بـه، وان المنطـق قـانون تعصـم مراعاته الذهن عن الخطـأ في النظـر، وان موضـوعه المعلـوم التصـوري كـالتعريف وأجزائـه، والمعلـوم التصـديقي كالـدليل وأجزائه، وان غايته عصمة الذهن عن الخطأ في النظر.

<37>

---

[68] اذا أرادت النفس كسب العلم بمجهول تصوري وهو المعرف (بالفتح) أو بمجهول تصديقي وهو النتيجة، توجهت أولا الى ذلك الشيء الذي تريد اكتساب العلم به فتجعله مبدأ لحركتها فتتجول في المعلومات المخزونة عندها إلى أن تجد مبادئ تناسبه وتنتهي هنا الحركة الاولية، ثم ترتبها وتعود بها الى المطلوب وتجعلها تعريفا له أو دليلا عليه، وهذه هي الحركة الثانية، وبمجموعهما يتم النظر، فقولنا: ملاحظة المعلوم أن كان بمعنى الحركة الاولى لتحصيل المبادى فهو تعريف للنظر بجزء من ماهيته، وان كان بمعنى ترتيبها بعد وجدانها فهو تعريف له أيضا بالجزء الثاني أعني الحركة الثانية وان كان بمعنى ملاحظة المبادي وترتيبها فهو تعريف له بتمام ماهيته وهو مجموع الحركتين. ثم هذه المقدمة لاثبات الاحتياج الى علم المنطق وذلك لأن الإنسان متميز بالعقل وهو صفة غريزية يتبعها العلم، بالضروريات بالذات وكسب المجهولات بالنظر، وهذا النظر قد يصيب وقد يخطئ في المادة أو في الصورة فلابد من قانون مميز للخطأ عن الصواب، وهو المنطق، وتقرير الدليل كلما كان العلم منقسما إلى التصور والتصديق المنقسمين إلى البديهي والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه الخطأ احتاج الناس إلى قانون لكن المقدم حق فثبت التالى نفسه.

المقدمة الرابعة

المنطق[69] مسائل يبحث فيها عن أحوال المعلوم التصوري من حيث الايصال الى مجهول تصوري، وهو المُعـرِّف، وعن أحــوال المعلـوم التصـديقي من حيث الايصـال الى مجهـول تصـديقي، أعني النتيجة المطلوبة. ولما كان للمعلوم التصـوري مبـادٍ وهي الكليات الخمس، ومقاصد وهي التعريف، وللمعلـوم التصـديقي مبـاد هي القضـايا وأحكامهـا ومقاصـد أعـني الـدليل بأقسـامه، ومست الحاجة الى بيان صور الأدلـة وموادهـا انحصـر المنطـق في خمسة أبواب: مبادئ المعلوم التصوري، ومقاصده، ومبادئ المعلوم التصديقي، ومقاصده من حيث الصورة، ومقاصـده من حيث المادة.

69) اعلم أن أسماء العلوم كالنحو والمنطق عبارة عن مسائل يبحث فيها عن أحوال موضوع العلم بالذات أو بالواسطة يعني يجعل موضوع العلم أو ما يرجع اليه موضوعا في المسألة، ويجعل أحواله وعوارضه محمولا فيها كقولنا: كل فاعل مرفوع فان الفاعل قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والرفع من عوارضه، وكقولنا: كل تعريف يجب أن يكون مساويا للمعرف فان التعريف قسم من المعلوم التصوري ومساواته للمعرف من أحواله وعوارضه، وكقولنا كل شكل أول بديهي الانتاج فان الشكل الأول قسم من المعلوم التصديقي وبداهة الانتاج من عوارضه، ومنهم من يقول ان أسماء العلوم موضوعة للتصديق بتلك المسائل، ومنهم من يقول انها عبارة عن ملكة نفسانية تحصل للانسان من ممارسة تصديقه بتلك المسائل، ولما كان الأول أولى اخترناه ومشينا عليه، منه.

المقدمة الخامسة

الدلالـة كـون الشـيء بحالـة يلـزم من العلم بـه معها[70] العلم بشيء آخـر، والـدال ان كـان لفظـاً فالدلالـة لفظيـة، والا فغـير لفظية، وكل منهما إن كان بواسطة الوضـع، وهـو تعـيين شـيء بإزاء آخـر مـتى فهم الأول[71] فهم الثـاني، فهي وضـعية كدلالـة زيد على ذاته، ورفـع الحـاجب على النفي، أو بواسـطة اقتضـاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول، فطبيعية كدلالــة (أح أح) على وجــع الصــدر وحمــرة وجــه المحب عنــد النظــر الى الحبيب على المحبة والعشـق، والا فعقلية[72] كدلالـة كـل لفـظ مسموع وراء حجاب على لافظ ودلالة الدخان على النار بالنهار وعكسه بالليل، فحالة الدال هي الموضوعية في

[70] الدال والمدلول ان كانا من المعلومات التصورية فالعلم بهما هو التصور فانه يلزم من العلم بالإنسان ووضعه لمعناه العلم بالحيوان الناطق، والأول دال والثاني مدلول وهذا التصور ربما يحصل من الاحساس كما أذا أبصرت رجلا فعرفت شيئا حادثا، وان كانا من المعلومات التصديقية فالعلم بهما هو التصديق كما اذا صدقت بالدليل وسلمته صدقت بالنتيجة، وقد يكون الأول معلوما تصوريا والثاني معلوما تصديقيا كما اذا سمعت صوت الطبل فصدقت بأن الأمير يخرج من البلد أو رأيت نارا على جبل أو منارة فصدقت بأن الشهر الفلاني قد دخل.

[71] سواء كان التعيين كافيا بمحضه كما في الحقايق كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، أو مع القرينة كما في المجازات مثل دلالة الاسد على الرجل الشجاع بسبب قرينة

[72] والدلالة العقلية منحصرة في دلالة المؤثر على الاثر كدلالة النار على الدخان وفي عكسها كعكسها.

الدال بالوضع، وكونه مقتضى المطبع في الدال بـالطبع، وكونـه مؤثراً في المدلول أو أثراً له في الدال بالعقل، وأقسام الدلالـة ستة كما عـرفت، ومقصـودنا بـالبحث هنـا هـو الدلالـة اللفظيـة الوضـعية، لجريـان العـادة على الافـادة والاسـتفادة بالألفـاظ، وضبط طريقة الوضع دون العقل والطبع، فان كانت على تمـام مـا وضـع لـه اللفـظ، فمطابقـة كدلالـة الانسـان على الحيـوان الناطق، أو على جزئـه فتضـمن كدلالتـه على الحيـوان فقـط أو الناطق فقط في ضمن دلالته على المجموع أو على خارج عنـه لازم له ذهناً بحيث يلـزم[73] العلم بـه من العلم بالموضـوع لـه، فالتزام كدلالة الضرب على الضارب والمضروب والاعدام على ملكاتها كدلالة العمى على البصر والظلمـة على النـور والجهـل على العلم والموت على الحياة.

<40>

[73] يعني أن المعتبر في دلالة الالتزام عند المناطقة هو اللزوم العلمي بين المعنى الموضوع له وذلك المعنى الخارج عنه بأن لا يمكن تصور ذلك المعنى الموضوع له حقيقة الا مع تصور ذلك المعنى الخارج، فان معنى العمى عدم البصر ولا يمكن تصور ذلك العدم المضاف إلى البصر الا مع تصوره ضرورة اعتبار الاضافة والتقييد فيه، سواء وجد مع ذلك اللزوم العلمي بينهما اللزوم بين المعلومين أيضا، كما في مثال دلالة الضرب على الضارب والمضروب، والمحبة على الحب والمحبوب، فانه كما لا يتصور الضرب والمحبة الا مع تصور الطرفين كذلك لا يمكن وجود الضرب والمحبة خارجا الا مع وجودهما، أو انحصر اللزوم بينهما في اللزوم العلمي فقط كما في الإعدام والملكات اذ لا يجتمع العمى والبصر خارجا في مجال فضلا عن اللزوم بينهما واما عند أهل العربية فالمعتبر في دلالة الالتزام هو وجود المناسبة المصححة للانتقال من المعنى الموضوع له إلى ذلك اللازم عقلا أو عرفا أو عادة الزوجية للاربعة والجود للحاتم والسلم لصعودك على السطح مثلا.

المقدمة السادسة

اللفظ أن أريـد بجـزء منـه الدلالـة على جـزء معنـاه المقصـود، فمـركب كالإنسـان[74]، وخمسـة عشـر، وغلام زيـد، والحيـوان الناطق، وزيد قائم، فان حسن السكوت عليه، فمركب تام فان كان حاكياً لنسبة خارجية[75] فخبر، والا فانشـاء كـالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء، وصـيغ المـدح، والـذم، والتعجب، والعقود، وان لم يحسن السكوت عليه فمركب نـاقص مـزجي، او تقييدي اضافي او توصيفي أو لا[76]، والا فمفرد سواء لم يكن للفظ جزء أصلا مثل (أ) علماً لزيد أو نقطة، أو كان له جزء ولم يدل لغة على جزء المعـنى كانسـان علمـاً لأحـدهما، أو دل لغـة لكن لا على جزء المعنى المقصـود كعبداللـه علمـاً لأحـدهما، أو دل عليه لكن لم تكن الدلالة مقصودة كـالحيوان النـاطق علمـاً لزيد، فللمفرد سـبعة أقسـام هـذا، ثم المفـرد امـا جـزئي وامـا كلي، لأنه ان منع نفس مفهومـه عن صـدقه على كثـيرين، فهـو جزئي

---

[74] اي المعرف باللام

[75] ماضوية أو حالية أو استقبالية مثبتة أو منفية، ثم ان كانت النسبة الذهنية المفهومة من الخبر مطابقة للنسبة في نفس الامر فالخبر صادق نحو العالم حادث، وان لم تطابقها فهو كاذب نحو العالم قديم، ومعنى كون النسبة خارجية انها شيء ثابت في الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك.

[76] كالمعرف باللام.

كزيـد، وان لم تمنـع عنـه، فهـو كلي، سـواء[77] لم يكن لـه فـرد خارجـاً ولا ذهنـاً الا فرضـا كاللاشـئ والممتنـع ويسـمى بـالكلي الفرضي، أو كان له الفرد بدون فرض، ذهناً فقـط كالعنقـاء، أو خارجـاً أيضـاً، واحـداً مـع امتنـاع غـيره كـالواجب تعـالى، أو مـع امكانه الشمس، أو متعدداً محصـوراً كـالكوكب السـيار، أو غـير محصور كالإنسان، فللكلي ستة أقسام.

[77] يعني أن مدار كلية الكلى هو أن يكون له الأفراد في الذهن ليصدق الكلى عليها، سواء كانت الأفراد الذهنية ناشئة عن فرض كاللاشيء والممتنع وسائر المفاهيم الممتنعة كجمع النقيضين ورفعهما وجمع الضدين، أو ناشئة عن نفس التصور بلا حاجة إلى الفرض كالعنقاء وسائر المفاهيم الكلية الممكنة الأفراد، وسواء لم يوجد له فرد في الخارج كما مر، أو كان له فرد واحد مع امتناع غيره مثل واجب الوجود أو امكانه كالشمس أي الكوكب النهاري المضيء للعالم، أو كان له أفراد متعددة محصورة كالكوكب السيار، أو غير محصورة كالانسان فله ستة أقسام كما عرفت هذا، فان قلت. كما أن للاشيء أفرادا بالفرض يجوز أن نفرض لزيد أفرادا، فلم عد الأول كليا والثاني جزئيا، قلنا: فرض الأفراد لمفهوم اللاشيء بحسب نفس المفهوم الكلي ليس محالا وانما المحال وجود الافراد المفروضة، وأما فرض الأفراد لمفهوم جزئي أعتبر فيه التشخص واللاتعدد، فهو محال كما أن وجود الافراد المفروضة مستحيل له، لأن التشخص لا يجتمع مع اللا تشخص ففي نحو زيد أستحيل الفرض والمفروض ولذلك أعتبر جزئيا حقيقيا، وأما في نحو اللاشيء فالمستحيل هو المفروض لا الفرض فدقق فيه.

الباب الأول

في المبادي[78] من المعلوم التصوري

وهي الكليات الخمس، الكلي ان لم يخرج عن حقيقـة جزئياتـه، فهو ذاتي، والا فعرضى، أمـا الـذاتي فلـه أقسـام ثلاثـة: النـوع، والجنس، والفصل، لأنـه ان[79] كـان عين حقيقـة جزئياتـه، فهـو النوع، ويقع في جواب السؤال بمـا عن الواحـد والمتعـدد منهـا، لأن السؤال بما لطلب تمـام ماهيـة المسـؤول عنـه، فـان كـان واحدا فالمطلوب تمام الماهية المختصـة بـه، وان كـان متعـدداً فالمطلوب تمام الماهية المشتركة، والنوع تمام ماهية جزئياتــه مطلقا كالإنسان بالنسبة الى

[78] أي الباب الأول في مسائل موضوعاتها المبادى من المعلوم التصوري كالنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام، ومحمولاتها عوارض تلحقها تكون الأول عين ماهية جزئياته، والثاني جزؤها العام المشترك التام، والثالث جزؤها العام المشترك الناقص أو جزؤها المساوى، وانما فسرت العبارة بذلك لأن الباب من الكتاب والكتاب من العلم والعلم هو المسائل.

[79] أي لأنه اما عين حقيقة جزئياته أو جزؤها الاعم أو جزؤها المساوي ولا رابع لها فما يكون عينا لها فهو نوع لها وما يكون جزؤها الاعم المشترك التام بينها وبين جزئيات أخرى مباينة لها نوعا جنس لها وما يكون جزؤها الأعم المشترك الناقص بينها وبين مبايناتها كالحساس بالنسبة إلى الانسان والفرس أو جزاها المساوي لها كالناطق للإنسان والحساس للحيوان يكون فصلا.

جزئياته، وتعريفه: كلي[80] مقول على جزئياته المتفقة الحقيقية في جواب السؤال بما عن الواحد والمتعدد منها، والا فـان كـان جزءاً أعم منها ومشتركاً تاماً بين جزئـيين متبـاينين نوعـاً بـأن لا يشتركا في غيره ويقع في جواب السؤال بما عن المتعـدد[81] لا عن الواحـــد، فهـــو الجنس كـــالحيوان[82] للإنســـان والفـــرس، والجسـم النـامي للحيـوان والشـجر، والجسـم للجسـم النـامي والحجـر، والجـوهر للجسـم والجـوهر الفـرد، وتعريفه[83]: كلي مقول على الجزئيات المختلفة الحقيقة في جواب السـؤال بمـا عن المتعدد منها لا الواحد، والا بأن كـان جـزء أعم ولكنـه كـان مشتركاً ناقصاً بينهما[84]، أو كان جزء

[80] قوله كلى جنس وذكر مقول ليتعلق به قوله: على جزئياته، وتوصف بقوله المتفقة الحقيقة، وقوله: المتفقة الحقيقة فصل يخرج الجنس وفصله والعرض العام لكونها مقولة على جزئيات مختلفة الحقيقة، وقوله في جواب السؤال بما فصل ثان مخرج للفصل القريب للنوع وخاصته.

[81] لان السؤال بما عن المتعدد طالب لتمام الماهية المشتركة بين الجزئيات، والجنس بالنسبة إلى الجزئيات المتباينة في النوع كذلك فان الحيوان مشترك تام بين الإنسان والفرس وقس سائر الأمثلة.

[82] فان الحيوان جزء عام في ماهية الانسان ومشترك تام بينه وبين الفرس المباين له نوعا لا مشترك بينهما غيره.

[83] فقوله كلى جنس يشمل جميع الكليات الخمس وقوله مقول ذكر ليتعلق به قوله على الجزئيات، وتوصف الجزئيات بالمختلفة الحقيقة، وقوله المختلفة الحقيقة فصل يخرج النوع وفصله وخاصته، وقوله في جواب السؤال بما يخرج فصل الجنس والعرض العام.

[84] كالحساس بالنسبة إلى الانسان والفرس فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص، لكونه جزء من الحيوان الذي هو المشترك التام بينهما، وكالنامي بالنسبة الى الحيوان والنبات فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص، لكونه جزأ من الجسم النامي الذي هو المشترك التام بينهما، وكالقابل للابعاد بالنسبة إلى الجسم النامي والجسم الجامد، فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص لكونه جزءا من الجسم الذي هو مشترك تام بينهما.

مساوياً[85] لها، ولا يقـع حينئـذ في جـواب السـؤال بمـا اذ ليس تمـام الحقيقـة المختصـة ولا المشـتركة، بـل يقـع في جـواب السـؤال بـأي شـيء هـو في ذاتـه، لأنـه لطلب ممـيز ذاتي للمسـؤول عنـه، فهـو الفصـل كالنـاطق للانسـان، والحسـاس للحيـوان[86] والنـامي للجسـم النـامي، وقابـل الأبعـاد للجسـم، والحسـاس للانسـان والنـامي للحيـوان، وقابـل الأبعـاد للجسـم النـامي، وتعريفـه: كلي[87] مقـول على الشـيء في جـواب أي شيء هو في ذاته،

<45>

---

[85] وذلك كالناطق بالنسبة إلى الانسان فانه لما كان مساويا له لم يكن مشتركا بينه وبين جزئي آخر يباينه نوعا كالفرس، بل كان مختصا به، وكذلك الحساس بالنسبة للحيوان، والنامي بالنسبة إلى الجسم النامي، وقابل الأبعاد بالنسبة إلى الجسم فهي من الأجزاء المساوية بالنسبة اليه وليست مشتركة بينه وبين غيره ولكنها بالنسبة إلى أسفل منها أجزاء عامة لكنها مشتركات ناقصة.

[86] الأمثلة الأربعة الأولى للأجزاء المساوية للماهية وهي من الفصول القريبة لماهيتها المساوية لها في الصدق، والأمثلة الثلاثة الأخيرة للأجزاء العامة التي هي مشتركات ناقصة.

[87] قوله كلى جنس وقوله: في جواب أي شيء هو فصل مخرج للجنس والنوع والعرض العام، وقوله: في ذاته فصل ثان مخرج للخاصة هذا، ثم اعلم أن كلمة أي شيء هو موضوعة في عرف المناطقة للسؤال عن مميز للمسؤول عنه عما يشاركه في مفهوم المضاف اليه، فقولهم: الإنسان أي شيء هو معناه أي مفهوم يميز الانسان عما يشاركه في مفهوم الشيء المراد به الحيوان مثلا فيجاب بمميز له ذاتى كالناطق، أو عرضي كالضاحك واذا قيده بقوله في ذاته يجاب بالمميز الذاتي فقط، أو بقوله في عرضه يجاب بالمميز العرضي لا غير.

ثم النوع كما يطلق على ما مر ويسمي نوعا حقيقياً، يطلق على الماهية[88] التي يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما، ويسمى نوعا اضافيا[89] كالانسان والحيوان والجسم النامي والجسم.

وقد علم ما مر أن الحقيقة النوعية ما كانت جزئياته متفقة في الحقيقة المختصة كالانسان، والحقيقة الجنسية

<46>

---

[88] يعني أن النوع الاضافي كلي يكون ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهما، فباعتبار كونه ماهية أي مقولا في جواب السؤال بما هو يخرج عنه الفصل والخاصة ولو صنفا كالرومي، والزنجى والعرض العام، وباعتبار حمل الجنس عليها في جواب السؤال بما خرج الجنس العالى وبقى النوع الحقيقي والاجناس ما عدا الجنس العالى داخلة في النوع الاضافي.

[89] والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق خلافا لما في تهذيب المنطق، فكل نوع حقيقي نوع اضافي لوجود جنس فوقه يحمل عليه وعلى غيره في جواب ماهما ولا عكس فان الحيوان نوع اضافي لوجود جنس فوقه كالجسم النامي، وليس نوعا حقيقيا لعدم وجود جزئيات متفقة الحقيقة تحته مباشرة، ثم تسمية النوع بالمعنى الأول بالحقيقي لان نوعيته بالنظر إلى حقيقة جزئياته المتفقة وكونه تمام ماهيتها، وتسميته بالمعنى الثاني اضافيا لأن نوعيته بالاضافة إلى جنس فوقه يقال عليه فانه لو سئلت عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان ولو سئلت عنه وعن الشجر كان الجواب الجسم النامي وقس.

ماكانت جزئياته مختلفة فيها. ثم الجنس للماهية كما يقال عليها وعلى ماهية أخرى مباينة لها نوعاً[90] ومشاركة لهـا في الجنس ان كان مقولا عليها مـع كـل واحـد من مشـاركاتها فيـه، فجنس قـريب لهـا كـالحيوان للانسـان والفـرس[91]، والا فجنس بعيـد كالجسـم النـامي لهمـا. والفصـل ان مـيز الماهيـة عن جميـع مشاركاتها في الجنس القريب، فهو فصل قريب[92] كالناطق

<47>

[90] فانه لو سئلت عن الانسان والفرس بما هما فالجواب جنس فوقهما وهو الحيوان، ولو سئلت عن الانسان والنبات بما هما فالجواب هو الجسم النامي، ولو سئلت عن الانسان والحجر بما هما فالجواب هو الجسم، ولو سئلت عن الانسان والجوهر الفرد بما هما فالجواب هو الجوهر.

[91] فان الحيوان كما يقال على الانسان في جواب السؤال عنه وعن الفرس كذلك يقال عليه في جواب السؤال عنه وعن الأسد والبقر وغيرهما مما يشاركه في الحيوان فانه تمام المشترك بينهما جميعا، وكذلك الجسم النامي بالنسبة إلى الحيوان، والجسم بالنسبة إلى الجسم النامي، والجوهر بالنسبة إلى الجسم، واما الجسم النامي بالنسبة الى الانسان فجنس بعيد فانه وان حمل على الانسان والنبات في جواب السؤال بما هما، لكن لا يقال عليه في جواب السؤال عنه وعن الفرس وان كان مشاركا للإنسان في الجسم النامي لأنه ليس تمام المشترك بينهما لان الحيوان هو المشترك التام بينهما.

[92] ومعلوم أن ما يميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس القريب يميزها عن المشاركات في الجنس البعيد أيضا، فان الناطق كما يميز الانسان عن الفرس المشارك له في الجنس القريب وهو الحيوان يميزه عن النبات المشارك له في الجنس البعيد أعني الجسم النامي، وأما الحساس فيميز الانسان عن المشاركات في الجنس البعيد كالنبات المشارك له في الجسم النامي والحجر المشارك له في الجسم والجوهر الفرد والعقل المشاركين له في الجوهر، ولا يميزه عن الفرس المشارك له في الجنس القريب أعنى الحيوان فدقق.

للإنســان والحســاس للحيــوان، أو عن مشــاركاتها في الجنس البعيد، فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس هذا.

أما العرضي فقسمان، لأنه آن اختص بحقيقة واحــدة مطلقــاً[93] ويميزها عن جميع ما عداها، ويقال عليهــا في جــواب أي شــيء هــو في عرضه[94]، فهــو الخاصــة لهــا كالكــاتب بــالقوة للإنســان والماشي للحيوان، وتعريفها: كلي[95] مختص بالشيء يقال عليه في جــواب اي شــيء هــو في عرضــه، وهي امــا شــاملة لجميــع أفراد معروضها كالكــاتب والماشــي بــالقوة، أو غــير شــاملة لــه كالكاتب والماشي بالفعل لهما. وان عم حقايق[96] مختلفة فهــو العرض العام كالماشــي للإنســان والمتحــيز للحيــوان وتعريفــه: كلي مقول على ما تحت

[93] أي نوعية كالضاحك للإنسان أو جنسية كالماشي للحيوان.

[94] لان السؤال به انما هو لطلب مميز عرضي لذلك المسؤول عنه يميزه عن مشاركاتها في الوجود والخاصة كذلك، ومعلوم انها لا تقال في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو في ذاته لأن المقول في جوابهما ذاتي.

[95] قوله: كلى جنس يشمل الأفراد والاغيار، وقوله: مختص بالشيء فصل يخرج الجنس مطلقا والفصل البعيد والعرض العام، وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه فصل ثان يخرج النوع وفصله.

[96] قوله: حقايق المراد بها ما فوق الواحد.

حقايق مختلفة قولا[97] عرضيا، وكل منهمـا أن امتنـع سـلبه عن معروضه[98] فعــرض لازم كالإنســان والحيــوان للنــاطق، والا فعـرض مفـارق، سـواء لم يفارقـه بالفعـل كـالمتحرك للفلـك الأعلى[99]، أو فارقه سـريعاً كالكـاتب بالفعـل للانسـان وحمـرة الوجه للخجلان أو بطيئا كالشباب للحيوان والانسان.

[97] قد يقال ان العرض العام وان لم يجز حمله على الشيء في جواب ما هو ولا اي شيء هو في ذاته لكنه يصح أن يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه فلا وجه لترك قيد مقول في جواب أي شيء في عرضه في تعريفه، ويجاب بأن العرض العام قسمان قسم لا يميز شيئا أصلا كالمفهومات الشاملة مثل الشيء والممكن والمفهوم والامر، والخطب هنا يسير وقسم يميز معروضه كالماشي، ولكن أخراء المناطقة اتفقوا على أن ما لا يصح التعريف به لا يقال في الجواب، والعرض العام لا يصح التعريف به كما ستعلمه على رأي المتأخرين فلا يقال في الجواب، ولذا تركنا ذلك القيد في تعريفه، ثم أن قوله: كلى جنس، وقوله: حقايق مختلفة يخرج النوع وفصله والخاصة له، وقوله: قولا عرضيا يخرج الجنس والفصل البعيد.

[98] سواء كان امتناع سلبه عنه بالنظر إلى الوجود الخارجي والذهني معا ويسمى حينئذ بلازم الماهية كمثالنا أو بالنظر إلى الوجود الخارجي فقط كالكاتب بالقوة للإنسان والحار للنار أو بالنظر إلى الوجود الذهني كالكلى للمفهوم مطلقا أو للانسان ويسميان بلازم الوجود، ثم انه أشار بالمثالين إلى أن نوع الماهية خاصة لفصلها وجنس الماهية عرض عام لفصلها.

[99] ان أريد به المتحرك بأسرع الحركات بالذات فهو خاصة له أو مطلقا فعرض عام.

(فائدة): قد تجتمع الكليـات في مفهـوم واحـد باعتبـارات، فـان الماشـــي خاصـــة للحيـــوان وعـــرض عـــام للانســـان ونـــوع لحصصه[100]، والحيوان جنس للإنسان والفرس وغيرهمـا ونـوع لحصصه أعني حيـوان الانسـان والفـرس والاسـد مثلا، وعـرض عام للناطق، وخاصة للحساس هذا.

<50>

---

[100] الحصص جمع حصة، وهي في عرف المناطقة عبارة عن الماهيات المقيدة بالقيود العارضة، فحصص الانسان انسان الرومي وانسان الزنجي وانسان البربري وهكذا، وكل تلك الحصص متفقة في الماهية لا فرق بينها الا بالإضافة إلى الرومي والزنجي والبربري، كما أن أفراد الانسان كزيد وعمرو وبكر كلها متفقة في الماهية الانسانية، والفرق بينها اختلاف الأوصاف والاعراض، وعلى ذلك فحصص الماشي ماشي الانسان وماشي الفرس وماشي الطير وماشي الزواحف وغيرها، وكل كلى فهو نوع لحصصه اذ الماهية النوعية ماهية تتفق أفرادها في الحقيقة المختصة والحصص كذلك فاحفظه.

الباب الثاني

في المقاصد[101] من المعلوم التصوري

وهي المعرف (بالكسر) ويسمى تعريفاً[102] وقـولا شـارحاً وهـو مـا يكتسـب من تصـوره تصـور شـيء آخر[103] بكنهـه أو بوجـه يميزه عن جميع ما عداه، وشـرطه أن يكـون أجلى واوضـح من المعرف (بالفتح) مفهوما لوجـوب كونـه معلومـا قبلـه فلا يصـح تعريف الشيء بنفسه ولا بأخفى منه مفهوماً

<51>

---

[101] أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية هي المقاصد من المعلوم التصوري فان الموضوع في قولهم كل حد تام موصل إلى كنه المعرف (بالفتح) شامل لجميع أفراد الحدود التامة التي هي المقاصد منه كالحيوان الناطق للانسان والحيوان المفترس للأسد وغيرهما.

[102] اطلاق المعرف (بالكسر) والتعريف عليه وان كان مجازا لغويا لان الأول هو الناظر، والثاني فعله الا أنه حقيقة عرفية، واطلاق القول الشارح عليه لان القول بمعنى المركب والشارح بمعنى الكاشف والتعريف مركب غالبا وكاشف للمعرف دائما.

[103] أعترض عليه بأن قوله: ما يكتسب الخ فرد من أفراد مطلق التعريف ففي تعريف مطلق التعريف به الشامل لهذا الفرد دور، وأجيب بأن هذا الفرد من التعريف له اعتباران: الاول اعتبار ذات مفهومه بقطع النظر عن وصف كونه تعريفا ودخوله في مطلق التعريف، الثاني اعتبار كونه تعريفا وفردا من أفراد مطلق التعريف فهر بالاعتبار الأول وقع تعريفا وليس بهذا الاعتبار فردا من أفراد مطلق التعريف حتى يلزم الدور، وبالاعتبار الثاني فرد من أفراد مطلق التعريف وليس التعريف به بهذا الاعتبار.

كتعريف الملكات بالأعدام المضـافة اليها[104]، كـأن يقـال العلم عدم الجهل والنور عدم الظلمة ولا بما يسـاويه كـذلك كتعريـف الروح بما يوجب الحس والحركة، وان يكون مساوياً[105] له في الصدق فلا يصح بالمباين[106] والأعم والأخص

<52>

---

[104] العدم والملكة: مفهومان متقابلان الاول عدمي والثاني وجودي واشترط في موضوع العدمي الاستعداد للاتصاف بالوجودي شخصا او صنفا أو نوعا أو جنسا كالعمى والبصر والجهل والعلم والظلمة والنور والموت والحيوة، وتلك الملكات لها معان محصلة في ذواتها بدون الحاجة الى الاعدام، كأن يقال البصر صفة كاشفة مودعة في العين، والعلم صورة حاصلة من الشيء عند العقل، وأما الإعدام فهي محتاجة إلى الملكات ولا يعرف كنهها الا بالإضافة اليها، كأن يقال العمى عدم البصر والجهل عدم العلم فاذا أعتبرت في تعاريف الملكات بأن يقال البصر عدم العمى والعلم عدم الجهل فقد أخذت في تعاريفها الإعدام المحتاجة اليها في التعقل وكأنك قلت البصر عدم عدم البصر والعلم عدم عدم العلم فيلزم الدور.

[105] ومصداق مساواة التعريف للمعرف صدقا حمل المعرف (بالفتح) على المعرف كليا، كأن تقول كل حيوان ناطق، وحمل المعرف (بالكسر) على المعرف كذلك كأن تقول كل انسان حيوان ناطق فالقضية الاولى تسمى منعية لافادتها منع دخول الأغيار فيه، وطردية بمعنى اللزوم في الثبوت كليا، يعني أنه كلما وجد المعرف (بالكسر) وجد المعرف، والثانية تسمي جمعية لافادتها جمع التعريف افادة جمع التعريف لافراد المعرف، وعكسية أيضا اما لانها عكس القضية الأولى لغة فان عكس الموجبة الكلية لغة موجبة كلية أو لانها عكس الطرد فانه كما أن الطرد لزوم المعرف (بالفتح) للمعرف وجودا فالعكس لزوم المعرف للتعريف انتفاء أي كلما انتفى التعريف انتفى المعرف أو العكس لزوم التعريف للمعرف وجودا.

[106] لان الاعم غير مانع عن الاغيار، والاخص غير جامع للافراد، والمباين مباين.

كتعريف الانسان بالأسد أو الحيوان أو الكاتب بالفعل هذا.

ثم التعريف، أن كان بالذاتي الخالص فان كان بالجنس والفصل القريبين[107]، فهو حد تام كالحيوان النـاطق للانسـان، والا فحـد ناقص ما دام مساوياً[108] للمعرف كالفصـل القـريب وحـده، أو مع الفصل أو الجنس البعيدين كالناطق أو الجسـم النـاطق لـه، وان لم يكن بالذاتي الخـالص فـان كـان بالخاصـة الشـاملة مـع الجنس القريب أو بهمـا مـع الفصـل القـريب، فهـو رسـم تـام، ويسـمى الثـاني رسـماً تامـاً أكمـل من الحـد التـام كـالحيوان الضـاحك والحيـوان النـاطق الضـاحك لـه، والا فرسـم نـاقص بشرط[109] المساواة كتعريفه

<53>

[107] أي بهما اجمالا كمثال المتن او تفصيلا كأن يقال: الانسان جسم تام حساس متحرك بالارادة ناطق، ولكن الفصل يكون بسيطا أي غير مركب من الجنس والفصل كما حقق في محله.

[108] بأن يشتمل على الفصل القريب.

[109] بأن يشتمل على الخاصة الشاملة مفردة كالضاحك أي بالقوة، أو مركبة من عرضين عامين يكون مجموعهما خاصية شاملة للمعرف كالطائر الولود للخفاش هذا، ثم أن كلمة او هنا وفي تعريف الحد الناقص لمنع الخلو فيشمل صور اجتماع الفصل القريب مع الفصل البعيد أو مع الجنس البعيد أو معهما هناك كما يشمل صور اجتماع الخاصية الشاملة مع واحد مما معها او اثنين او ثلاثة، فتبين أن صورة الحد التام واحدة، وصور الحد الناقص اربع الفصل القريب وحده والفصل القريب مع الفصل البعيد والفصل القريب مع الجنس البعيد، والفصل القريب مع الفصل البعيد والجنس البعيد كليهما، وصور الرسم التام ثنتان الجنس القريب مع الخاصة الشاملة والجنس القريب مع الفصل القريب والخاصة الشاملة، وصور الرسم الناقص ثمانية الخاصة الشاملة وحدها والخاصة مع الفصل القريب والخاصة مع الفصل البعيد والخاصة مع الجنس البعيد والخاصة مع الفصل القريب والفصل البعيد والخاصة مع الفصل القريب والجنس البعيد والخاصة مع الفصل البعيد والجنس البعيد والخاصة مع الفصل القريب والفصل البعيد والجنس البعيد هذا اذا لم يعتبر العرض العام فيه والا فتزداد الصور عليها.

بالخاصـة الشـاملة وحـدها أو مـع الفصـل القـريب أو البعيـد أو الجنس البعيد[110].

<54>

[110] لم نقل أو العرض العام لان المتأخرين منعوا وقوعه في التعريف بناء على أن الغرض مما أخذ في التعريف اما افادته لذاتيات المعرف أو تمييزه عن جميع الاغيار ولا يحصل به شيء منهما.

الباب الثالث

في المبادئ من المعلوم التصديقي

أعني القضايا وأحكامها وفيه فصول:

الفصل الأول – القضية:

قـول يحتمـل الصـدق والكـذب بـالنظر الى نفس[111] مفهومـه، والصدق مطابقة النسبة[112] للواقـع والكـذب عـدمها، وهي امـا حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة، فانه ان حكم فيهـا بوقـوع ثبوت[113] شيء لشيء أولا وقوع ثبوته له فحملية

<55>

[111] وهو وقوع ثبوت المحمول للموضوع أولا وقوع ثبوته له، ووقوع اتصال التالي بالمقدم أولا وقوعه، ووقوع انفصال التالى عن المقدم أولا وقوع انفصاله عنه بدون ملاحظة كون القول أو القائل قطعى الصدق أو قطعي الكذب أولا، فدخلت في التعريف القضايا القطعية الصدق أو الكذب لذاتها أو بدليل.

[112] أي مطابقة النسبة التامة الخبرية الذهنية المفهومة من القضية للواقع أي للنسبة الخارجية الواقعة في نفس الامر، وليس المراد بكون النسبة خارجية وجودها في الأعيان فان النسبة من الأمور الاضافية وهي لا توجد فيها بل المراد أنها ثابتة في نفس الامر بدون اعتبار المعتبر فان كون فريد حادثا أمر ثابت في نفس الأمر ولو لم يكن هناك معتبر يعتبره.

[113] يعني أن الفرق بين الحملية والمتصلة والمنفصلة بالنسبة بين بين فان كانت ثبوتا فحملية أو اتصالا فمتصلة أو انفعالا فمنفصلة كما أن الفرق بين الموجبة والسالبة مطلقا بالنسبة التامة فان كانت الوقوع فموجبة أو اللا وقوع فسالبة.

نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر، وان حكم فيها بوقـوع اتصـال مضمون قضية بأخرى أو لا وقوع اتصاله بها فشـرطية متصـلة، نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود وليس دائماً اذا طلعت الشمس وجـد الليـل، وان حكم فيها بوقـوع انفصـال مضـمون قضية عن مضـمون أخـرى أو لا وقـوع انفصـاله عنـه فشـرطية منفصلة، نحـو دائمـا إمـا أن يكـون العـدد زوجـاً أو يكـون فـرداً وليس دائماً أما أن يكـون العـدد زوجـاً أو منقسـماً بمتسـاويين، والأولى من كل منها موجبة، والثانية سـالبة ويسـمى المحكـوم عليـه في الحمليـة موضـوعاً، والمحكـوم بـه فيهـا محمـولا، والمحكوم عليه في الشرطية مقدماً، والمحكوم بـه فيهـا تاليـاً، والدال على النسبة التامة أعني الوقوع واللا وقوع رابطة، فـان ذكرت فالقضية ثلاثية، والا فثنائية.

وأمـا أجزاؤهـا العقليـة فـان عـدت النسـبة بين بين منهـا وهي الثبـوت في الحمليـات والاتصـال في الشـرطية المتصـلة والانفصـال في الشـرطية المنفصـلة فأربعـة: المحكـوم عليـه، والمحكـوم بـه، والنسـبة بين بين[114]، والنسـبة التامـة الخبريـة وهي وقوع

---

[114] وتتميز النسبة بين بين عن النسبة التامة بأن تجعل الأولى مبتدأ مضافا إلى المحكوم به المربوط بالمحكوم عليه، وتجعل الوقوع واللا وقوع خبرا فتقول: ثبوت المحمول للموضوع واقع أو لا واقع، واتصال التالي بالمقدم واقع أو غير واقع، وانفصال التالى عن المقدم واقع أو غير واقع، وبصورة أخرى تضاف النسبة التامة إلى النسبة بين بين كما يقال وقوع الثبوت ولا وقوعه ووقوع الاتصال ولا وقوعه ووقوع الانفصال ولا وقوعه، واختلف في وجود النسبة بين بين فمنهم من قال بها ومنهم من أنكرها، وبعض منهم حقق وقال: لا معنى لانكار وجود النسبة بين بين ذاتا وانما أنكر المنكر كونها جزء من القضية، وذلك لأنها مضاف اليها النسبة التامة فهى موجودة معها دائما لكنه لما اعتبرنا النسبة التامة جزء من القضية اكتفينا بها لفهم النسبة بين بين منها، وجعلناها جزء من القضية واستغنينا عن جزئية النسبة بين بين هذه أجزاء القضية وأما التصديق فيحتاج إلى أربعة ادراكات: تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة التامة المستلزمة لتصور النسبة بين بين والاذعان بالنسبة التامة، فاذا كان التصديق هذا الأخير فهو بسيط أو مجموع الادراكات الاربعة فمركب.

الثبـوت أو الاتصـال أو الانفصـال أو لا وقوعهـا، والا فثلاثـة: هي الطرفان، والنسبة التامة فحسب. ثم الموضوع في الحمليـة ان كان جزئياً[115] حقيقيا فالقضية شخصـية كمـا مـر، أو كليـا فـان قصـد الحكم على نفس مفهومـه فطبيعيـة نحـو الانسـان نـوع أو[116] حيـوان نـاطق، أو على أفـراده فـان بينت كميتهـا كلا أو بعضـاً فمحصـورة، ومـا بـه البيـان يسـمى سـورا، وهي أربـع: أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل[117] بمعنى

<57>

[115] علما أو ضميرا أو اسم اشارة أو معرفا بلام العهد الخارجي أو مضافا الى احدى المعارف اضافة للعهد الخارجي.

[116] اشار بالمثالين إلى أن هذا القسم مما تصح فيه ارادة الأفراد، وما لا تصح هي فيه.

[117] وهو ما أضيفت فيه كلمة كل الى النكرة نحو كل انسان ناطق واحترز به عن الكل المجموعى، وهو ما أضيف إلى المعرفة نحو كل زيد حسن وكل الرمان أكلته، فان القضية المصدرة بها تحتمل الشخصية والمحصورة والمهملة والطبيعية، وكلمة كل فيها ليست سورا بل عنوان الموضوع هذا، وانما كانت أشرف لحيازتها شرف الايجاب لأن الثبوت خير من الانتفاء، وشرف الكلية لأن نظر العلماء إلى الأصول الكلية.

الجميـع ولام الاسـتغراق واضـافته نحـو كـل انسـان طـالب للاحسان، وكقوله تعالى: { وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْـرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُـوا} (العصـر-1) وعبـاد اللـه تحت سـيطرته، ثم السالبة[118] الكلية وسورها نحو لا شـيء[119] ولا واحـد ولا أحـد، نحو لا شيء من العاقل بغافـل « ولا أحَـدَ أغيَـر من اللـه »، ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وواحد واسـم العـدد ولفـظ القليـل والكثـير والنكـرة في الاثبـات ولام العهـد الـذهني نحـو { وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَـهُ الـذِّئْبُ} (يوسـف – 14)، وأخسـها السـالبة الجزئية، وسورها نحو بعض وليس بعض وكـل اسـم عـدد دخـل عليه النفي، نحو ليس اثنان من الشركاء ولا وقع بينهما الجفـاء. وان لم تبين فيها الكمية فهي مهملـة، ومنهـا القضـية المصـدرة بلام الجنس المراد به[120] الجنس من

<58>

[118] لحيازتها شرف الكلية فقط.

[119] انما تكون لا شيء ولا واحد بمجموعه سورا اذا دخل على عنوان الموضوع نحو لا شيء من الطالب بخائب، والا فالسور كلمة لا فقط من حيث دخولها على النكرة نحو لا عامل خائب.

[120] وهذه اللام تسمى لام مجاز الحقيقة كما في تعليقات أبي طالب على شرح السيوطي، فان اللام في نحو المثال المذكور ليس للعهد الخارجي، ولا للعهد الذهني المراد به بعض من أفراد مدخوله لعدم الفائدة في الحكم حينئذ، ولا للاستغراق لكذب القضية عليه، ولا للجنس من حيث المفهوم لأن الخيرية تعرض على المفاهيم، فهي لام الجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد لكن بدون التعرض لبيان كميتها كلا أو بعضا ليفيد أن الجنس البشري الموصوف بالذكورة من حيث المجموع خير من الجنس الموصوف بالانوثة كذلك، يعني أنه لا يوجد خير في زمرة الاناث الا وفي زمرة الرجال من هو خير منها.

حيث تحققـه في ضـمن الأفـراد مطلقـا نحـو الرجـل خـير من المرأة[121] وتلازم[122] الجزئية.

وكل قضية حملية ذات عقدين: عقـد الوضـع وهـو اتصـاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل عنـد الشـيخ الـرئيس، وبالامكـان عنـد الفارابي، وهذا العقد مركب ناقص توصيفي، وعقد الحمل وهــو اتصافه بوصـف المحمـول بجهـة من جهـات النسـبة ضـرورة أو دواماً أو فعلاً أو امكاناً، وهذا العقد مـركب تـام خـبري، فمعـنى كل انسان ناطق عند الشيخ كل ذات متصفة بالإنسانية بالفعــل متصـفة بـالنطق، وعنـد الفـارابي كـل ذات متصـفة بالإنسـانية بالإمكان فهو ناطق[123].

<59>

---

[121] يتبين مما حققه العلماء، ومن الأمثلة الموردة هنا أن القضية المصدرة بالموضوع المعرف باللام ان كانت اللام الداخلة على موضوعها للعهد الخارجي فهي قضية شخصية، أو للجنس من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد بأن تكون للاستغراق فهي كلية، أو من حيث تحققها في ضمن بعض غير معين كما هو العهد الذهني فهي جزئية، أو من حيث تحققها في ضمن الأفراد بدون التعرض للكمية كما هو مدلول لام مجاز الحقيقة فهي مهملة، أو للجنس من حيث المفهوم كما في كل مفهوم اصطلاحي يجري تعريفه نحو المبتدأ كذا والخبر كذا فهي طبيعية فتدبر.

[122] وذلك لصدق الحكم على الموضوع باعتبار فرد ما من أفراده وباعتباره تصح الجزئية كما اذا صحت الجزئية صحت المهملة وهو ظاهر فبينهما ملازمة.

[123] فمعنى قولنا كل مركوب السلطان فرس على رأى الشيخ كل ذات اتصف بمركوبيته للسلطان بالفعل فهو فرس، فتصدق هذه القضية كلية على رأيه لانحصار مركوبه بالفعل في الفرس، ومعناه على رأى الفارابى كل ذات اتصف بمركوبيته للسلطان بالامكان فهو فرس فتكذب القضية كلية على رأيه لامكان ركوبه على غيره، ثم انه اعترض على الفارابي بعدم جريان مذهبه في كل قضية قيد ثبوت محمولها لموضوعها بالاتصاف بوصفه بالفعل كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة، وأجيب بأن مراده من الامكان هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيصدق بالفعل وبأخص منه كالدوام والضرورة، ثم محل الخلاف بينهما ما لم يقيده الحاكم بجهة أخرى غير الفعل أو الامكان والا فهو المعتبر اتفاقا.

وكل قضية يجب فيها وجود الموضـوع والمحمـول والنسـبة في التصور اذ لا يحكم على المعدوم ولا بالمعدوم ذهناً من حيث هو معدوم[124] فيه، وكل ما اعتبر في الموجبة من وجـود الطـرفين وقيودهما معتبر في سالبتها، ولذا يقع التناقض[125] بينهمـا، وأمـا وجـود الموضـوع في الواقـع خارجـا أو ذهنـاً فتقتضـيه الموجبـة حسب ثبوت المحمول[126] له ان خارجاً فخارجا أو ذهناً فذهنا أو فيهما ففيهما، لأن ثبوت شيء الشيء في أي ظرف فرع وجود المثبت له فيه، وأما السـالبة فلا تقتضـيه لوقـوع موضـوعها في حيز النفي هذا.

<60>

---

[124] وانما قلنا من حيث هو معدوم لانه ان لم يؤخذ من تلك الحيثية يجوز الحكم عليه نحو المعدوم المطلق أعم من الممتنع المطلق فان الحكم عليه من حيث أنه مفهوم ثابت ذهنا.

[125] فان التناقض بين القضيتين موقوف على اتحاد الموضوع الذكرى فيهما فتأمل.

[126] فان كان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فقط بأن كان المحمول من لوازم الوجود الخارجي كالحرارة للنار اقتضي وجود الموضوع في الخارج، وان كان ثبوته له ذهنا فقط بأن كان المحمول من عوارض الوجود الذهنى كالنوعية للإنسان اقتضى وجود الموضوع فيه فقط، وان كان ثبوته له فيهما بان كان المحمول ذاتيا للموضوع كالحيوان للانسان أو من لوازم الذات كالزوجية للاربعة أقتضى وجوده فيهما، ثم ان وجود الموضوع في التصور وقت الحكم آني لأن الحكم في آن، وأما هذا فبقدر ثبوت المحمول ولو دائما.

فصل الحكم في المتصلة

ان كـان لعلاقـة بين الطـرفين تـوجب استصـحاب[127] المقـدم للتـالي[128]، سـواء كـانت عليتـه لـه نحـو مـتى طلعت الشـمس فالنهـار موجـود، أو معلوليتـه لـه كعكسـه، أو معلوليتهمـا لعلـة واحدة نحو مـتى كـان النهـار موجـوداً كـان العـالم مضـيئة فهي لزومية[129]، والا فاتفاقية نحو متى كان نوع انسان ناطقـاً فنـوع الفرس صاهل.

<61>

[127] واعلم أن طرفي الشرطية كانا في الأصل كلامين وبعد دخول اداة الشرط صار المجموع كلاما واحدا وقضية واحدة من شرط وجزاء ثم ان النسبتين في المقدم والتالي قد تكونان ايجابيتين كما مثلنا به او سلبيتين نحو متى لم تطلع الشمس لم يوجد النهار او مختلفتين نحو متى طلعت الشمس لم يوجد الليل ومن هنا يعلم ان ايجاب الشرطية وسلبها ليس بايجاب المقدم والتالي بل وقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فمتى حكم فيها بالوقوع فموجبة وان كان الطرفان سلبيين ومتى حكم باللا وقوع فسالبة وان كانا ايجابيين نحو ليس متى طلعت الشمس وجد الليل.

[128] هذا في المتصلة الموجبة واما في السالبة فاستصحاب المقدم النقيض التالى نحو ليس متى كان زيد عالما كان أميا وطبق القسمين الأخيرين على هذا المنوال.

[129] ثم اعلم أن المتصلة اللزومية الموجبة الكلية تصدق من طرفين صادقين نحو متى كان زيد انسانا كان ناطقا ومن كاذبين نحو متى كان زيد اسدا كان مفترسا ومن صادق وكاذب لكن بشرط أن يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو متى كان زيد اسدا كان حيوانا اذ لو انعكس لزم على قاعدة اللزوم باستلزام وضع الملزوم وضع اللازم واستلزام رفع اللازم رفع الملزوم اقتضاء وجود الملزوم الصادق وجود اللازم الكاذب واقتضاء رفع اللازم الكاذب رفع الملزوم الصادق وهو محال واما الموجبة الجزئية فتصدق منهما ايضا لان فساد ذلك لاستلزام مبنى على كلية اللزوم لا جزئيته.

والمنفصلة أن حكم فيها بوقوع الانفصال أولا وقوعه بين النسبتين في الصدق والكذب معاً، فحقيقية نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس أما أن يكون العدد زوجاً أو يكون منقسماً بمتساويين، أو في الصدق فقط دون الكذب، فمانعة الجمع نحو دائماً أما أن يكون هذا الشيء حجراً أو يكون شجراً وليس أما أن يكون لا حجراً أو لا شجراً أو في الكذب فقط فمانعة الخلو نحو دائماً إما أن يكون هذا الشيء لا حجراً أو لا شجراً، وليس دائماً إما أن يكون الشيء حجراً أو شجراً هذا وكل مادة صدقت فيها موجبة نوع من الأنواع[130] الثلاثة كذبت فيها سالبته[131] وموجبة[132]

<62>

---

[130] بناء على أن تكون مانعة الجمع ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق فقط أي ولا يكون الانفصال بينهما في الكذب أيضا، ومانعة الخلو ما حكم فيها بوقوع الانفصال او لا وقوعه في الكذب فقط اى ولا يكون بينهما انفصال في الصدق أيضا ويسميان حينئذ مانعة الجمع بالمعنى الأخص ومانعة الخلو بالمعنى الأخص، فقوله على ما مر ناظر اليهما فقط.

[131] وذلك لأن سالبة كل نوع تناقض موجبته واذا صدق الشيء كذب نقيضه.

[132] وذلك لأن موجبة كل نوع تصدق في ما صدقت فيه سالبة النوع الآخر فاذا كذبت السالبة في ذلك النوع الآخر كذبت الموجبة في هذا النوع أيضا.

أختيها وصدقت فيها سالبتهما[133]، وذلك لأن كلا منها مباين لغيره بحسب المفهوم والتحقق نعم قد تطلق مانعة الجمع على ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق سواء وجد الانفصال في الكذب أيضا أو لا، ومانعة الخلو على ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب سواء وجد الانفصال في الصدق أيضاً[134] أو لا، وكل منهما حينئذ أعم مطلقاً من الحقيقية وأعم من وجه من الأخرى[135].

<63>

---

[133] لأنه اذا كذبت موجبتهما وجب صدق سالبتهما حذرا من رفع النقيضين.

[134] ويسميان مانعة الجمع بالمعنى الاعم ومانعة الخلو بالمعنى الأعم.

[135] وذلك لان المادة التي وقع التنافى فيها بين الطرفين في الصدق اذا تحقق التنافى فيها بينهما في الكذب ايضا فهي مادة الحقيقية ومانعة الجمع وان لم يتحقق فيها التنافى في الكذب أيضا فهي مادة المانعة الجمع فقط وكذا المادة التي وقع فيها التنافى بين الطرفين في الكذب اذا تحقق فيها التنافى بينهما في الصدق ايضا فهي مادة الحقيقية ومانعة الخلو وان لم يتحقق فيها التنافى في الصدق أيضا فهي مادة مانعة الخلو فقط.

ثم الانفصال مطلقا ان كان لذات الطـرفين فالمنفصـلة عناديـة كما تقدم والا فاتفاقيـة مثالهـا من الحقيقيـة قولـك للأسـود[136] الكاتب أما أن يكـون هـذا أسـود أو لا كاتبـا، ومن مانعـة الجمـع قولك لـه أمـا أن يكـون لا أسـود أو لا كاتبـاً، ومن مانعـة الخلـو قولك له أما أن يكون أسود أو كاتباً.

ثم الحكم في الشرطية ان كان باعتبار زمان ووضع معينين[137] فشخصـية، والا فـان كـان باعتبـار جميـع الأزمـان والأوضـاع الممكنة[138] الاجتماع مع المقدم وان كانت ممتنعة ذاتها فكلية، وسورها للموجبة المتصلة نحو كلما ومهما

<64>

---

[136] فان الاسود والكاتب يجوز اجتماعهما كما في زنجى كاتب وارتفاعهما كما في رومى أمي ووجود احدهما وارتفاع الآخر كما في زنجى أمي أو رومى كاتب لكنه صادف في المثال الأول أنه لم يجز اجتماعهما لكونه لا كاتبا. ولا ارتفاعهما لكونه أسود، وفي المثال الثاني لم يجز اجتماعهما لكونه أسود وكاتبا وجاز ارتفاعهما لكونه لا أسود ولا كاتبا، وفي المثال الثالث لم يجز ارتفاعهما لكونه أسود وكاتبا وجاز اجتماعهما كما هو ظاهر.

[137] نحو اذا جاء زيد في هذا الوقت مبتسماً أكرمته.

[138] انما أعتبر في الأوضاع امكان الاجتماع مع المقدم، لأنه لو عممت مما يمكن اجتماعه وما لا يمكن ما كانت تصدح موجبة كلية فانه اذا أعتبر مع طلوع الشمس وضع الاظلام للعالم من وجود الليل وظهور النجوم في السماء لم يصح الحكم باتصال وجود النهار به ولزومه له، وسر اعتبار الأوضاع وان كانت ممتنعة في نفسها هو ان المدار في الحكم ارتباط التالى بالمقدم على أي وضع كان معه فيجوز الحكم باتصال مفترسية زيد بكونه اسدا في قولنا متى كان زيد أسدا كان مفترسا ومن اوضاع المقدم حينئذ كون يديه ذواتى مخالب وتلبد الاشعار في كتفه وهذه الأوضاع قابلة الاجتماع مع أسدية زيد وهي في حد ذاتها ممتنعة الوجود لزيد.

ومتى، وللمنفصلة نحو دائمــاً، وفي ســالبتهما ليس البتــة وليس دائماً، أو باعتبار بعض الأزمان والأوضاع الغير المعينــة فجزئيــة، وســورها لموجبتهمــا قــد يكــون ولســالبتهما قــد لا يكــون، والا فمهملـــة وعلامتهـــا ان واذا ولـــو في المتصـــلة، وامـــا وأو في المنفصلة، فالزمان والوضـع في الشـرطية بمنزلـة الأفـراد في الحمليــة ولا طبيعية[139] فيهــا، وطرفــا الشــرطية في الأصــل قضـيتان حمليتـان أو متصـلتان أو منفصـلتان أو مختلفتـان[140]، لكنهما خرجتا بالأداة عن التمام.

<65>

[139] وذلك لأن مدار الطبيعية على اعتبار المفهوم في جانب المحكوم عليه وذلك انما يناسب ما اذا كان مفهوما مفردا كالانسان في قولك الانسان نوع ولا يناسب ما اذا كان نسبة، كما في متى كان الانسان كاتبا كان متحرك الأصابع، فافهم.

[140] مثال القسم الاول متى كان زيد نافعا كان محبوبا، والثاني كلما ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ثبت أنه إذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة، لانا اذا جعلنا وجود النهار لازما الطلوع الشمس لزم من رفع اللازم رفع الملزوم، والثالث متى ثبت أن العدد إما أن يكون زوجا أو فردا ثبت أن نقودى اما منقسمة بمتساويين أولا، وأما الرابع فتحته أقسام ثلاثة اجمالا، لأن الطرفين أما حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة، وأما تفصيلا فالاقسام ستة، لان كلا من الاقسام الثلاثة يتركب بوجهين كتقديم الحملية على المتصلة أو بالعكس فالمجموع تفصيلا تسعة صور.

فصل ومن أحكام القضايا التناقض

وهـو اختلاف[141] قضـيتين كيفـاً بحيث يقتضـي صـدق احـديهما وكذب الأخرى لذاته، ولا بـد فيـه مطلقـاً من وحـدة النسـبة[142] الحكمية، ويندرج فيها الاتحاد في الأمـور الثمانيـة وغيرهـا، وفي المحصورات من الاختلاف بالكمية لكذب الكليـتين في مـا كـان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به نحو كل حيـوان انسـان ولا شيء من الحيوان بانسان وصدق الجزئيـتين فيـه نحـو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسـان، والمتناقضـان لا يصـدقان ولا

[141] فقوله: اختلاف جنس، واضافته إلى القضيتين فصل يخرج عنه اختلاف المفرردين والمفرد والقضية، وقوله كيفا فصل ثان يخرج اختلاف القضيتين بالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية مثلا، وقوله بحيث أي اختلافا متلبسا بحالة وهي تحقق معتبرات التناقض الآتية فصل ثالث مخرج للاختلاف بالكيف بحيث لم يكن مع تحقق تلك المعتبرات والشروط، وقوله لذاته فصل رابع مخرج للاختلاف الكيفي الذي يوجب صدق احديهما وكذب الاخرى لكن لا لذات الاختلاف، بل بواسطة مساواة المحمولين نحو زيد انسان زيد ليس ببشر فانه لما ثبت محمول لموضوع لا يجوز سلب مساوية عنه.

[142] أي النسبة بين بين التي يرد عليها الوقوع واللا وقوع ضرورة ان وحدتها انما تحصل اذا حصل اتحاد القضيتين في الامور الثمانية المشهورة وغيرها مما لابد منه فان قولك زيد كاتب بالقلم الهندي لا يناقض قولك زيد ليس بكاتب بالقلم العربي وان اختلاف تلك الأمور وغيرها يوجب اختلاف القضيتين في النسبة الحكمية.

يكذبان، فـالنقيض للموجبـة الشخصـية هـو السـالبة الشخصـية، وللموجبة الكليـة هـو السـالبة الجزئيـة، وللموجبـة الجزئيـة هـو السـالبة الكليـة وبـالعكوس[143]، ولمـا كـانت المهملـة في قـوة الجزئية فنقيض الموجبـة المهملـة هـو السـالبة الكليـة، ونقيض السالبة المهملة هو الموجبة الكلية.

فصل ومن أحكامها العكس المستوي

وهو تبديل[144] كل من طرفي القضـية بـالآخر مـع بقـاء صـدقها وكيفهـا، والموجبـة مطلقـاً تنعكس الى موجبة[145] جزئيـة فـاذا صدق كل انسان أو بعضه حيوان صـدق بعض الحيـوان انسـان، لأنه لو لم تصدق لصدق نقيضها، ولو صدق نقيضها لزم المحـال لكن المحال باطل، أما المقدمة الأولى فبديهية[146]

---

[143] ان كان العكس بالمعنى المصدري أعنى التبديل فتوصيفه بالمستوى توصيف المتعلق (بالكسر) بصفة المتعلق (بالفتح) أعني الطرفين وان كان بالمعنى الاسمي أي القضية الحاصلة من التبديل فتوصيف الكل بصفة جزئه أي الطرفين.

[144] وقد يطلق على القضية الحاصلة من التبديل.

[145] أي حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية.

[146] اشارة الى دليل الخلف وهو قياس مركب من قياسين أولهما اقترانى شرطى والثاني استثنائى شرطيته نتيجة القياس الأول واستثنائيته رافعة لتاليها وصغرى القياس الاول بديهية وأما كبراه فنظرية، تثبت بلزوم المحال من ضم نقيض المقصود كبرى مثلا إلى الأصل المسلم صغرى فيحصل قياس من الشكل الأول منتج للمحال، فيقال: هذا المجال لم يلزم من صورة الدليل لانها من الشكل الأول البديهي الانتاج ولا من صغراه لأنها الأصل المسلم فلم يبق الا لزومه للكبرى وهى نقيض المطلوب فاذا بطل النقيض صدق المطلوب، وتقريره في مثالنا كل انسان أو بعضه حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج أنه لا شيء من الانسان أو ليس بعضه با نسان وهو سلب الشيء عن نفسه وذلك باطل بداهة.

وأما الثانية فلأنه يحصل من ضم النقيض إلى الأصل قيـاس من الشكل الأول منتج للمحال، ولا تنعكس الى موجبة كلية لصـدق الأصل دونها في ما كان المحكوم عليه أخص من المحكـوم بـه، فانه يصدق كل إنسـان أو بعضـه حيـوان مـع كـذب كـل حيـوان انسـان، والسـالبة الكليـة تنعكس الى نفسـها بالـدليل المـذكور فاذا صدق لا شـيء من الانسـان بأسـد صـدق[147] لا شـيء من الأسد بإنسـان، والسـالبة الجزئيـة لا عكس لهـا لتخلفه[148] عن الأصل في مـا كـان المحكـوم عليـه فيـه أعم من المحكـوم بـه حيث يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه.

ومن أحكامها عكس النقيض: وهو عند القدماء ويكثر اسـتعماله بين العلمـاء جعـل نقيض المحكـوم عليـه محكومـا بـه ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع بقاء صدق الأصل

<68>

[147] والا لصدق نقيضها وهو الموجبة الجزئية أعني بعض الأسد انسان فاذا ضممناها صغرى إلى الأصل كبرى تشكل قولنا: بعض الأسد انسان ولا شيء من الانسان بأسد المنتج لقولنا بعض الأسد ليس بأسد.

[148] والتخلف دليل عدم الانعكاس لان العكس يجب أن يكون لازما للاصل واللازم يجب اطراده هذا.

وكيفـــــه، وحكم الموجبـــات هنـــا حكم السوالب في العكس المستوى، وحكم السوالب هنا حكم الموجبات هناك، فالموجبـة الكليـة تنعكس على نفسـها فعكس كـل انسـان حيـوان كـل لا حيوان لا انسان بالـدليل[149] المـذكور في المسـتوى، ولا عكس للموجبة الجزئية لتخلفه في ما كان نقيض المحكوم عليه أخص من المحكوم به حيث يصدق بعض اللا انسان حيوان ولا يصــدق بعض اللاحيوان انسـان، والسـالبة مطلقـاً تنعكس الى السـالبة الجزئية فاذا صـدق لا شـيء من الانسـان أو ليس بعضـه بأسـد صــدق بعض اللا أســد ليس بلا انســان بــدليل[150] العكس، ولا تنعكس الى السالبة الكليـة لنخلفهـا في نحـو هـذا المثـال حيث يكذب لا شيء من اللا أسد بلا انسان.

---

[149] فنقول: لو لم يصدق العكس وهو موجبة كلية الصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية أعني بعض اللا حيوان ليس بلا انسان ويلزمه بعض اللا حيوان انسان لأن نفي النفى يستلزم الاثبات ولو صدق النقيض ولازمه لزم المحال لأنا نضم ذلك اللازم صغرى الى الاصل كبرى ونقول: بعض اللا حيوان انسان وكل انسان حيوان فينتج بعض اللا حيوان حيوان وهذا المحال لم يحصل من صورة الدليل لانها من الشكل الأول ولا من الكبرى لأنها أصل مسلم وانما حصل من الصغرى التي هي لازم لنقيض العكس، فتبين أن هذا اللازم وملزومه وهو نقيض العكس باطلان والعكس حق وهو المطلوب.

[150] وهو أن تعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الأصل ويرجع الى دليل الخلف المار فنقول: لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لزم المحال، وذلك لانه كلما ثبت نقيض العكس ثبت عكس ذلك النقيض لان العكس لازم للاصل ولو صدق ذلك العكس لزم المحال وهو مناقضة الأصل المسلم.

الباب الرابع

في المقاصد[151] من المعلوم التصديقي

أعني الدليل، ويسمى بالحُجّة

وهــو قــول مؤلــف من قضــايا يكتســب من التصــديق به[152] التصديق بقضية أخرى أعني النتيجة وتسـمى مطلوبـاً ومُـدَّعىً، وهو اما مستلزم للنتيجة في نفس[153] الأمر

<70>

[151] أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية هي المقاصد من المعلوم التصديقي أعنى الدليل والمسألة مثل قولنا كل شكل أول بديهى الانتاج.

[152] سواء كان يقينا أو جهلا مركبا أو تقليدا أو ظنا، وكذلك التصديق المكتسب فانه يكون يقينا اذا كان الدليل برهانا وجهلا مركبا اذا كان سفسطة وتقليدا اذا كان الدليل خطابة وظنا اذا كان جدلا

[153] بأن يكون بحيث كلما تحقق مضمونه في نفس الأمر أصالة تحققت تلك النتيجة كذلك فانه اذا تحققت انسانية زيد وحيوانية الانسان تحققت حيوانية زيد حقيقة وأصالة لا ظلا واعتبارا فعلم هنا تحقق اللزوم الخارجي بين القياس ونتيجته لزوما كليا بالذات، وقد يتحقق بينهما اللزوم في العلم أيضا أي كلما علم مضمون القضيتين علم مضمون النتيجة كما في الشكل الأول ونتيجته، وكما في جميع الأقيسة الاستثنائية ونتائجها فتكون حينئذ من مواد اللزوم البين بالمعنى الأخص أي اللزوم بين العلمين واللزوم بين المعلومين وقد لا يتحقق المزوم العلمى كما في الاشكال الثلاثة الباقية من الاقترانى ضرورة الاحتياج في العلم بنتيجة كل منها إلى أمر آخر كدليل الخلف وعكس احدى المقدمتين أو كلتيهما أو عكس الترتيب واللزوم الثابت حينئذ هو اللزوم بين المعلومين فحسب.

استلزاماً كلياً بالـذات أو بواسـطة مقدمـة أجنبية[154] أو مقدمـة غريبة[155] أو استلزاما جزئيا فله أقسام أربعة:

الأول القياس:

وهو قول مؤلف من قضـايا يسـتلزم قـولا آخـر في نفس الأمـر استلزاما كليا[156] بالذات[157]، وهو قسمان: استثنائي، واقـتراني فانه آن ذكرت فيه النتيجـة بمادتهـا وصـورتها أو صـورة نقيضـها فاستثنائي، ومـا ذكـرت فيـه بصـورتها اسـتثنائي مسـتقيم، ومـا ذكرت فيه بصورة نقيضها غير مستقيم، مثال الأول كلمـا كـانت الشمس طالعـة فالنهـار موجـود لكن الشـمس طالعـة ينتج أن النهار موجود، ومثال الثاني كلما كانت الشمس طالعـة فالنهـار موجــود لكن النهــار ليس بموجــود ينتج أن الشــمس ليســت بطالعـة، ويـتركب دائمـا من قضـيتين أوليهمـا شـرطية دائمـاً وتسمى بالمقدمة

[154] وهذا هو القياس الغير المتعارف الذي اتحد فيه محمولا المقدمتين بالنسبة إلى النتيجة الثانية الحاصلة باسقاط أحد المحمولين ويسمى قياس المساواة حينئذ.

[155] وهذا القسم هو الدليل المستلزم للنتيجة بواسطة عكس النقيض وهذا العكس مقدمة خارجة من الدليل الازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه بخلاف المقدمة الأجنبية فانها خارجة عنه وغير لازمة لاحديها في كل مادة بل اذا كانت صادقة.

[156] خرج به الدليل المستلزم جزئيا كالاستقراء والتمثيل.

[157] خرج به قياس المساواة المستلزم للنتيجة بواسطة مقدمة اجنبية والدليل المستلزم بواسطة عكس النقيض.

الشرطية، والأخرى حملية دائماً أن تركبت الأولى من حمليتين، وشـرطية دائمـا أن تـركبت من شـرطيتين[158]، وحمليـة تـارة وشرطية أخـرى[159] أن تـركبت من حمليـة وشـرطية، وتسـمى بالمقدمة الاستثنائية[160] مطلقاً، وواضعة ان اسـتثنت عين أحـد طرفي الشرطية، ورافعة ان استثنت نقيضه.

وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة[161] لزومية في

[158] نحو كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس فالنهار موجود لزم أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لكن ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ينتج أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة.

[159] وكونها حملية حينئذ اذا أستثني الطرف الذي هو حملية، وكونها شرطية اذا استثنى الطرف الذي هو شرطية، نحو كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار لكن ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود انتج أن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار، أو لكن ليس طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فليس كلما طلعت الشمس فالنهار موجود هذا، ولا تنظر إلى عدم صحة الحكم في المثال لأن المثال لا يسأل عنه.

[160] نسبة الكل إلى جزئه أو نسبة الكلام إلى صدره تأمل.

[161] وذلك لأن مدار الاستدلال في القياس الاستثنائي هو الحكم باللزوم بين أمرين لينتج وضع الملزوم وضع اللازم أو رفع اللازم رفع الملزوم، أو الحكم بالعناد بينهما لينتج وضع أحد المعاندين رفع الآخر كما في مانعة الجمع أو رفع أحدهما وضع الآخر كما في مانعة الخلو أو لينتج وضع كل رفع الآخر ورفع كل وضع الآخر كما في الحقيقية فاذا لم تكن الشرطية موجبة لم يتحقق الحكم باللزوم أو بالعناد ولم تحصل النتيجة.

المتصـلة، وعناديـة في المنفصـلة، وكـون احـدى[162] مقدمتيـه كلية[163] بحسب الأزمان والأوضاع ان لم تتحـدا[164] في الزمـان والوضع، ونتائجه عشر: فانه ان كانت المقدمة الشرطية متصلة فاسـتثناء عين المقـدم ينتج عين التـالي، لأن وجـود الملـزوم يستلزم وجـود اللازم، والقيـاس حينئـذ اسـتثنائي[165] مسـتقيم، واسـتثناء نقيض التـالي ينتج نقيض المقـدم لأن رفـع اللازم يستلزم رفع الملزوم، والقياس حينئـذ اسـتثنائي غـير مسـتقيم، وقد مرَّ ذكر المثالين، ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي، ولا وضع التالي وضع المقدم، لأن المقدم ملزوم والتالي لازم، ويجوز أن يكـون الملـزوم أخص واللازم أعم، كمـا في قولـك كلمـا كـان الشيء انسانا كان حيوانا ولا

<73>

---

[162] أي المقدمة الشرطية أو الاستثنائية.

[163] وذلك ليندرج زمان الاستثنائية وأوضاعها في زمان الشرطية وأوضاعها فتحصل النتيجة فانه اذا لم يكن شيء منهما كلية بل كانتا جزئيتين جاز أن يكون زمان الاستثنائية وأوضاعها غير زمان الشرطية وأوضاعها، نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا أي على وضع كونه ناطقا لكنه حيوان أي على وضع كونه صاهلا فلم ينتج كون الشيء انسانا.

[164] بأن كانتا شخصيتين كقولك اذا جائنى فلان متبسما الساعة الفلانية أكرمته لكنه جاء.

[165] لذكر عين النتيجة في القياس كما أن القسم الاخير غير مستقيم لذكر نقيض النتيجة فيه وقس عليهما باقي المواد وتبصر.

يستلزم رفع[166] الأخص رفع الأعم ولا وضع الأعم وضع الأخص. وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين كل من الطرفين ينتج رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما، والقياس حينئذ استثنائي غير مستقيم، واستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما، والقياس حينئذ استثنائي مستقيم، نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً لكنه زوج فليس بفرد أو لكنه فرد فليس بزوج أو لكنه ليس بزوج فهو فرد أو لكنه ليس بفرد فهو زوج، أو مانعة الجمع فاستثناء عين كل من الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما والقياس استثنائي غير مستقيم، ولا ينتج استثناء نقيض شيء منهما عين الآخر لعدم امتناع الخلو، نحو دائماً إما أن يكون الشيء شجراً أو حجراً لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر، أو مانعة الخلو فاستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر الامتناع الغلو والقياس استثنائي مستقيم، ولا ينتج استثناء العين فيها رفع الآخر لعدم استحالة الجمع بينهما، نحو دائماً اما أن يكون الشيء لا حجراً أو لا شجراً لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر أو لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر هذا.

<74>

---

[166] نعم اذا كان بين المقدم والتالى مساواة في التحقق لأنتج رفع المقدم رفع التالي ووضع التالي وضع المقدم ضرورة استلزام وجود أحد المتساويين وجود الآخر وعدمه عدمه، لكن المساواة في بعض المواد فقط ولا يطرد الانتاج عليها فاكتفوا بقاعدة خصوص المقدم وعموم التالى لاطراد الانتاج.

وان ذكرت فيـه مـادة النتيجـة فقـط فـاقترانى[167] نحـو العـالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث، ويسمى المحكوم عليـه في النتيجة حداً[168] اصفر والمحكوم به فيها حـداً أكـبر والجـزء المكرر في القياس حدأ أوسط[169] والقضية الـتي فيهـا الأصـفر الصـغرى[170] والـتي فيهـا الأكـبر الكـبرى، فـأجزاء القيـاس الاقـتراني ثلاثـة: الأصـغر والأوسـط والأكـبر، ويسـمى القيـاس باعتبار الحاصلة له من اقـتران الحـد الأوسـط بالأصـغر والاكـبر حملا أو وضعا بالشكل، ومن كيفية القضيتين وكميتهما بالضـرب والقرينة.

الأشكال

والأشكال أربعة: فان الأوسط ان كان محكوما به في الصـغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول[171]، أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني، أو محكوما عليـه فيهمـا فهـو الشـكل الثالث، أو بعكس الشكل الأول فهو الشكل الرابع.

---

[167] وسمى به لاقترانه اجزاءه بدون فصل باداة استثناء.

[168] لكون المحكوم عليه أقل أفرادا والمحكوم به أكثر غالبا فسمى الاقل بالاصغر والاكثر بالاكبر.

[169] لتوسطه بين العقل والنتيجة دائما وبين طرفي المطلوب في الشكل الأول البديهي الانتاج.

[170] تسمية للكل باسم الجزاء أعني الاصغر مع رعاية التأنيث لاعتبار القضية وقس عليها الكبرى.

[171] سمي بالاول لكونه على نظم الطبيعة من حيث اندراج الأصغر في الأوسط والأوسط في الاكبر وانتاجه للمحصورات الاربع، والثاني يشارك الأول في أشرف المقدمتين أي الصغرى، والثالث يشاركه في الكبرى، والرابع يعاكسه تماما.

أما الشكل الأول - فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى، وكماً كلية الكبرى، فضرو به الناتجة للمحصورات الأربع[172] أربعة: الأول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية، نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام فكل انسان جسم نام. الثاني كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر. الثالث موجبتان والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية. الرابع مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية.

وأما الشكل الثاني - فشرط انتاجه كيفاً اختلاف[173] المقدمتين، وكماً كلية الكبرى فضروبه الناتجة للسالبتين أربعة: الأول كليتان والصغرى موجبة، الثاني منهما والصغرى سالبة ونتيجتهما سالبة كلية نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الأسد بناطق فلا شيء من الانسان بأسد ونحو لا شيء من الأسد بانسان وكل ناطق انسان فلا شيء من الأسد بناطق، الثالث مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة

[172] سقط بايجابها ثمانية أضرب من الستة عشر وبقيت ثمانية بضرب الصغريين الموجبتين في المحصورات الاربع وبكلية الكبرى أربعة منها حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الجزئيتين.

[173] فسقط باختلاف الكيف ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الموجبتين في الموجبتين والسالبتين في السالبتين، وبكلية الكبرى أربعة اخرى حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية وضرب الصغريين السالبتين في الكبرى الموجبة الجزئية.

جزئية، الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية ونتيجتهما سالبة جزئية، نحو بعض الانسان أمين ولا شيء من السارق بأمين فبعض الانسان ليس بسارق ونحو بعض الانسان ليس بخائن وكل سارق خائن فبعض الانسان ليس بسارق.

وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه كيفاً ايجاب[174] الصغرى، وكماً كلية احدى مقدمتيه فضروبه الناتجة للجزئيتين ستة: الأول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة جزئية[175]، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق، الثاني كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد، الثالث موجبتان والصغرى جزئية، الرابع موجبتان والكبرى جزئية ونتيجتهما موجبة جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان كاتب فبعض الناطق كاتب، الخامس مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية، السادس منهما والكبرى سالبة جزئية ونتيجتهما سالبة جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بعالم فبعض الناطق ليس بعالم.

[174] سقط به ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع، وبالشرط الثاني ضربان حاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الجزئيتين

[175] ولم ينتجا الموجبة الكلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر كما في مثالنا ولا يحمل الخاص على العام كليا.

وأما الشكل الرابع - فشـرط انتاجـه أحـد أمـرين: الأول ايجـاب المقدمتين[176] مع كلية الصغرى وضروبه على هذا اثنان منتجان للموجبة الجزئية[177]، الثاني اختلافهما[178] كيفاً مع كلية احديهما وضروبه على هـذا سـتة منتجـة للسـالبتين، فمجمـوع الضـروب ثمانية: الأول موجبتان كليتان، والثاني موجبتان والكـبري جزئيـة نحو كل انسـان حيـوان وبعض النـاطق انسـان فبعض الحيـوان ناطق، الثالث كليتان والصغرى سالبة والنتيجة سالبة كلية، نحـو لا شـيء من الانسـان بأسـد وكـل نـاطق انسـان فلا شـيء من الأسد بناطق، الرابـع كليتـان والكـبرى سـالبة، نحـو كـل نـاطق حيـوان ولا شـيء من الفـرس بنـاطق فبعض الحيـوان ليس بفـرس، الخـامس من المختلفـتين كيفـاً وكمـاً والكـبرى سـالبة كلية،

[176] سقط بهذا الامر اثنا عشر ضربا حاصلا من ضرب الموجبتين الصغريين في السالبتين والسالبتين في الموجبتين والسالبتين، وكل ذلك باشتراط ايجاب المقدمتين كما أنه سقط باشتراط كلية الصغرى ضربان حاصلان من ضرب الموجبة الجزئية الصغرى في الموجبتين الكبريين.

[177] وانما لم ينتج الضرب الاول موجبة كلية مع أن المقدمتين كليتان وموجبتان لانه يجوز أن يكون الأصغر أعم من الاكبر كما في مثالنا ولا يجوز حمل الخاص على العام كليا.

[178] سقط هنا ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الموجبتين في الموجبتين والسالبتين في السالبتين، وسقط بكلية احديهما ضربان حاصلان من ضرب الموجبة الجزئية في السالبة الجزئية وبالعكس، وبقيت ستة أضرب، وبضمها الى الضربين الباقيين من الأمر الأول صارت ثمانية أضرب.

نحو بعض الناطق انسـان ولا شـيء من الفـرس بنـاطق فبعض الانسان ليس بفرس، السادس منهمـا والصـغرى سـالبة جزئيـة نحــو بعض النــاطق ليس بفــرس وكــل انســان نــاطق فبعض الفرس ليس بانسان، السابع منهما والصغرى موجبة كليـة نحـو كـل نـاطق انسـان وبعض الأسـد ليس بنـاطق فبعض الانسـان ليس بأسد، الثامن منهما والصغرى سـالبة كليـة، نحـو لا شـيء من الناطق بأسد وكل انسان ناطق فبعض الأسد ليس بإنسان، ونتايج هذه الضروب الخمسة سالبة جزئية.

ثم القياس الاقـتراني أن تـركب من الحمليـات الصـرفة سـمي اقترانيا كما تقـدم، والا فاقترانيا[179] شـرطيا، سـواء تـركب من متصلتين، نحو كلما كان العالم متغيرا كان حادثاً[180] وكلما كـان حادثا احتاج الى صانع قـديم ينتج انـه كلمـا كـان العـالم متغـيرا احتاج الى صانع قديم، أو من منفصلتين، نحو دائما أما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً[181] وأما أن يكون الزوج زوج الـزوج أو زوج الفرد ينتج أنه

<79>

---

[179] ومما ينبغي أن يعلم هناك أن الجزء التام في القضية عبارة عن كل المحكوم عليه أو المحكوم به فهو نفس موضوع الحملية ومحمولها ونفس مقدم الشرطية وتاليها، والجزء الناقص عبارة عن جزء من المقدم موضوعا أو محمولا وجزء من التالي كذلك وجزء من موضوع الحملية أو محمولها اذا كان مركبا.

[180] الصغرى والكبرى كلتاهما متصلتان لزوميتان وما به الاشتراك بينهما جزء تام من الصغرى ومن الكبرى والقياس من الشكل الأول.

[181] المقدمتان منفصلتان حقيقيتان وما به الاشتراك جزء ناقص منهما لانه محمول تالى الصغرى وموضوع مقدم الكبرى.

دائماً إما أن يكون العـدد فـرداً أو زوج الـزوج أو زوج الفـرد، أو من حملية ومتصلة نحـو كلمـا كـان هـذا انسـانا كـان حيوانا[182] وكل حيوان جسم ينتج أنه كلمـا كـان هـذا الشـيء انسـانا كـان جسماً، أو من منفصلة وحملية نحو دائما أما أن يكون هذا زنجيا أو أبيض[183] وكـل أبيض مفـرق للبصـر ينتج امـا أن يكـون هـذا زنجيا أو مفرقـاً للبصـر، أو من متصـلة ومنفصـلة نحـو كلمـا لم يكن العدد فرداً كان زوجاً ودائماً إما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفـرد ينتج أنـه كلمـا لم يكن العـدد فـرداً فهـو امـا زوج الزوج أو زوج الفرد[184].

فائدتان:

الأولى: القياس ان تـألف من قضـيتين فقـط فيسـمى قياسـاً بسيطاً كالأقيسة المتقدمة، والا فقياساً مركباً[185] نحو

[182] ما به الاشتراك هنا جزء ناقص من الصغرى لانه محمول التالي وتام في الكبرى لانه موضوع القضية الحماية والتأليف من الشكل الاول كنفس القياس.

[183] وما به الاشتراك هنا جزء ناقص من الصغرى وجزء تام من الكبرى.

[184] وما به الاشتراك هنا جزء ناقض منهما لأنه محمول تالى الصغرى وموضوع مقدم الكبرى والتأليف من الشكل الأول كالقياس.

[185] والسر في الاتيان به أنه قد يكون الصغرى أو الكبرى في القياس البسيط نظرية فتحذف ويوضع دليلها موضعها، مثلا ان كانت الصغرى نظرية في مثالنا كان القياس هكذا الانسان جسم نام وكل جسم نام جسم ينتج أن الانسان جسم، وان كانت الكبرى نظرية كان الأصل هكذا الانسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم ينتج أن الانسان جسم.

الانسان حيوان وكل حيـوان جسـم نـام وكـل جسـم نـام جسـم فكل انسان جسم.

الثانية: أن الحد الأوسط ان كـان محكومـاً[186] بـه أو عليه[187] في الصغرى فيسمى القياس متعارفاً كمـا مـر أو من متعلقـات أحدهما[188] فيسمى غير متعارف، وهو ان اختلـف فيـه محمـولا الصغرى والكبرى، فله نتيجة واحدة لازمة لذاته كليـاً، والقيـاس بالنسـبة اليهـا من القسـم الأول، نحـو الانسـان مسـاوٍ للنـاطق والناطق مباين للفـرس فالانسـان مسـاو لمبـاين الفـرس، وان اتحدا فيه فله نتيجتان احديهما بإثبات كلا المحمولين فيهـا، وهي لازمة له لذاتـه والقيـاس بالنسـبة اليهـا من القسـم الأول لكنـه قياس غير متعارف، نحو الانسان مساو للناطق والناطق مسـاو للبشـر فالانسـان مسـاو لمسـاوى البشـر. والأخـرى باسـقاط أحدهما فيهـا، وهي غـير لازمـة لـه لذاتـه بـل بواسـطة مقدمـة أجنبية صادقة[189]، والقياس بالنسبة

---

[186] سواء كان في الكبرى كذلك أيضا كما في الشكل الثاني، أو محكوما عليه فيها كما في الشكل الأول.

[187] سواء كان في الكبرى كذلك كما في الشكل الثالث، أو محكوما به كما في الشكل الرابع.

[188] نحو زيد غلام الأمير والامير انسان.

[189] أي فان كانت تلك المقدمة كاذبة فلا تلزمه هذه النتيجة الاخيرة كما في قولنا: الاثنان نصف الأربعة والاربعة نصف الثمانية فانه ينتج لذاته أن الاثنين نصف نصف الثمانية ولكن لا تنتج أن الاثنين نصف الثمانية لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بأن نصف النصف نصف لانه ربع.

اليهـا داخـل في القسـم الثـاني من الـدليل، ويسـمى قيـاس المساواة كما سنذكره ان شاء الله تعالى، نحو الانسـان مسـاو للناطق والناطق مساو للبشر ينتج أن الانسان مسـاو لمسـاوى البشـر بالـذات وان الانسـان مسـاو للبشـر بواسـطة صـدق ان مساوى مساوي البشر مساوٍ[190] له هذا.

القسم الثـاني: دليـل يسـتلزم النتيجـة اسـتلزاما كليـا بواسـطة مقدمـة أجنبيـة وهي المقدمـة الخارجـة عن الـدليل الغـير[191] اللازمـة لـه، ومنـه قيـاس[192] المسـاواة وهـو قيـاس غـير[193] متعـارف اتحـد فيه[194] محمـولا مقدمتيـه ملحـوظ بـالنظر إلى النتيجة الثانية كالمثال السابق، وكقولنـا المـاء مظـروف الكـوز والكوز مظروف البيت فانه ينتج[195] أن الماء

[190] وطريقة الاستنتاج لها أن تجعل النتيجة الاولى اللازمة للقياس بالذات صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى لينتج المطلوب.

[191] أي في كل مادة بل تلزمه في المواد التي تصدق فيها المقدمة الاجنبية.

[192] ووجه تسميته قياس المساواة مساواة محمولى المقدمتين كل للاخر في النسبة الى ما ذكر معه كالظرفية والمظروفية وغيرها أو أن المعلم علمه بمثال الانسان مساو للناطق والناطق للبشر.

[193] لأن القياس المتعارف من القسم الاول دائما وكذلك غير المتعارف بالنسبة إلى النتيجة الاولى.

[194] لأنه اذا اختلفا فيه فهو ذو نتيجة واحدة والقياس بالنظر اليه من القسم الأول من الدليل.

[195] أي وينتج قولنا الماء مظروف البيت لذاته والقياس حينئذ لا يسمى قياس المساواة، ثم أن انتاجه للنتيجة الثانية يظهر بضم النتيجة الاولى صغرى إلى المقدمة الاجنبية كبرى.

مظروف الـبيت بواسـطة صـدق ان مظـروف مظـروف الـبيت مظروف له، ومنه ما عدا القياس[196] الأخير من قياس المركب بـالنظر إلى نتيجة[197] القيـاس الآتي بعـده[198] كقولنـا الانسـان حيوان[199] وكل حيوان جسم نام بالنظر إلى نتيجة هي الانسـان جسم فـان اسـتلزامه لهـا بواسـطة مقدمـة أجنبية[200] هي كـل جسم نام جسم.

القسم الثالث: دليـل يسـتلزم النتيجـة اسـتلزاما كليـا بواسـطة مقدمة غريبة وهي مقدمة خارجة عن الـدليل لازمة[201] لـه في كل مادة غير موافقة لشيء من مقدمتيه في

---

[196] أي وأما القياس الأخير فليس له الا نتيجة واحدة وهو بالنظر اليها من القسم الأول من الدليل لاستلزامه لها بالذات.

[197] وأما بالنظر إلى نتيجة نفسه فداخل في القسم الأول.

[198] أي نتيجة قياس واقع بعده بمرتبة واحدة فقط.

[199] الذي هو القياس الأول من قياسي مثالنا أعني الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم.

[200] أنظر إلى الأقيسة المجتمعة في قولنا الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم وكل جسم جوهر وكل جوهر حادث وكل حادث له صانع قديم فان استلزام كل قياس منها لنتيجته استلزام كلى بالذات ولنتيجة قياس واحد بعده استلزام بواسطة مقدمة اجنبية هي المقدمة المتروكة بين القياس وهذه النتيجة.

[201] ووجه لزومها له في كل مادة انها عكس نقيض للصغرى او للكبرى وعكس القضية لازم لها دائما وهذا القيد احتراز عن المقدمة الاجنبية فانها ليست لازمة للقياس مطلقا، بل اذا صدقت، وقوله: الغير الموافقة بيان للواقع فان عكس نقيض القضية ليس موافقا لها في الأطراف مطلقا، واما المقدمة الاجنبية فشرطها موافقة محمولها لمحمول الكبرى في القياس.

الأطراف نحو الانسان حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه ينتج ان الانسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني وكل حيوان جسم.

القسم الرابع: دليل يستلزم[202] النتيجة استلزاماً جزئياً، ومنه الاستقراء الناقص وهو دليل مركب من مقدمات يحكم فيها على بعض من جزئيات أمر كلي بحكم ليثبت له الحكم كلياً[203] كقولنا الانسان يحرك فيه الأسفل عند المضغ

<84>

---

[202] أي يستلزم النتيجة التي هي قضية كلية استلزاما جزئيا غير قطعي.

[203] أي كليا قطعيا والا فلو كان الحكم المطلوب جزئيا او كليا ظنيا لكان استلزامه له كليا، ووجه كون الاستلزام فيه جزئيا أن ذلك الدليل في قوة قياس استثنائي حكم فيه بوضع المقدم، وتقريره كلما كانت الجزئيات المستقرأة محركة للفك الأسفل عند المضغ كان كل حيوان محركا له عنده، ولا شك أن اللزوم في هذه المقدمة الشرطية مبنى على بعض الأوضاع وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة، كما انه لا شك في أن اللزوم على بعض الاوضاع لزوم جزئي لان الاستلزام الكلى يجب أن يكون على اعتبار جميع ازمان المقدم وجميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معه لا على بعض الأزمان والاوضاع أو كل الأزمان وبعض الاوضاع، ثم تحقق ذلك البعض من الأوضاع غير قطعى لانه قد يتحقق وقد لا يتحقق فلا يكون الاستلزام على بعض الاوضاع اى وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة قطعيا، وخلاصته أن المطلوب في الاستقراء الناقص اثبات الحكم الكلى القطعي وذلك ليس كليا، ولا فلو كان المطلوب الحكم الجزئي او الكلى الظني لكان استلزامه له كليا قطعيا ضرورة استلزامه ثبوت الحكم للكلي باعتبار بعض جزئياته قطعيا وللكلى باعتبار جميع جزئياته ظنيا ولا يفيدنا هذا لأن مطلوبنا ثبوت الحكم للكلى باعتبار جميع جزئياته قطعيا ولم يحصل لنا كما علمت.

والأســد كــذلك والغنم كــذلك والفــرس وغــيره ممــا رأينــاه من الحيوان كذلك فكـل حيـوان يحـرك فكـه الأسـفل عنـد المضـغ، ومنه التمثيل وهو دليل يشبه فيه جزئي بجزئي آخــر في وصــف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشــبه بــه المعلل بذلك الوصف كقول الفقهاء: النبيذ كالخمر في الأســكار والخمر حرام فالنبيذ[204] حرام. <85>

---

[204] وانما لم يكن استلزامه كليا لانه أيضا في قوة قياس استثنائى بنى اللزوم في مقدمته الشرطية على بعض الاوضاع ولم يكن تحققه مقطوعا به فان اللزوم بني على علية الوصف المشترك للحكم في الأصل ووجود ذلك الوصف في الفرع، وان لا يكون في الاصل مقيدا بقيد أخر لم يوجد في الفرع، وان لا يقارنه مانع في الفرع وكل ذلك في محل الشبهة.

الباب الخامس

في مواد الأدلة والصناعات الخمس

واعلم أولا أن مقدمات الـدليل امـا يقينيـة أو لا واليقينيـات امـا بديهية أو نظرية مكتسبة منها.

أما اليقينيات البديهية فستة: الأولى الأوَّليَّات: وهي قضايا يحكم بها العقل يقينا بمحض تصور أطرافها والنسبة نحو الواحد نصف الاثـنين والكـل أعظم من جزئـه، الثانيـة الفطريـات: وتسـمى قضـايا قياسـاتها معهـا: وهي قضـايا يحكم بهـا العقـل بعـد التصورات بسبب وسط حاضـر في الـذهن كقولنـا الأربعـة زوج بسبب انها منقسمة بمتساويين وكـل منقسـم بمتسـاويين زوج، الثالثة الحسيات: وهي قضـايا يحكم بهـا العقـل بعـد التصـورات بسبب استعمال الحس الظاهر وتسـمى حينئـذ بالحسـيات نحـو الشـمس مشـرقة أو الحس البـاطن[205] وتسـمى حينئـذ بالوجدانيات نحو للانسان جـوع وعطش وحلم وغضـب وبطش، الرابعـة المتـواترات: وهي مـا يحكم بهـا العقـل يقينـا بعـد التصـورات بسـبب قيـاس خفي[206] حاصـل دفعـة عنـد امتلاء السمع بتوارد أخبار المشاهدين

<86>

[205] والحواس الباطنة خمسة: الحس المشترك والخيال والوهم والحفظ والمتصرفة ويسمى الوهم بالوجدان ايضا.

[206] وهو قياس استثنائي تقريره لو لم يكن هذا الحكم صدقا وحقا ما أخبر به عن عيان جمع كذلك لكنهم أخبروا به فهو حق وصدق.

للحكم[207] الممتنع عادة اتفاقهم على الكذب نحو سيدنا محمــد صلى الله عليه وسلم أدعى الرسالة وأظهر المعجزات للنــاس، الخامسة المجرّبات[208]: وهي قضايا يحكم بها العقل يقينــاً بعــد التصورات بسبب قيــاس خفي حاصــل عنــد تكــرر ادراك الحكم المترتب على المحكوم عليــه المجــرب نحــو شــرب الســقمونيا مسهل للصــفراء، الســادس الحدســيات: وهي قضــايا يحكم بهــا العقل يقينا بعد التصورات بسبب قياس خفي حاصــل عن كـثرة ممارســة دليــل الحكم كقــول الفلكي: نــور القمــر مســتفاد من الشمس، وأما اليقينيات النظرية: فهي قضــايا يحكم بهــا العقــل يقينا بواسطة ملاحظة المبادئ وترتيب المقدمات منها

<87>

[207] وهو قياس استثنائي وتقريره لو لم يكن هذا الحكم ثابتا لما ترتب المحكوم به على المحكوم عليه دائما لكن ترتب عليه كذلك فهو ثابت وحق.

[208] في القاموس جربه تجربة اختبره ومما ينبغي أن يعلم أن البديهي هنا ما لا يكتسب بالدليل المرتب ولو كان محتاجًا إلى حس أو حدس أو تجربة أو تواتر، ويقال له: الضروري أيضا بالمعنى المذكور أي ما لا يكتسب بالدليل، وجاء الضروري بمعنى ما لا حاجة له الى الكسب بالدليل أو غيره بأن يكون من لوازم فطرة الانسان كعلمه بوجود نفسه والضرورى بهذا المعنى أخص من الضروري بالمعنى الأول لأن كل ما لا يحتاج إلى مطلق الكسب لا يحتاج إلى الكسب بالدليل ولا عكس لأن بعض ما لا يحتاج إلى الكسب بالدليل يحتاج إلى الكسب بالاحساس أو التجربة أو غيرهما، كما أن الكسبي بالمعنى الأول أى ما يكتسب بالدليل أخص من الكسبي بهذا المعنى وهو ما يحتاج إلى الكسب بشيء ما دليلا او غيره فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى.

تدريجاً، وأما القضايا الغير اليقينية: فإما يصدق بها جهلا مركباً أو تقليداً أو ظناً وقد عرفتها.

ثم الدليل ان تركب من المقدمات اليقينية من حيث هي يقينية فهو البرهان، نحو الله مُبديء للخلق وكل مبديءٍ مُعيدٌ بالحق، وفائدته الفوز باليقين الذي هو أعلى المطالب، وان تركب من المقدمات المشهورة أو المسلّمة من حيث هي كذلك فهو الجدل، نحو العدل حَسَنٌ عند الأنام وكل حَسَنٍ يجب أن يراعيه الحكام، وفائدته الزام الخصم واقناع العاجز عن ادراك البرهان، وان تركب من المقدمات المقبولة المأخوذة عمن يعتقد في كلامه فهو الخطابة، كقول الوعاظ: فلان معتقد بشعائر الدين وكل من هو كذلك تحسن مجاورته للمسلمين، وفائدته ترغيب الناس في ما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم، وان تركب من المقدمات المخيلة فهو الشعر، وفائدته التأثير في قلب السامع بالقبض أو البسط وغالب استعماله في النظم كقول الشاعر:

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رئيت عليها عقد

وان تركب من الموهومات والمموهات أي من الجهليات المركبة التي يحكم بها العقل المغلوب للوهم أو الجهليات المزخرفة بحيث تشبه اليقين فهو المغالطة، كقولك لصورة سيف: هذا سيف وكل سيف قاطع، وقد علم من تلك التقسيمات حدود الصناعات بأسرها.

((خاتمة)):

أشرف الأدلة البرهان وأدناها المغالطة ثم الشعر وأما الخطابـة والجدل ففيهمـا الخلاف وفي الآيـة الشـريفة اشـارة الى تقـدم الخطابة فقد أمر الله تعالى حبيبه صلى الله عليه وسـلم بقولـه الكــريم: {ادْعُ إِلَى سَــبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَــةِ وَالْمَوْعِظَـةِ الْحَسَــنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}.

أحسن الله تعالى بفضله حالنا ومآلنا ودفع عنا آلامنـا ووهب لنـا بالخير آمالنا بمنه وكرمه، سبحان ربك رب العـزة عمـا يصـفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

صادف اختتام تأليف هذه الرسالة المسماة بالورقات ليلة الجمعة الثالثة من رمضان المبارك سنة ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين من الهجرة في غرفة المدرس من خانقاه بيارة المباركة، وصادف استنساخها جديداً غرة ذى الحجة الحرام من شهور سنة ألف وثلاثمائة واثنين وثمانين من الهجرة في غرفة المدرس في جامع حضرة الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد المحروسة، وأنا المؤلف المفتقر الى عفو مولاه عبد الكريم محمد الكردي الشهرزوري المنتسب الى (هوزى قاضي) احدى العشائر القاطنين في ناحية السيد صادق بناحية شهرزور وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى أصحابه وأتباعه باحسان الى يوم الدين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين في المقالات

الحمد لله الحكيم المنّان، والصلاة والسلام على سيد بـني نـوع الانسان سيدنا محمد المبعوث بلامع الحكمـة وسـاطع البرهـان، وعلى آله وصحبه المهتدين بهديه المجتهدين في تنوير الأذهـان، وعلى التابعين له باحسان على مر الزمان.

وبعد فيقول الفقير إلى ألطاف مولاه القـدير عبـد الكـريم عفـا الله عنه وعن اخوانه بفضله العظيم: لما كان المنطـق مقياسـاً للعقول، ومعياراً للنظر المقبول، وكـانت كتبـه المتداولـة عنـدنا محتوية على كثـير من مصـطلحات الحكمـة فصـعب بهـا فهمـه على الطـــالبين، بـــادرت الى تـــأليف رســـالة في (المقـــولات العشرة) وأشياء أخرى من المهمات المشتهرة، لتكـون مقدمـة اعداديـــة لأولى الهمـــة في فهم مـــا يجدونـــه من علم الحكمـــة. ورتبتهـــا على مقـــدمتين، ومقـــالات، وخاتمـــة، وســـميتها بـ ((المقـالات في المقـولات))، وأهـديتها الى أصـحاب الطبـاع الفاهمة، والله سبحانه وتعـالى أسـأل النفـع بهـا لي وللطـالبين في الدنيا ويوم لقاء رب العالمين.

المقدمة الأولى – الحكمة

علم بأحوال الموجودات[209] الخارجية على ما هي[210] عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشـرية، وموضـوعها الأعيـان[211] من حيث البحث عن أحوالهـا الواقعيـة، وغايتهـا الفـوز بالكمـالات البشـرية علمـاً وعملاً وأخلاقـاً للبشـرية، وتنقسـم الى عمليـة ونظريـة، لأن تلـك الموجـودات ان كـانت أعمـالا في وجودهـا مـدخل لاختيارنـا فـالعلم بهـا حكمة[212] عمليـة والا فحكمة[213] نظرية، ولكل منهما أقسام، فان الأولى أما علم

<92>

[209] واجبا أو ممكنا أو عرضا.

[210] حال من الأحوال والموصول عبارة عن الوقوع واللا وقوع أي حالكون أحوال الموجودات كائنة على نمط من الوقوع او اللا وقوع التي هي، أي تلك الأحوال عليه أي على ذلك النمط في نفس الأمر والعلم مطلوب بقدر الطاقة البشرية، وانما اعتبر العلم بها على ذلك الوجه لان العلم بوقوع ثبوت حال منتفية عنها او بلا وقوع ثبوت حال ثابتة لها ليس بحكمة بل هو جهل مركب، ثم المراد بالطاقة البشرية طاقة البشر المتوسط والا لزم أن يكون كل انسان حكيما او أن لا يكون أحد حكيما اذ فوق كل ذي علم عليم.

[211] ليس المراد بالاعيان مقابل الاعراض بل المعنى الاعم الشامل لكل موجود جوهرا أو عرضا

[212] لأن المقصود منها العمل والنظر وسيلة اليه كما أن المقصود الاصلي من الثانية النظر والمعرفة.

[213] بأن كان الموجود المبحوث عنه واجبا أو جوهرا كالمعادن والنباتات والحيوانات أو أعمالا لم يكن في وجودها مدخل لاختيارنا وقدرتنا كالحركة الفلكية فالعلم بها حكمة نظرية.

بمصـالح شـخص بعينـه فعلم « تهـذيب الأخلاق »، أو أشـخاص مشـاركين في المـنزل فعلم «تـدبير المـنزل»، أو في المدينـة فعلم « سياسة المدن »، والثانية امـا علم بـأحوال مـا لا يفتقـر الى المادة أصلا كذات الواجب وتسمى « بالحكمـة الالهية[214]» أو ما يفتقر اليها في الخارج دون التعقل[215] كالكرة وتسـمى « بالحكمة[216] الرياضية » أو في التعقل أيضاً كالانسان، وتسـمى « بالحكمة الطبيعية[217]» واختلفوا في أن المنطق من الحكمـة أولا وعلى الأول[218] من أي قسم منها والمقام لا يسع تفصيله.

<93>

---

[214] وأصولها بحث الذات والصفات، ومن فروعها بحث النبوة والامامة والمعاد.

[215] لان موضوعها لم يؤخذ من حيث اشتماله على المادة المخصوصة في التعقل وان أخذ من حيث اشتماله على المادة المطلقة، أو أن هذا التقسيم الأوائل الحكماء وهم لم يبحثوا في علم الهيئة الا عن الدوائر فانهم كانوا يعبرون عن كل فلك بدائرة، ولذلك سميت هيئتهم بالهيئة البسيطة، وهيئة الاخرى بالهيئة المجسمة.

[216] وأصولها الهندسة والحساب والهيئة والموسيقى، ومن فروعها علم المناظر والمرايا وعلم الموازين ونقل المياه والجبر والمقابلة وعلم الحيل صندوق الساعة وأمثالها وعلم الزيجات والتقاويم.

[217] لانه يبحث فيها عن الجسم من حيث اشتماله على الطبيعة اى المادة والصورة العينية، ومن فروعها علم الطب وأحكام النجوم والفلاحة وتشريح الابدان وجر الاثقال.

[218] والحق أنه ليس من الحكمة لانه لا يبحث الا عن المفاهيم التي لا وجود لها في الخارج بل المنطق من مقدمات الحكمة لافادته قوة الذهن في فهم مسائلها، واذا عرضنا انه من الحكمة فالاشبه أن يكون من الحكمة الالهية لأن موضوعه مستغن عن المادة.

المقدمة الثانية – المفهوم

ان كان عدمـه في الخـارج لذاته[219] فممتنـع كاللاشـيء وجمـع النقيضين ورفعهما، والا فان كان وجوده فيه لذاته فواجب وهــو الله تعالى، والا فهو ممكن خـاص معـدوماً كالعنقـاء أو موجـوداً جوهراً أو عرضاً.

المقالة الأولى

الموجود من الممكن الخاص أن استغني عن محل[220] يقومه

219) ليس المراد بكون العدم لذاته أن للمفهوم ذاتا وهو أمر محقق يقتضي العدم في الخارج اذ لا ذات للممتنعات مطلقا، ولا معنى لكون ذات الشيء مقتضيا لعدمه، وكذا ليس المراد بكون وجود الواجب لذاته، أن ذاته علة لوجوده بأن تكون الذات موجودة قبل الوجود فتقتضي الوجود، لانه يلزم منه أن يكون الواجب موجودا بوجودين، وأن يتقدم الوجود على نفسه، بل المقصود من الأول أن ملاحظة المفهوم ملاحظة واقعية توجب الحكم بكون فرده ممتنع الوجود، ومن الثاني أن ملاحظته كذلك توجب الحكم بكون فرده واجب الوجود، فأمثال تلك التعبيرات لضيق المقام عن التعبير بطريق آخر.

220) بأن لم يحتج الى المحل قطعا كالجواهر المجردة، او يحتاج إلى محل غير مقوم بأن لم يكن المحل محتاجا اليه لوجوده بل كان محتاجا اليه لاستقراره في حيز هذه الأعيان المادية، فانها تحتاج الى المحل ولكن المحل حيز القرار لا شرط الوجود، لانها يتنقل من هذه المحلات الخاصة إلى محلات أخرى وهي باقية وجودا.

فهو جوهر، والا فعرض، والجوهر ان كان مادياً[221] فـان اتصـف بالأبعاد[222] الثلاثة فهو جسم طبيعي، والا فجزؤه وهو اما جـزؤه الذي يوجد معه الجسم بالقوة فهو الهيـولي[223]، أو يوجـد معـه بالفعل وهو الصورة[224] والجسـم مـركب منهما[225]، وان تجـرد عن المادة فان تعلق بالجسم، تعلق

<95>

---

221) النسبة إلى المادة نسبة الكل إلى الجزء في القسم الأول أعني الجسم فانه كل والمادة أي الهيولى جزؤه، ونسبة الخاص إلى العام في القسم الثاني أعنى الهيولى لانها منسوبة باعتبار تحققها العينى إلى مطلق المادة، ونسبة الحال الجوهري إلى المحل الجوهري في الثالث فان الصورة حالة في المادة.

222) اى الطول والعرض والعمق وبعبارة أخرى الخط والسطح والجسم التعليمى.

223) فالهيولى جزء جوهرى للجسم يوجد معه الجسم بالقوة والصورة جزء جوهرى للجسم يوجد معه الجسم بالفعل لانه الجزء الاخير منه وقد يتخيل هذان الجزآن بقطن تفشى بحلول الهواء فيه أو بقطن تشرب دهنا.

224) وكل من الهيولى والصورة تحتاج إلى الأخرى بجهة غير جهتها فان احتياج الهيولى إلى الصورة في البقاء واحتياج الصورة إلى الهيولى في التعين.

225) قالت الحكماء: ثبت عندنا أن الجسم ليس مركبا من الجواهر الفردة، فلا يكون اتصاله باجتماعها، ولا انفصاله بافتراقها، بل اتصاله بهوية امتدادية هي الصورة، ولما بقيت عند تبدل المقادير كالشمعة التي تختلف مقاديرها بالتدوير والتربيع والتكعيب وغيرها ويبقى فيها الاتصال ولا تفنى هويتها الاتصالية، لم تكن تلك الهوية عرضا بل كانت جوهرا، وهي المراد بالصورة الجوهرية أي الجوهر الذي شانه الاتصال وفرض الأبعاد فيها، ولما لم تبق هذه الهوية بعينها مع الفك والفصل وجعل الجسم الواحد جسمين مثلا، بل انعدمت وزالت وتحولت الى هويتين أخريين فلابد أن يكون هناك أمر آخر قابل للاتصال والانفصال باقيا معهما ضرورة وجود القابل مع المقبول وهو الهيولى والمادة. وأما عند المتكلمين فاتصال الجسم باجتماع الجواهر الفردة تلك الهوية الاتصالية أمر يتخيل من اجتماع تلك الأجزاء واتصالها عند الحس، فالجسم عندهم مركب من الاجزاء ولا صورة جوهرية، بل ولا صورة عرضية اذ لا كم، متصلا عندهم أيضا كما أشرنا اليه.

التدبير والتصرف فنفس[226] انساني أو فلكي، أو تعلـق الايجـاد والتأثير فعقل[227] وتحته عقول عشرة.
<96>

---

[226] فالنفس جوهر مجرد متعلق بالاجسام اى بالبدن الإنساني والجسم الفلكي تعلق التدبير والتصرف، ثم النفوس غير متناهية كالابدان المتعلقة هي بها عند المشائين، ومتناهية عند الاشراقيين القائلين بالتناسخ.

[227] فهو جوهر مجرد متعلق بالابدان تعلق الإيجاد والتأثير هذا، ثم اعلم ان الحكماء استدلوا على وجود العقل بأن أول المخلوقات لا يجوز أن يكون جسما، لانه مركب والمركب لا يصدر من الواحد الحقيقي، ولا مادة اذ شأنها القبول فلا يصح أن تكون فاعلا في غيرها، ولا صورة لان تأثيرها وفعلها مشروط بمقارنتها للمادة فيلزم منه تقدم المادة على نفسها، ولا عرضا لافتقاره إلى محل مباين لفاعله، ولا نفسا لان شأنها التدبير دون التأثير على أنها لا تستقل بايجاد غيرها، وفعلها مشروط بتعلقها بالبدن فذلك البدن أن كان معلولا للمبدأ الأول لزم صدور الكثير عن الواحد الحقيقي، أو معلولا للنفس لزم تقدم الشيء على نفسه، فلم يبق احتمال الا أن يكون أول المخلوقات جوهرا مجردا عن المادة غير النفس وهو العقل، وزعموا أن أفرادها لا تكون أقل من عشرة، وزعموا أن العقل الاول مصدر لعقل ثان وفلك اول ونفس متعلقة به باعتبار وجوده ووجوبه بالغير وامكانه الذاتي، وهكذا إلى آخر العقول العشرة والأفلاك التسعة، وزعموا أن العقل العاشر هو المؤثر في عالم العناصر لتكثر جهاته، وكل ذلك مردود بأدلة قاطعة وثبت أن الواحد الحقيقي يصدر منه جميع الأشياء بلا واسطة في التأثير. ثم ان كانت العقول العشرة أفرادا متفقة الماهية النوعية وكان الجوهر جنسا للعقل فالعقل نوع مفرد، أي نوع غير واقع في سلسلة الترتيب، اذ لا نوع فوقه ولا نوع تحته ويوجد فوقه الجنس أعنى الجوهر وتحته الأشخاص أعنى العقول العشرة، ومركب من الجنس والفصل فان حده: جوهر مجرد متعلق بالابدان تعلق الايجاد، أو كان الجوهر عرضا عاما له فهو نوع مفرد كما مر وبسيط غير مركب من الجنس والفصل، وان كانت العقول العشرة مختلفة الماهية اى كانت انواعا متباينة وكان الجوهر جنسا للعقل فهو جنس سافل ونوع اضافى عال وواقع في سلسلة الترتيب، ومركب من الجنس والفصل، أو كان الجوهر عرضا عاما له فالعقل جنس عال مفرد وبسيط، والعقول العشرة على هذين

وأما العرض فتسعة أجناس: الكم والكيف، والأين، والمتى، والاضافة، والوضع، والملك، والفعل، والانفعال، هذا على رأي الحكماء، وأما المتكلمون فقالوا الموجود من الممكن الخاص أن تحيز بذاته فجوهر، فان قبل الانقسام فجسم، والا فجوهر فرد، أو تحيز بتبعية الغير فعرض، وينحصر في الكيف، والأين[228]، ولا وجود للجوهر المجرد عن المادة، ولا للهيولي والصورة، ولا لباقي الأعراض عندهم[229]، لكن ذهب الإمام حجة الاسلام الغزالي الى أن النفس الإنساني جوهر مجرد متعلق بالبدن تدبيراً أو تصرفاً.

<97>

التقديرين أنواع منحصرة في الأشخاص.

[228] وهو كون الشيء في الحيز، وينقسم الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق.

[229] والنفس الإنساني عندهم جسم لطيف سار في البدن سريان الماء في الورد، ولا وجود للنفوس الفلكية، ولا للعقول العشرة عندهم.

وهو عرض يقبـل القسـمة[230] لذاتـه، وغـيره يقبلهـا بواسـطته، حتى أنك لو تصورت شيئاً لم يمكن لك تقسيمه بـدون اعتبـاره، وهو (كم) منفصل ان لم يكن لأجزائه حد[231] مشترك، وهـو مـا تكون نسبته إلى الجزئين على السواء بأن يصلح نهاية[232] لهمـا أو بداية لهما أو نهاية لأحدهما وبداية للأخر، وينحصر في العـدد، والا فمتصل، وهذا ان لم يكن

---

230) والمراد بالقسمة هنا التسمية الفرضية وهي فرض شيء غير شيء حتى تجرى في، الكم، المتصل كالمنفصل، لا القسمية الفعلية أعني الفك والفصل بالفعل لعدم جريانها في الكم المتصل لانه لا يقبلها فان القابل يجب بقاؤه مع المقبول والكم المتصل الأول لا يبقى بعينه بعد طروء القسمة الفعلية عليه.

231) والحد المشترك يجب مغايرته بالنوع لذى الحد فانه نهاية مثلا ونهاية الشيء غيره، وأن يكون بحيث اذا ضم إلى أحد الجزئين لم يتفاوت به اصلا، فكلمة، ما، في تعريفه ليس عبارة عن الجزء وجعل النقطة جزأ من الخط والخط جزأ من السطح والسطح جزأ من الجسم التعليمى مسامحة.

232) كالنقطة بالنسبة إلى جزئي الخط لامكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لاحدهما وبداية للاخر، وذلك لا يمكن في العدد لانه مركب من الوحدات وكل وحدة مستقل منفصل عن غيرها، وظهر مما سبق أن النقطة ليست جزء من الخط فليست عبارة عما به النهاية، بل نهاية للشيء عرضت فيه اعتبارا، وكذا الخط بالقياس إلى السطح فهو نهايته لا ما به نهايته، والسطح بالنسبة إلى الجسم التعليمي نهايته الا ما به نهايته، صرح به في شرح المواقف.

لأجزائه اجتماع في الوجود فزمـان[233]، وهـو مقـدار[234] حركـة الفلك الأعظم، والا فمقدار، فان قبل الانقسام من جهة واحــدة فخط، أو من جهتين فسطح، أو من جهات فجسم تعليمي.

المقالة الثالثة – الكيف

وهـو عـرض[235] لا يقبـل قسـمة ولا نسـبة[236] لذاتـه وأقسـامه أربعة:

القسم الأول - الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة:

وهي خمسة أنـواع: الأول - الملموسـات[237] وأصـولها الحـرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، ومدركها اللامسة،

---

[233] واعتباره موجودا متصلا وهمى

[234] فهو كم متصل يقدر بقليل منه كساعة يوم وليلة مثلا.

[235] العرض جنس، وعدم قبول القسمة فصل يخرج الكم، وعدم قبول النسبة فصل آخر يخرج الأعراض النسبية، وقوله: لذاته جيء به لادخال الكيفيات المنقسمة بسبب انقسام متعلقها كالعلم بالمركبات أو المنتسبة اليه كعلم زيد.

[236] أي لا تكون النسبة عين حقيقتها كالاضافة ولا جزء منها كالاعراض الست النسبية الباقية.

[237] قدمها لوجودها في جميع الحيوانات وأما البواقي فقد تفقد فيها بعضها أو كلها.

وهي قوة منبثة في جميع البدن.

الثـاني - المبصـرات وأصـولها الألـوان[238] والأضـواء، ومـدركها الباصرة، وهي قوة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان في مقدم الدماغ فتفترقان وتتأديـان الى العيـنين وادراكهـا بانطبـاع صـور الأشـياء فيهما[239] عنـد بعض وبخـروج خطين شـعاعيين منهما اليها عند آخرين.

الثالث - المسـموعات: وهي الأصـوات وتحـدث عنـد المتكلمين بمحض خلق الله تعالى، وعند الفلاسفة سببها القريب المعلـول للقـرع أو القلـع الشـديدين، ومـدركها السـامعة، وهي قـوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ[240] تدرك الأصوات بسبب وصول الهواء المتكيف بكيفيتهـا اليـه بقرينـة ميلهـا مـع الريـاح، ويدل على وجودها خارج[241] الصماخ وتعلق

<100>

---

[238] اعلم أن الواسطة ثلاث: الواسطة في الإثبات أي في التصديق وهي الدليل، الواسطة في الجزم بالنتيجة، والواسطة في الثبوت وهى ما يكون سببا لثبوت صفة لشيء سواء اتصفت الواسطة بها كالنار الواسطة في اتصاف الماء مثلا بالحرارة، أو لا كذات الباري الواسطة في ثبوت الالوان للملونات، والواسطة في العروض وهي التي توجب عروض ما هو صفته بالذات لغيره تبعا له كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لركابها فمرادنا بأن أصول المبصرات الألوان والاضواء انه لا واسطة في عروض الرؤية لهما وان كان الضوء واسطة في ثبوت الرؤية اللون، فاحفظه.

[239] ثم تصل الصورة منهما إلى مجمع النورين أي محل التقاء العصبتين.

[240] الصماخ (بكسر الصاد) خرق الاذن.

[241] والحاصل أن هناك أمورا ثلاثة: الأول أن ادراك الأصوات بوصول الهواء المتكيف بها إلى الصماخ، الثاني أن الأصوات موجودة خارج الصماخ كما هي موجودة فيه، الثالث أنه يتعلق الاحساس بها هناك كما يتعلق بها فيه، ويدل على الأمر الأول ميل الاصوات مع الرياح وعلى الأخيرين ادراك جهتها وتمييز قريبها عن بعيدها.

الاحساس بها هناك أيضا ادراك جهتها ولو من الجانب المخـالف وتميـيز قريبهـا عن بعيـدها، ومن الأصـوات اللفـظ وهـو صـوت معتمد على مقطع من مقاطع الفم.

الرابع - المـذوقات: وأصـولها الطعـوم التسـعة: وهي المـرارة، والحلاوة، والملوحــــة، والحموضــــة، والعفوصــــة، والقبض، والدسـومة، والتفاهـة، والخرافـة، ومـدركها الذائقـة، وهي قـوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان تدركها بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم[242] بالمطعوم.

الخـامس - المشـمومات: وهي الــروائح وتتعين بالاضـافة الى موصوفها كرائحة العنبر والمسك والريحـان، ومـدركها الشـامة، وهي قوة في الزائد بين النابتتين في مقـدم الـدماغ الشـبيهتين بحلمـتي الثـدي، وادراكهـا بوصـول الهـواء المتكيـف بهـا الى الخيشــوم، ويختص ادراك كـــل من تلـــك الكيفيـــات باحـــدى الحواس، نعم يدرك جميعها بـالحس المشـترك[243] وهي الأولى من الحواس الخمس الباطنة التي قال بها الحكمـاء، وهي قـوة في مقدم البطن الأول من البطون الثلاثـة للـدماغ تجتمـع فيهـا صور المحسوسات بالحواس الظاهرة

[242] وهذا الصوت كيفية قائمة بالهواء الحاصل في الحلقوم والفم فقوله معتمد مسند الى الصوت مجازا وانما المعتمد محله وهو الهواء الحامل له.

[243] الضمير راجع الى الحس المشترك والتأنيث باعتبار القوة أو ارادة الحاسة.

بالتأدي اليها[244] منها كمشاهدة القطرة النازلة خطـاً مسـتقيماً والشعلة الجوالة دائرة.

الثانيـة - منهـا الخيـال: وهي قـوة في مـؤخرة تحفـظ صـور المحسوسـات بـالحواس الظـاهرة المرتسـمة في الحس المشترك عند[245] استعمالها بعد غيابها عنها.

الثالثة - الواهمة: وهي قوة في مقدم البطن الثالث منها تـدرك المعـاني الجزئيـة المتعلقـة بالصـور المحسوسـة كعـداوة فلان لفلان وصداقته له.

الرابعـة - الحافظـة: وهي قـوة في مـؤخره تحفـظ مـا تدركـه الواهمة.

الخامسـة - المتصـرفة: وهي قـوة في البطن الأوسـط منـه تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني المتعلقة بها بالتركيب تارة والتفصيل أخرى، أي بالايجاب

---

[244] هذا اذا كانت مدركة للمحسوسات التي لها وجود في الخارج والا فقد تدرك ما ليس لها وجود في الخارج كادراكها عند النوم او المرض اشياء لا حقيقة لها قطعا اذ من المعلوم أن تلك الصور لم تصل اليها بواسطة استعمال الحواس الظاهرة لتعطلها في المنام ووقت الاغماء والمرض، كما انه معلوم أن لا علاقة لها بالمعدومات هذا والذي اعتقده أن تلك الصور تأخذها الحس المشترك من الخيال لان فيها صورا كثيرة لكنه بواسطة المرض أو الاغماء أو بعض العوارض في النوم لا تدركها بالضبط حسب الواقع وانما تأخذ يدا من هذه الصورة ورجلا من صورة أخرى وموقعا لصورة ثالثة فتتصرف فيها بالتركيب الفاسد الغير المطابق للواقع.

[245] عند استعمالها ظرف لقوله: المرتسمة، وقوله: بعد غيابها ظرف لقوله: تحفظ، وقد يتوهم أن علاقة الخيال بصور المحسوسات المرتسمة في الحس المشترك انما هي بعد غيبوبتها عن الحواس الظاهرة، وليست كذلك، بل هي تابعة للحس المشترك، فكما انها تدرك جميع ما تدركه الحواس الظاهرة تقبل الخيال جميعها، ولكن حفظها له بالاستقلال انما هو بعد غيبوبته عن الحواس الظاهرة والحس المشترك.

كزيـد صـديق لعمـرو وبالسـلب انـه ليس صـديقاً لـه، وتسـمى باعتبار استعمال العقل لها مُفكرِّة، وباعتبـار اسـتعمال الواهمـة لها مُخَيّلة، والدليل على تعيين محالّها اختلالها عند اختلالها.

القسم الثاني - الكيفيات النفسانية:

وهي أن رسـخت في النفس بحيث يتعـذر زوالهـا أو يتعسـر سميت ملكة، والا حالا.

ا- فمنها الحياة: وهي مبـدأ[246] لقـوة الحس والحركـة الاراديـة، والموت عدمها فلا يكون كيفـاً[247] وقيـل أمـرٌ وجـودي[248] فهـو كيف يضادها.

٢- ومنهـا العلم: وهـو صـورة تحصـل من الشـيء عنـد النفس بالذات[249] كما في الكليات والجزئيات المجـردة عن المـادة أو بالواسطة كما في الجزئيـات الماديـة، وافـترقت الحكمـاء فيهـا فرقتين: ففرقة على أنها متحدة مع ذي الصورة،

[246] وسبب ناقص لها لا تام لانها موجودة في العضو المشلول مع أنه ليس فيه حس ولا حركة ارادية.
[247] لان الكيف عرض وهو موجود، فيكون بينه وبين الحيوة تقابل العدم والملكة، ولا يستعمل الميت الا لما كان من شأنه الحياة شخصا أو نوعا أو جنسا.
[248] ويدل عليه ظاهر قوله تعالى (وهو الذي خلق الموت والحيوة) الان الخلق لا يتعلق بالاعدام، ويجاب عنه بجواز تعلقه بها باعتبار وجودها الرابطى أي اتصاف الحي بالموت.
[249] أي بدون استعمال الحواس.

فهي من حيث ارتسامها فيها موجود ظلي مطابق لذي الصـورة ومعلوم، وليست مندرجة تحت شيء من المقـولات، ومن حيث قيامها بها واتصافها بها موجود أصيلي عرض وكيـف وعلم، وقـد اشتهرت هذه الفرقة بأهل الحقيقة، وبأصحاب الوجود الـذهني، والعلم والمعلوم على هذا هو ما في الذهن وهمـا متحـدان ذاتـاً ومتغايران اعتباراً، وفرقة على أنهـا شـبح ومثـال للمعلـوم فهـو موجود أصيلي عرض وكيف دائماً، وما في الـذهن علم ومـا في الخـارج حقيقـة أو تقـديرا معلـوم، وقـد اشـتهرت هـذه الفرقـة بأربـاب الشـبح والمثـال هـذا عنـد الحكمـاء، وأمـا المتكلمـون فجمهورهم على أنه اضـافة بين العـالم والمعلـوم، ومحققـوهم على أنه صفة[250] ذات اضافة.

وأنواعه أربعة: الأول - الأحسـاس: وهـو ادراك النفس بواسـطة الحواس للشيء الموجود في الخارج الحاضر عند المدرك على هيئـة مخصوصـة. الثـاني - التخيـل: وهـو ادراك النفس لهـا بواسطة الخيال لذلك[251] الشيء بلا

[250] والحق أن تلك الصفة ليست علما بل هي عقل وهي بمنزلة الصقالة والجلاء على صفحة بلور المرآة، والعلم هو الصورة المنطبقة فيها، فالنفس كزجاجة المرآة، والعقل كصقالتها، والعلم كالصور التي تنطبع فيها، ونعم ما قيل:

والنفس مرآة بعقلها انجلت^^^والعلم صورة بها تمثلت

[251] كما اذا ابصرت شخصا، أو لمست شيئا ناعما، أو سمعت صوتا حسنا، أو شممت وردة، أو ذقت حلاوة وغاب عنك، ثم تخيلت ذلك بعد.

حضوره.

الثالث - التوهم: وهو ادراكها بواسطة الواهمة للمعاني الجزئيـة الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات.

الرابع - التعقل: وهـو ادراكهـا بالـذات للشـيء من حيث هو[252] هو مطلقا. ثم العلم اما تصور واما تصديق لأنـه أن كـان ادراكـا للنسـبة التامـة الخبريـة اذعانـاً فتصـديق، فـان كـان جازمـاً أي قاطعاً للمقابل وثابتـاً أي لا يـزول بتشـكيك المشـكك ومطابقـاً للواقع فيقين، أو جازما ثابتا غير مطـابق لـه فجهـل مـركب، أي صـورة علميـة لا مطابقـة للواقـع منضـمة إلى الجهـل بعـدم مطابقتها له فتسميتها جهلا مجاز، لأن ذلك الاذعان لما كان غير مطـابق للواقـع كـان كالجهـل في عـدم الافـادة، وأمـا الجهـل المأخوذ معه فحقيقة، لأنه بمعنى عـدم العلم بكونـه لا مطابقـا، وان كان جازما غير ثابت فتقليد، أو غير جازم فظن، وقد يطلق الظن على مـا عـدا اليقين كمـا يطلـق العلم على اليقين وعلى مطلــق التصــديق وعلى مطلــق الادراك، كمــا يطلــق عليــه التصور[253]، وان لم يكن ادراكاً كذلك فتصور سواء كـان ادراكـاً لغـير النسـبة او للنسـبة الناقصة[254] أو التامـة الخبريـة بـدون الاذعان او الانشائية. وهذا ان كان ادراكاً

[252] أي بلا اعتبار وجوده في الخارج ولا حضوره عند المدرك، ولا كونه على هيئة مخصوصة سواء كان الادراك تصورا أو تصديقا ناشئا من الاحساس أو التخيل أو التوهم أو التعقل.

[253] ويقسم إلى القسمين بأن يقال: العلم اما تصور بلا حكم فتصور ساذج أو تصور معه حكم فتصديق كما في متن الشمسية

[254] ويتحقق بالاحساس والتخيل والتوهم والتعقل كابصار اللون وسماع الصوت وتخيلهما بعد الغياب وتوهم محبة زيد وتصور مفهوم الانسان.

للنسبة ومقابلها على السـواء فشـك، وان كـان ادراكـاً لهـا مـع كون ادراك مقابلها راجحا غير جـازم فهـو وهم، جازما[255] فهـو تخييل.

وأسـباب اليقين: الحـواس السـليمة، وخـبر الرسـول، والخـبر المتواتر، والعقـل، أمـا الحسـيات والمتـواترات فقـد علمت في المنطق أنهما من اليقينيات البديهية، وأمـا خـبر الرسـول صـلى الله عليه وسلم فهو من اليقينيات النظرية ويستدل على صدقه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وكل خبر كذلك فهـو صـادق، وأمـا العقـل: فهـو قـوة غريزيـة للنفس بهـا تسـتعد للعلـوم والادراكـات أمـا البديهيـة فبالبداهـة وأمـا النظريـات فبواسـطة النظر أي التعريف والدليل الصـحيحين، وافادتـه للعلم ضـروري وكفى بمراجعـة الوجـدان شـاهداً والمنكـر جاهـلٌ أو جاحـدٌ. ومراتبه[256] أربع:

<106>

---

[255] تقليدا أو جهلا مركبا أو يقينا.

[256] أى مـراتب العقـل النظـري لا العقـل العملي، والتفصـيل أن قـوة النفس باعتبـار تأثرهـا من المبـدء الفيـاض للاسـتكمال بـالعلوم تسـمى بالعقل النظري، ولها مراتب أربع كما في المتن. ويتفـرع منهـا الحكمـة النظرية بالمعنى العام المفسرة بمعرفة الأشياء تصورا أو تصـديقا كمـا هي عليـه، وهى المنقسـمة إلى الحكمـة النظريـة بـالمعنى الخـاص والحكمة العمليـة في صـدر هـذه الرسـالة، وباعتبـار تأثيرهـا في البـدن لتكميله يسمى عقلا عمليا، وهي قوة الاستنباط والتصرف، وبهـا تتمكن من استنباط الصناعات وتتفرع منها الحكمة العمليـة المفسـرة بالقيـام بالأعمال على ما ينبغي، فالحكمة النظرية قـوة العلم المسـماة بـالقوة المدركة والحكمة العملية قوة العمل المفسـرة بـالقوة المحركـة فهمـا متخالفـان، وقـد تطلـق الحكمـة على القيـام بـالأمور علمـا وعملا كمـا ينبغي، وهـذه هي المـرادة من الحكمـة في قولـه تعـالى (ومن يـؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا) كما قد تطلق الحكمـة على التوسـط بين الجربـزة والغبـاوة فلهـا اربعـة معـان: الاول معرفـة الأشـياء كمـا هي المنقسمة إلى الحكمة النظرية والعملية وهي بهـذا المعـنى ناشـئة من العقل النظري، الثانى القيام بالأعمال على ما ينبغي وهي بهذا المعـنى ناشئة عن العقل العملى الثالث القيام بالأمور علمـا وعملا فهي ناشـئة منهما معا، الرابع التوسط بين الجربزة والغباوة.

العقل الهَيُولائيّ: وهو الاستعداد للادراك من غير حصوله بالفعل كمـا للأطفـال عُقيب الـولادة، والعقـل بالملكـة: وهـو حصـول الضروريات والاستعداد لتحصيل النظريات بها، والعقل بالفعـل: وهو التمكن من استحضار النظريات بقـدر الطاقـة مـتى شـاء، والعقـل المسـتفاد: وهـو حضـور النظريـات بحيث لا تغيب عن النفس كما في أصحاب القوى القدسية.

ثم النفس، هي المدركة للكليات والجزئيات المجـردة والماديـة باتفـاق المحققين، ونسـبة الادراك الى الحـواس مجـاز كنسـبة القطـع الى السـكين، وفيهـا ترتسـم صـور الكليـات والجزئيـات المجردة وفي صـور الجزئيـات الماديـة خلاف فـذهب جمـع الى ارتسامها في النفس أيضـا لامتنـاع الادراك بـدون الارتسـام في المــدرك، الا أن ارتســامها فيهــا يتســبب عن ارتســامها في الحـواس، مثلا اذا أبصـرت شـيئاً أدركتـه بارتسـام صـورته في العين بالذات وفي النفس بواسطتها، وذهب جمع إلى ارتسامها في الحــواس فقــط لامتنــاع ارتســام الماديــات في النفس المجـردة، وهم الـذين قـالوا: بـالحواس الباطنـة مسـتدلين بأنـا نحكم بأن هـذا الملمـوس هـو هـذا الملـون مثلا، والحـاكم يجب حضور الطرفين عنده ولا شيء من الحواس

الظـاهرة قـابلا لحضـورهما فيـه ويمتنـع ارتسـامهما في النفس لتجردها فـالمجمع هـو الحس المشـترك، ولا بـد لحفـظ الصـور المحسوسـة المجتمعـة فيـه من محـل آخـر، لأن قـوة الحفـظ والبقـاء غـير قـوة القبـول والادراك وهـو الخيـال، وكـذلك لابـد لارتســام المعــاني الجزئيــة الغــير المحسوســة المتعلقــة بالمحسوسات من محل وهو الواهمة، ولحفظها من محـل آخـر لما مر ولأن حافظ المعاني غير حافظ الصور وهو الحافظة، ولا بد للتصرف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المـأخوذة منها بالايجاب تارة وبالسلب أخرى من قـوة أخـرى ليسـت هي الحواس الظـاهرة وهـو ظـاهر ولا النفس لمـا مـرّ ولا الحـواس الباطنــة الســابقة لاختصاصــها بأعمالهــا وهــذه القــوة هي المتصرفة، وتسمى مفكرة باعتبار ومخيلة بآخر كما مرّ.

((فائدتان)):

الأولى - ان الذهول عن الصورة الادراكيـة أن انتهى إلى زوالهـا فنسيان، والا فسهو.

الثانية - أن الجهل المركب يقابل العلم المطـابق بالتضـاد وأمـا الجهل البسيط فيقابله تقابـل العـدم والملكـة، لأنـه عـدم العلم عما من شأنه العلم.

٣-ومنهـــا الارادة: وهي صـــفة للنفس بها[257] يـــترجح أحـــد المقـدورين المخـزونين عنـدها في أحـد الأوقـات على الآخـر ويقابلها الاضطرار[258].

4- ومنها القدرة: وهي صفة تـؤثر في المقـدور الـذي خصصـته الارادة فهي تابعة للارادة التابعة للعلم التابع للحيـاة المشـهورة بامام الصفات، ويقابلها العجز[259].

5- ومنهـا اللـذة والألم: والأولى صـفة ارتياحيـة للنفس تحـدث بادراكها للملائم الحسي أو العقلي من حيث هو كـذلك، والثانيـة صفة انقباضية لها تحدث بادراكها للمنافر الحسي أو العقلي[260] من حيث هو كذلك.

[257] يعني أن نفس تلك الصفة كافية للترجيح بدون ضم داع آخر اليه فالهارب من السبع يسلك احد الطريقين المتساويين في النجاة بمحض الارادة وليس هذا من قبيل الترجيح بلا مرجح، فان الارادة مرجحة وهي كافية.

[258] بمعنى لزوم طرف واحد من الأفعال كلزوم الاحراق للنار، والنزول لمن ألقى من محل عال ويكون مع العلم وبدونه ويعبر عنه بالكردي (به ناچارى)

[259] أي عدم امكان اندفع ويسمى في لغتنا (نا ته وانى) ويكون مع العلم.

[260] فكل من اللذة والالم الحسيين مسبوق باحساس وادراك للنفس كما أن كلا من اللذة والالم العقليين مسبوق بادراك لها، واللذة والالم تحصلان بعد ذلك الادراك.

6 - ومنها الصحة: وهي صفة لها توجب وقوع الأفعال المنتظمة من موضوعها، ويقابلها المرض وهو يوجب عدم انتظام الأفعال منه.

٧- ومنها الحكمة: وهي كيفية متوسـطة بين الجربـزة والغبـاوة، ويعبر عنها باعتدال القوة النطقية أي الادراكية.

٨- ومنهـا العفـة: وهي كيفيـة متوسـطة بين الخمـود والفجـور، ويعبر عنها باعتدال القوة الشهرية.

٩ - ومنها الشـجاعة: وهي كيفيـة متوسـطة بين الجبن والتهـور، ويعـبر عنهـا باعتـدال القـوة الغضـبية، وهـذه الكيفيـات الثلاث أصول[261] الأخلاق الفاضلة ومجموعها العدالـة، ويقابلهـا الجـور الحاصل بأحد طرفي كل منها أعـني الافـراط أو التفريـط وهي الرذيلة ولها دركات، وللفضيلة درجات يختص برحمته من يشـاء والله ذو الفضل العظيم.

[261] واعلم أنه تختص الأنفس الحيوانية الانسانية بقوي مدركة ومحركة فالقوة المدركة قوة بها تعقل كل ما تحتاج اليه في التدبير واذا وجدت في الانسان سميت بالقوة النطقية الملكية والفضيلة منها هي الحكمة والقوة المحركة منها القوة الشرقية الجاذبة للمنافع والدافعة للمضار، وتسمى الأولى بالقوة الشهرية والفضيلة منها هي العفة، وتسمى الثانية بالقوة الغضبية السبعية والفضيلة منها هي الشجاعة، ومن القوة المحركة القوة الفاعلية بتمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما في القبض أو إلى خلاف وجهته كما في البسط هذا.

القسم الثالث - الكيفيات المختصة بالكميات:

كالزوج[262] والفرد للعدد، والاستقامة والانحناء للخط والتقعر والتقبب للسطح، وكالخلقة: وهي مجموع الشكل[263] واللون المعارضين له وبحسبه يوصف الشيء بالحسن[264]. والقبح، وكالزاوية المسطحة: وهي هيئة[265] انحدابية حاصلة للسطح من احاطة خطين به من غير أن يتحدا والمجسمة وهي هيئة كذلك تحصل للجسم من احاطة سطحين به من غير أن يتحدا سطحاً واحداً.

القسم الرابع - الكيفيات الاستعدادية:

وهي استعداد شديد على أن يفعل ويعالج ولا يتأثر بسهولة، ويسمى قوة ومصحاحية، أو على أن ينفعل ويتأثر بسهولة ويسمى ضعفاً وممراضية.

---

[262] لا يقال: اذا كان الزوج والفرد كيفا وعرضا فكيف القيام بعرض آخر كالكم، لانا نقول: امتناع قيامه به مبني على مذهب المتكلمين، وأما الحكماء فقد جوزوه وفسروا القيام بالاختصاص الناعت، لا التبعية للمحل في الحيز.

[263] الشكل هيئة حاصلة من احاطة طرف واحد بالجسم كما في شكل الكرة، أو احاطة اطراف به كما في المثلث وما زاد عليه.

[264] ولنعم ما قيل: الحسن ما يجذب قلب الناظر من عين منظور ووجه ناضر.

[265] وان شئت قلت هيئة تحصل من نقطة نهاية سطح من لقاء خطين لا متحدين.

المقالة الرابعة – الأين

وهو الحصول في الحيز ويساوي[266] المكان عند الحكماء، وهــو عند المشائيين السـطح البـاطن من الجسـم الحـاوي الممـاس للسطح الظاهر من المحوى، وعند الاشراقيين بُعدٌ[267] جـوهري مجــرد عن المــادة ينفــذ فيــه أبعــاد الجســم المتمكن، وأمــا المتكلمون فالمكان عندهم بعد موهـوم يشـغله المتمكن بحيث لـو لم يكن هـو فيـه لبقي خاليـاً، فهـو أخص من الحـيز لوجـود الجـوهر الفـرد عنـدهم، والخلاء جـائز في رأيهم وممتنـع عنـد الحكماء.

وأنــواع الأين أربعــة: فــان حصــول الشــيء في الحــيز ان كــان مسبوقا بحصول آخر فهو حركة، أو في نفس الحيز فهو سكون فالحركة كون ثانٍ في آن ثـان في مكـان ثـان، والسـكون كـون ثـان في آنٍ ثـان في عين المكـان على مـا اشـتهر، والحــق أن الحركة كونان في آنين في مكـانين، والسـكون كونـان في آنين في مكان واحد، فالكون في آن الحدوث وحده ليس بحركــة ولا سكون، ثم حصول الشيء في محله اذا

266) اذ لا وجود للجوهر الفرد عندهم فكل موجود مادى قائم بذاته له بعد ويسمى محله بالحيز والمكان. والمشائيون منهم قوم مشوا إلى طلابهم أو مشى اليهم طلابهم على القدمين، والاشراقيون: قوم مرتاضون هم وتلاميذهم على منهج خاص حتى صفت قلوبهم فأناروا واستفادوا بالتلقي الروحى.

267) تبين من هذا أن البعد عندهم بعدان: الأول بعد جوهرى مجرد عن المادة ويسمى بالمكان، والثاني بعد عرضي قائم بالمتمكن والتمكن حينئذ عبارة عن نفوذ أبعاد المتمكن في البعد المجرد الجوهري.

اعتـبرِ بالنسـبة إلى حصـول شـيء آخـر آن كـان بحيث لا يمكن تخلل ثالث بينهما فهو اجتماع، والا فافتراق.

المقالة الخامسة – الإضافة

وهي نسبة منعكسة في التعقل أي لا يمكن تعقلهـا الا بالقيـاس الى نسبة أخرى كـذلك فهمـا متعقلان معـاً وبينهمـا دورٌ مَعيّ لا دور تقـدمي، اذ ليس هنـاك توقـف تعقـل احـديهما على تعقـل الأخرى لاستلزامه لحوق الموقوف وسبق الموقوف عليه وذلك منتفٍ بينهمـا، ثم الاضـافتان قـد تختلفـان من الجـانبين كـالأبوة والبنوة، وقد تتوافقان كالأخوة والصداقة والمحبة، وتسمى كــل من النسـبتين اضـافة ومضـافاً حقيقيـاً ومجموعهمـا متضـايفين حقيقيين، ومـع المعـروض كـالأب مضـافاً مشـهوريا والمجمـوع متضايفين مشهوريين.

المقالة السادسة – المتى

وهـو كـون الشـيء في الزمـان فـان لم يفضـل الزمـان عليـه فالمتي حقيقي اليوم للصوم اذ لا يؤدى صومان في يـوم واحـد، والا فغير حقيقي كوقت الصبح لصلاته فان الوقت تسَعُ صـلواتٍ كثيرة.

المقالة السابعة – الوضع

وهو كون الشيء بحيث تكون أجزائه نسبة في ما بينهـا بـالنظر الى نفسها، والى الأمور الخارجة عنها كالقيام والقعود.

المقالة الثامنة – الملك

ويسمى جِدة: وهو هيئة حاصلة من نسبة الشيء الى شيء خاص لجميعة كالجلد للحيوان أو لبعضه كالعباءة للانسان.

المقالة التاسعة – الفعل

وهو تأثير الشيء في الشيء ما دام مؤثراً كتسخين النار للماء ما دامت مُسَخِّنة.

المقالة العاشرة - الانفعال[268]

وهو تأثره عنه ما دام متأثراً كتسخن الماء بالنار ما دام متسخناً، وما يحصل منهما قد يكون كيفاً أو كماً أو وضعاً أو غيرها كالأين.

[268] فائدة لطيفة الفعل والانفعال من مقولة الاضافة مفهوما، ومن مقولة الفعل والانفعال مصداقا.

لخاتمة في فوائد

الأولى: كـل موجـود في الخـارج فلـه وجـودات أربعـة: الخطي، والوجود اللفظي، والوجود الذهني، والوجود العيني، ويدل الأول على الثاني والثـاني على الثـالث بالوضـع، والثـالث على الرابـع بالعقل، والوجود مطلقاً اما وجود محمولي وهـو وجـود الشـيء في نفسه فيقع محمولا عليه نحو الباري تعالى أو زيد أو البياض موجود، واما وجود رابطي وهو وجـوده للغـير فيقـع رابطـة بين الموضوع والمحمول نحو الثلج أبيض، أي يوجد له البيــاض وبين الشيء وزمانـه أو مكانـه خارجـاً، نحـو الـورد في أيـار وهـو في الحديقة، أو ذهناً، نحو الحـبيب في القلب، والوجـود المحمـولي أخص مطلقاً بحسب التحقق من الوجود الـرابطي، لاجتماعهمـا في الأمــور العينية[269] وافـتراق الـرابطي عن المحمــولي في الأمـور الاعتبارية[270]، وأمـا بحسـب المفهـوم فمتباينـان، وكـذا بحسب الصدق أما في الأعيان فظاهر، وأما في الأعـراض فلأن وجود العرض في نفسه ليس وجوده في محله ولذا يقـال وجـد البياض فقام بالمحل[271]، كما أفاده السيد قدس سره.

<115>

[269] فان البارى تعالى كما له وجود في حد ذاته له وجود في الخارج والذهن، وكذلك الممكنات الخاصة جواهرا واعراضا.

[270] فان الامكان له وجود رابطي لثبوته لزيد ولا وجود له في ذاته وهو ظاهر.

[271] حيث وقع الفاء بين وجوده في نفسه ووجوده لمحله أعني قيامه به فلزم أن يكون متغايرين والا لزم وقوع فاء التعقيب بين الشيء ونفسه وهو ممتنع، لان الفاء لا تدخل بين الشيء ونفسه.

الثانية: أن الوجـوب والامتنـاع والامكـان صـفات للنسـبة التامـة الخبرية وجهات لها، ويفسر الأول بضـرورة الوجـود[272] والثـاني بضـرورة[273] العـدم والثـالث بلا ضـرورتهما، وهـذا هـو الامكـان الخاص المقابل للأولين نحـو العـالم موجـود بالامكـان الخـاص، وأما الامكـان العـام وهـو بمعـنى سـلب الضـرورة عن الجـانب المخـالف للنسـبة سـواء كـان الجـانب الموافـق ضـرورياً أو لا، فيشمل الأمور الثلاثة ذهناً[274]، وأما بحسب الاستعمال[275] فان وقع جهة للقضية الموجبة ويسمى حينئذ بالامكان العـام المقيـد بجانب الوجود، ومعناه سلب الضرورة

<116>

---

[272] أي الوجود المحمولى أو الرابطي نحو الله موجود والله عالم بالوجوب، وقس عليه الامكان والامتناع، والحاصل أنه يفسر بضرورة بوجود المحمول للموضوع، سواء كان المحمول الوجود نحو الله موجود بالوجوب، أو غيره نحو الله عالم بالوجوب، وبعبارة أخرى سواء كان الوجود وجود الشيء في نفسه كالمثال الأول أو وجود شيء لشيء كالمثال الثانى.

[273] أى ضرورة عدم المحمول للموضوع سواء كان المحمول الوجود نحو اللاشيء موجود بالامتناع، أو غيره نحو اللاشيء عالم بالامتناع، وبعبارة أخرى سواء كان العدم عدم الشيء في نفسه أو عدم شيء لشيء كالمثال الثاني، وقس عليه الامكان الخاص.

[274] حيث يصدق على الواجب أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده وهو العدم، وعلى الممتنع انه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لعدمه وهو الوجود، وعلى الممكن الخاص أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده أعني العدم كما سلبت عن جانبه الموافق أي الوجود، فأحفظه.

[275] أي وأما في الاستعمال فلا يشمل الا اثنين من تلك الثلاثة، ثم وجه التسمية بالمقيد بجانب الوجود أو العدم مع انه قيد لهما لا مقيد بهما هو ملاحظة مآل معنى القضية المقيدة به حيث يعبر عن معنى القضية الموجبة الممكنة بامكان وقوع الثبوت وعن معنى السالبة بامكان لا وقوع الثبوت فيقع الامكان اذ ذاك مضافا إلى الوقوع واللا وقوع ومقيدا بهما وهما المرادان من الوجود والعدم.

عن الجانب المخالف الذي هو اللا وقوع، سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو الباري تعالى موجود بالامكان العام، أو لا ضرورياً أيضاً نحو العالم موجود بالامكان العام، فيقابل الامتناع ويشمل الوجوب والامكان الخاص، وان كان جهة للقضية السالبة ويسمى حينئذ بالامكان العام المقيد بجانب العدم ويفيد سلب الضرورة عن الجانب المخالف الذي هو الوقوع سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو اللاشيء ليس بموجود بالامكان العام، أو لا ضرورياً أيضاً نحو العالم ليس بموجود بالامكان العام، فيقابل الوجوب ويشمل الامتناع والامكان الخاص، فما في الذهن هو الامكان العام المطلق الشامل للمفاهيم الثلاثة، وما في الاستعمال هو المقيد كما عرفت.

الثالثة: كل اثنين غيران، فان اشتركا في تمام الماهية المختصة فمتماثلان كزيد وعمرو، والا فمتخالفان، فان كانا ممتنعي الاجتماع في محل واحد من جهة واحدة فمتقابلان، فان كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فمتضايفان كالأبوة والبنوة، والا فمتضادان كالسواد

والبياض، وان كان أحدهما وجودياً والآخر عدمياً فـان اعتـبر في موضـوع العـدمي الاسـتعداد للوجـودي فهمـا متقـابلان بالعـدم والملكـة كـالعمى والبصـر، والا فمتقـابلان بالايجـاب والسـلب كالانسـان واللا انسـان، ولا تقابـل بين العـدمين، اذ المطلـق لا يتعدد، والمقيدان يجتمعان، وكذلك المقيد والمطلق.

أطلقنا الله من قيد الجهل والحـيرة، ووفقنـا للسـير بنـور العلم والبصيرة، وثبتنا على الصراط المستقيم بقوة الاستقامة، وختم أعمارنا بالسعادة والصحة والسـلامة، وأكرمنـا بلقـاء وجهـه في دار الكرامة بجاه حبيبه وخليلـه محمـد صـلى اللـه تعـالى عليـه وعلى آله وصحبه وأتباعه أهل الشهامة. وقد فرغت أنـاملي من تأليف هذه الرسالة الجليلة عصر يوم الثلاثاء التاسـع عشـر من صفر الخير سنة ألف وثلاثمائـة وتسـع وأربعين من هجـرة سـيد الأنام عليه الصلاة والسلام في مدرسة بيارة المباركـة، والحمـد لله أولًا وآخراً وان المؤلف المفتقر إلى عفـو المـولى الـرؤوف الرحيم عبد الكريم محمد المدرس غفر الله له ولوالديه وسـائر اخوانه آمين 1349 هـ.

<118>

الرسالة العزيزة

<119>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رزقنا الايمان بذاته وصفاته، وانطقنا بشكر جميل نعمته وجليل هباته، والصلوة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بسواطع بيناته ولوامع آياته، وعلى آله وأصحابه السعداء بصحبته ومحبته المنورين بآدابه وعاداته، وأتباعه المحسنين الهداة للخلق الى الحق باثباته.

و بعد فيقول المفتقر الى آلاء مولاه الصمد عبد الكريم ابن محمد - أحسن الله اليه والى سائر اخوانه بموائد الاحسان والمدد -: هذه فرائد نفيسة، وفوائد جليلة، لفهم فن المنطق خير دليل واحسن وسيلة، ألفتها للطالبين بعبارة وافية وجيزة وسميتها (العزيزة) ورتبتها على مقدمات وستة أبواب وخاتمة، سائلا المولى المنان أن ينفعني بها وجميع الاخوان، ويهبنا بها موهبة دائمة سالمة بمنه وفضله على برياته.

<121>

المقدمة الأولى

أسماء العلوم موضوعة للمسائل[276] وهي القضايا الكلية التي يستنبط[277] منها أحكام جزئيات موضوعها، أو للتصديق بها أو للملكة الحاصلة من ممارستها، أو لمجموع المسائل، والموضوع، والمبادئ، تصورية كحدود[278] الموضوعات وأجزائها وأعراضها، أو تصديقية، وهي مقدمات تتألف منها أدلة المسائل، وعلى كل فمتى وجد علم فهناك مسائل كثيرة تضبطها، جهة وحدة ذاتية، وهي الموضوع، لضبطه[279] لها باعتبار بحثها عن أعراضه الذاتية، أو جهة وحدة عرضية، وهي الغاية لضبطها لها باعتبار استتباعها اياها.

<122>

---

[276] نحو كل حد تام وجب تركيبه من جنس المعرف وفصله القريبين، وكل رسم تام وجب تركيبه من الجنس القريب والخاصة الشاملة، وكل دليل من الشكل الأول وجب أن يكون الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى وهكذا.

[277] وهذا الاستنباط يحصل بضم صغرى سهلة الحصول على تلك المسألة كأن يقال: هذا الحد حد تام للانسان وكل حد تام وجب تركيبه من الجنس والفصل القريبين

[278] كتعريف المعلوم التصوري: وهو ما يوصل بالفعل إلى المجهول التصورى، وكتعريف أجزائه كالجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، وكتعريف المعلوم التصديقى وأجزائه من الموضوع والمحمول للقضية.

[279] هذا دليل لكونها جهة وحدة، وأما دليل كونها ذاتية هو أنه جزء من مسائل العلم وليس بخارج عنها.

وموضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية بأن يجعل هو نفسه[280]، أو عرضه الذاتي، أو نوع أحدهما موضوعا في مسائله، وتلك الأعراض[281] أو أنواعها محمولة فيها، والعرض الذاتي للشيء ما يلحقه بدون واسطة في عروضه له كالمتعجب اللاحق للانسان لذاته، أو بها وكانت أمراً مساوياً له جزء كالناطق الواسطة في عروض المفيد للانسان، أو خارجا كالمتعجب الواسطة في عروض الضاحك له، وأما العارض بسبب الواسطة الغير[282] المساوي فمن الأعراض الغريبة ولا يقع محمولا فيها.

<123>

---

[280] والمثال الأول أعنى ما يكون نفس موضوع العلم موضوعا في المسألة وعرضه محمولا فيها لا يوجد في المنطق، والمثال الثاني كقولهم: كل موصل إلى مجهول تصورى يميزه عن جميع ما عداه، والمثال الثالث كقولهم: كل حد تام موصل إلى كنه المعرف، والمثال الرابع كقولهم: كل موصل الى كنه الشيء أفيد من الموصل الى غيره.

[281] ناظر إلى كون نفس موضوع العلم او عوارضه موضوعا في المسألة، وقوله: أو انواعها ناظر الى الصورتين الأخيرتين أي كون موضوع المسألة نوع موضوع العلم أو نوع عوارضه، والمحمول نوع عوارض الموضوع أو نوع عوارض الاعراض الذاتية.

[282] أي بأن تكون الواسطة جزء أعم كالحيوان الواسطة في عروض الحركة الارادية للانسان، أو خارجها أعم كالماشى الواسطة في عروض الوصول إلي المنزل له، أو خارجا أخص كالرومي الواسطة في عروض الابيض له، أو خارجا مباينا كالنار الواسطة في عروض الحار للماء هذا، وأعلم أن الواسطة في العروض هي الواسطة في عروض ما هي صفته بالذات لغيره بالتتبع كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لمن فيها.

المقدمة الثانية

يجب على الشـارع في أي علم تصـوره بوجـه مـا والتصـديق بفائدة مآله، لامتناع طلب المجهول المطلق، ومباشرة عمل بلا غرض، كما ينبغي تصـوره لـه بـالجهتين أو احـديهما، ليكـون في طلبه على بصيرة[283]، ويقف على مسائله اجمالا فيـأمَنَ فـوات ما يعنيه وصرف الهمة الى ما لا يعنيه، وتصديقه بغايته الواقعيـة لئلا يعد سعيه في تحصيله عبثا في نظره، وتصـديقه بموضـوعه ليميزه عن غيره زيادة تميزه وتكمل بصـيرته، وهـذه الادراكـات مقدمة[284] العلم التوقف الشروع فيه عليها.

<124>

[283] اشارة إلى أن نفس تصور العلم ولو بوجه ما، والتصديق بفائدة ماله، مقدمة لاصل الشروع في العلم فيمتنع الشروع فيه بدونهما، وأما تصوره بالجهتين أو احديهما والتصديق بفائدته وغايته الواقعية فهو مقدمة للشروع فيه على وجه البصيرة، وأما التصديق بموضوعية موضوعه فهو مقدمة للشروع فيه على وجه زيادة البصيرة كذا حققه السيد قدس سره في تعليقاته على شرح الشمسية.

[284] يعني أن مقدمة العلم من قبيل العلوم والادراكات وهي على الدرجة الأولى تصور واحد، وتصديق واحد، وكذا على الدرجة الثانية، وأما على الدرجة الثالثة فتصور وتصديقان كما رأيت، وأما مقدمة الكتاب فمن قبيل المعلوم والمدرك فبين المقدمتين تباين بحسب الذات، وأما بحسب التحقق فبينهما عموم وخصوص من وجه، لاجتماعهما في ما اشتمل أول الكتاب على ما يفيد تلك الادراكات، وتلك الطائفة من الألفاظ النافعة، وافتراق الثانية عن الأولى في ما اذا اشتمل على تلك الألفاظ بحيث لم يكن هناك ما يوجب افادة تلك الادراكات، وافتراق الاول في ما إذا أفادها المعلم أو المصنف شفاهيا ولم يتعرض في أول الكتاب لتلك الألفاظ والمصطلحات.

وأما مقدمة الكتاب فهي طائفة من الألفاظ أو معانيها تذكر في أوائل الكتب للانتفاع بها في مقاصدها.

المقدمة الثالثة

نحن نحتاج إلى المنطق لأننا متميزون عن سائر الأنواع بالعقل، والعقل موجب للعلم، والعلم اما تصور واما تصديق، وكل منهما امـا بـديهي، أو يحصـل بـالنظر: أعـني ملاحظـة المعقـول[285] لتحصيل المجهول[286]، والنظر كثيراً مـا يقـع فيـه الخطـأ ولا بـد من قانون يميز النظر الصواب عن الخطأ وهو المنطق.

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الايصال بهما الى مجهول تصوري أو تصديقي.

وغايته تمييز النظر الصحيح عن السقيم.

وتعريفه باعتبـار جهـة الوحـدة الذاتيـة: مسـائل يبحث فيهـا عن أحـــوال المعلـــوم التصـــوري والتصـــديقي من حيث الايصـــال، وباعتبار جهة الوحدة العرضية: مسائل توجب مراعاتهـا عصـمة الذهن عن الخطأ في الانظار.

<125>

---

[285] أى المعلوم التصوري وهو المعرف وأجزاؤه والمعلوم التصديقى وهو الدليل وأجزاؤه.

[286] أي التصوري وهو المعرف (بالفتح) أو التصديقي وهو المدعي والمطلوب.

المقدمة الرابعة

الدلالـة: كـون الشـيء بحالـة - من الموضـوعية[287]، أو كونـه مقتفى[288] الطبع أو علة أو معلولا[289] - يلزم من العلم به معها العلم بشيء آخر، والشيء الأول يسمى دالاً، والثاني مدلولاً.

والدال ان كان لفظا فالدلالـة لفظيـة، والا فغـير لفظيـة، وكـل منهما ان كان بواسطة الوضع فوضعية: وهو تعيين شـيء بـازاء معنى ليدل عليه بنفسه أو بالقرنية: كدلالـة زيـد والـدول الأربـع على مـدلولاتها، أو بواسـطة الطبـع فطبعيـة كدلالـة أح أح على وجـع الصـدر، وحمـرة وجـه المحب عنـد رؤيـة الحـبيب على العشق، والا فعقلية كدلالة كل لفظ مسـموع وراء حجـاب على اللافـظ، فأقسـامها سـتة، والمعتـبر منهـا هـو الدلالـة اللفظيـة الوضعية، وأقسامها ثلاثـة: لأن دلالـة اللفـظ امـا على تمـام مـا وضع له من حيث هو كذلك

---

287) في الدال بالوضع

288) في الدال بالطبع.

289) في الدال بالعقل، وكدلالة الدخان على النار نهارا، والتعريف بالعرضيات على المعرف (بالفتح) والدليل الاني على النتيجة، وهذه كلها من قبيل دلالة الأثر على المؤثر والمعلول على العلة، واما دلالة المؤثر على الأثر والعلة على المعلول فكدلالة النار على الدخان ليلا والحد التام على المحدود، والدليل اللمى على النتيجة، فالدلالة العقلية منحصرة في دلالة العلة على المعلول ودلالة المعلول على العلة.

فمطابقـة، كدلالـة الانسـان على الحيـوان النـاطق، أو على[290] جزئـه من حيث هـو كـذلك فتضـمن، كدلالتـه على الحيـوان أو الناطق في ضمن المجموع، أو على خـارج لازم لـه ذهنـا بحيث يلزم[291] العلم به من العلم بالموضـوع لـه من حيث هـو كـذلك فـالتزام، كدلالـة العمى على البصـر والضـرب على الضـارب والمضـروب، واسـتلزامهما للمطابقـة مـتيقن، كعـدم اسـتلزام المطابقة[292] والالـتزام للتضـمن، وأمـا اسـتلزام المطابقـة أو التضمن للالتزام فغير متيقن[293] هذا.

<127>

---

[290] يشير إلى أنه ليس معنى الدلالة اللفظية الوضعية أن يكون اللفظ الدال موضوعا لخصوص ذلك المدلول، والا لانحصرت في المطابقة، بل المراد بها ما هو أعم منه ومن وضع اللفظ لكله، كما في التضمن أو لملزومه كما في الالتزام.

[291] يعني أنه لا بد في الالتزام من تحقق اللزوم في العلم بين المعني الموضوع له وذلك المعنى الخارج، ويسمى هذا باللزوم بين العلمين، وباللزوم في العلم، وباللزوم الذهنى في أحد اطلاقيه، سواء تحقق اللزوم بين نفس المعنى الموضوع له واللازم في الخارج أيضا، كما في دلالة الاعراض النسبية على طرفيها، ودلالة الحد التام على المحدود، ودلالة الأدلة المبينة الانتاج على نتايجها كدلالة جميع الاقيسة الاستثنائية عليها، ودلاله القياس الاقترانى الحملى أو الشرطى من الشكل الأول عليها، ويختص حينئذ باسم اللزوم البين بالمعنى الاخص كما حققه المولى عبدالرحمن (البنجونى) في تعليقاته على البرهان في المنطق، أو لم يتحقق الا اللزوم بين علميهما، كما في دلالة الاعدام على الملكات كدلالة العمل على البصر فاحفظه.

[292] كما في المعنى المطابقى البسيط والمدلول الالتزامى للبسائط.

[293] لانه يجوز أن يكون لكل معنى بسيط، أو مركب لازم وان لا يكون.

المقدمة الخامسة

اللفظ أن قصد بجـزء منـه الدلالـة على جـزء معنـاه المطـابقي المقصود فمركب نحو غلام زيد، والا فمفرد سواء لم يكن للفظ جزء أصلا مثل (ق) علما لمصداق النقطة أو لزيـد، أو كـان ولم يدل عليه لغـةً كالنقطـة لمصـداقها أو الانسـان، أو دل لغـة ولم يكن للمعنى المقصود جزء كعبدالله علمـا لانسـان، أو دل عليـه ولم تقصد كالحيوان الناطق علماً لانسان.

والمركب ان حَسُنَ السكوت عليه بأن لم يكن كالسـكوت على احد ركني الكلام فتام، فان كان له خارج يحكيـه فهـو خـبر نحـو زيد قائم، والا فهو انشاء، فان لم يدل على طلب وضـعا فتنبيـه كأفعال التعجب والمدح، والذم، وصيغ العقود، والقسم، والنداء، والرجـاء، والا فهـو طلـبي فـان دل على طلب فهم مخصـوص فاستفهام، أو طلب غـيره فمـع الخضـوع سـؤال ودعـاء، أو مـع المسـاواة فالتمـاس مطلقـا، ومـع الاسـتعلاء أمـرٌ، أن كـان المطلـوب فعلا، ونهي ان كـان كفـاً، وان لم يحسـن السـكوت عليه فنـاقص، امـا تقييـدي كـالمركب الاضـافي والتوصـيفي، أو غيره كالمركب المزجى كخمسة عشر.

والمفـرد، ان لم يسـتقل في افـادة معنـاه فـأداة، والا فـان دل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة فكلمة، أولا فاسم، وكـل منهـا ان كان معناه واحدا فمختص، أو متعدداً في اصلاح واحد، فان وضع لكل فمشترك لفظي، أو وضع لأحدهما

واستعمل في الآخر فهو بالنظر الى الأول حقيقة، وأمـا بـالنظر الى غيره، فان كان استعماله لعلاقة بينهما مع قرينة مانعـة عن ارادة الموضوع له فمجـاز، أو غـير مانعـة فكنايـة، أو لا العلاقـة فغلـط، أو في اصـطلاحين بـأن نقـل من أحـدهما الى الآخـر لمناسبة بينهما فمنقـول، فـان كـان الناقـل أهـل العـرف العـام فمنقول عرفي، أو أهل العرف الخاص فمنقول اصطلاحي، لكن ان كان أهل الشرع سمي منقولا شرعيا للاهتمام به.

***

الباب الأول

في المعاني المفردة

فصل في الكلي والجزئي

كـل مفهـوم حصـل في ذهنـك فهـو من حيث قيامـه بـه علم، وبقطع النظر عنه معلوم ومفهوم، وذلك المفهوم بمجرد النظـر الى نفسه أن امتنع العقـل عن حملـه على كثـيرين فهـو جـزئى عَلمَـا أولا، والا فكلي، وهـو مُتَـواطِيءٌ ان تسـاوت أفـراده في حمه عليها كالانسان، ومشكك آن تفاوتت فيـه بأوّليّـة أو أولويـة كالوجود بالنسبة إلى وجود الواجب والممكن، فعلم مما ذكر أن كل كلي هو مشترك معنوي وان مدار كون المفهوم جزئيا على تشخصه في الـذهن، وكليـا على لا تشخصـه فيـه، سـواء امتنـع فـرده في نفس الأمـر كاللاشـيء والمسـتحيل ويسـمى كليـاً فرضياً، أو أمكن ولم يوجد كالعنقـاء أو وجـد لـه فـرد واحـد مـع امتناع غيره كالواجب الوجـود، أو امكانـه كالشـمس، أو وجـدت أفراد محصورة كالكوكب السيار، أو لا محصورة كمعلوم الباري جل جلاله.

ثم اعلم أن كل كلـيين وجـوديين أو عـدميين أو مختلفين بينهمـا احدى النسب الأربع، لأنه إن كان بينهمـا صـدق وحمـل كلي من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق[294]،

[294] ومرجع المتساويين الى صدق موجبتين كليتين من الجانبين، نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان.

أو من جـانب واحـد فقـط فـأعم وأخص[295] مطلقـا كـالحيوان والانسان، أو صدق جزئي فقـط من الجـانبين فـأعم وأخص[296] من وجـه كالانسـان والأبيض، وكعين الأعم المطلـق مـع نقيض الأخص مثل الحيوان واللا انسان، وان لم يكن بينهما صدق أصلا فمتباينـــان[297] ككـــل أمـــر ين متقـــابلين[298]، وعين كـــل من المتساويين مع نقيض الآخـر، وعين الأخص المطلـق مـع نقيض الأعم كالانسان واللا حيوان وكأمثال[299] الانسان والفرس.

وكل جزئي مع كل كلي فهو اما مباين[300] له أو أخص منه

---

[295] ومرجع العموم والخصوص المطلق إلى صدق موجبة كلية من جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم تقول: كل انسـان حيـوان وبعض الحيوان ليس بانسان.

[296] ومرجع العموم والخصوص من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين من الجـانبين وسـالبتين جزئيـتين منهمـا نحـو بعض الانسـان أبيض، وبعض الابيض انسان، وبعض الانسان ليس بأبيض، وبعض الابيض ليس بانسان

[297] ومرجـع المتبـاينين إلى صـدق سـالبتين كليـتين من الجـانبين نحـو لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بانسان.

[298] بالايجاب والسلب كالانسان واللا انسان أو بالعـدم والملكـة كـالعمى والبصر أو بالتضاد كالسواد والبياض أو بالتضايف كالابوة والبنوة.

[299] من كل متخالفين غير متقابلين بأحد أقسام التقابـل الاربـع كالسـواد والحلاوة والسواد والانسان.

[300] ان لم يجز حمله عليه كزيد والاسد وقولـه أو أخص منـه أي ان كـان مما يجوز حمله عليه ذاتيا كزيد والانسان أو عرضيا كزيد والضاحك.

مطلقا، وكل جزئيين فهما متباينـان كزيـد وعمـرو، الا اذا اكتفي بالمغـايرة الاعتباريـة فقـد يتسـاويان كهـذا الضـاحك وهـذا الكـاتب[301] مشـاراً بهمـا الى زيـد. ونقيضـا المتسـاويين[302] متساويان، ونقيضا الأعم والأخص المطلـق أعم وأخص مطلقـا، لكن بعكس[303] العينين، ونقيضا الأعم والأخص من

<132>

---

[301] فان الهذيتين أي الأمرين المشار اليهما بهـذا وهـذا متصـادقتان على ذات واحدة كزيد.

[302] أي كـل مـا صـدق عليـه أحـد النقيضـين صـدق عليـه النقيض الاخـر، وبالعكس الكلى، فكل لا انسان لا ناطق وكل لا نـاطق لا انسـان، اذ لـو صدق أحدهما على فرد بأن يكون لا انسانا مثلا ولم يصدق عليه النقيض الاخر كاللا ناطق لصدق عليـه نقيضـه، لئلا يلـزم رفـع النقيضـين، فلـزم وجود اللا انسان مع الناطق فصدق أحد المتساويين بدون الاخـر، وهـذا خلاف المفـروض والواقـع هـذا، وبين عين أحـد المتسـاويين مـع نقيض الآخر مباينة كلية، ومرجعهما سـالبتان كليتـان فلا شـيء من اللا انسـان بناطق ولا شيء من الناطق بلا انسان.

[303] فنقيض العام المطلق خـاص مطلـق، ونقيض الخـاص المطلـق عـام مطلق، فكل ما صدق عليـه اللا حيـوان صـدق عليـه اللا انسـان، وليس بعض ما صدق عليه اللا انسان يصدق عليه اللا حيوان، أما الأولى فلانــه لو لم يصدق اللا انسـان على مـا صـدق عليـه اللا حيـوان لصـدق عليـه الانسان، وهذا فاسد اذ يلزم منه وجود الخاص بدون العام، وأمـا الثـاني فلانه بعد مـا ثبت أن كـل مـا يصـدق عليـه اللا حيـوان يصـدق عليـه اللا انسان، لو ثبت العكس الكلى لكان النقيضان متسـاويين، فيلـزم حينئـذ تساوى العينين، وهـذا خلاف المفـروض من كونهمـا أعم وأخص مطلقـا هـذا، وبين عين الأخص المطلـق ونقيض الاعم المطلـق تبـاين كلى والمرجـع سـالبتان كليتـان من الجـانبين، وبين نقيض الاخص المطلـق وعين الاعم المطلق كاللا انسـان والحيـوان عمـوم من وجـه، والمرجـع موجبة جزئية وسالبتان جزئيتان من الجانبين.

وجه قد يكونان كذلك كاللا انسان واللا أبيض، وقد تتباينـان كليـا كالانسان واللا حيوان، فبين نقيضيهما تباين[304] جـزئي بـالمعنى الأعم، وكــذلك نقيضــا المتبــاينين كــاللا انســان واللا فــرس والانسان واللا انسـان. ثم الجـزئي والكلي كمـا أطلقـا على مـا سبق ويسميان بالجزئي والكلي الحقيقيين[305]، يطلــق الجــزئي على ما انـدرج تحت غـيره والكلي على مـا أنـدرج شـيء تحتـه ويســميان حينئــذ بــالجزئي والكلي الاضــافيين[306]، والجــزئي الحقيقي أخص[307] مطلقا

<133>

[304] والتباين الجزئي بالمعنى الاعم: هو افتراق كل من الكليين عن الآخر في الجملة أي في بعض الأفراد، سواء كـان بينهمـا الافـتراق في سـائر المواد فيتحقـق التبـاين الكلى، أولا، فيتحقـق التبـاين الجـزئي بـالمعنى الأخص المفسـر بـافتراق كـل من الكلـيين عن الآخـر في بعض الأفـراد واجتماعهمـا في البعض الآخـر، المسـاوى للعمـوم من وجـه، فللتبـاين الجزئي بالمعنى الاعم فردان: هما التباين الكلى، والعمـوم والخصـوص من وجه، فقولى: بـالمعنى الاعم احـتراز عن التبـاين الجـزئي بـالمعنى الأخص.

[305] ونسـبتهما إلى الحقيقـة من نسـبة الشـيء إلى الأمـر المنظـور اليـه لصفته، فان جزئية الجزئي بذلك المعـنى السـابق انمـا هي بـالنظر إلى حقيقته المتشخصة في الذهن، وكذلك كلية الكلي بالمعنى السابق.

[306] ونسـبتهما إلى الاضـافة من نسـبة الشـيء الى سـبب صـفته، فـان جزئية الجزئي الاضافي بهذا المعـنى انمـا هي بالاضـافة إلى مـا فوقـه، وكذلك كلية الكلي الاضافي انما هي بالاضافة إلى ما تحته.

[307] لان كـل جـزئي حقيقي فهـو منـدرج تحت أمـر أعم منـه، ولـو كـان مفهوما عرضيا كالشيء، فان زيـدا مثلا منـدرج تحت الانسـان، والبـارى تعالى تحت الممكن العام أو الموجود أو الشيء فيكـون جزئيـا اضـافيا، ولا عكس كليا فان الانسان جزئي اضافي لكونــه تحت الحيـوان، وليس بجزئي حقيقى لكون معناه كليا، ثم مادة اجتماعهما زيد، ومادة افــتراق الاضافي الانسان.

من الجــزئي الاضــافي ومبــاين لكــل من الكلــيين. والجــزئي الإضــافي[308] أعم من وجــه من الكلــيين، والكلي الحقيقي أعم من الكلي الاضافي[309].

فصل في الكليات الخمس[310].

اعلم ان كل كلي بالنسبة الى مـا يحمل[311] هـو عليـه امـا ذاتي واما عرضي، لأنه ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته

<134>

---

[308] مـادة اجتماعهمـا الإنسـان، فانـه جـزئي اضـافي وكلى حقيقى وكلي اضـافي ومـادة افـتراق لجـزئي الاضـافي هي الجـزئي الحقيقي ومـادة افتراق الكليين مفهوم الشيء مثلا.

[309] مـادة اجتماعهمـا الإنسـان، ومـادة افـتراق الكلي الحقيقي كـل كلي معدوم الفرد ممكنا كالعنقاء، أو ممتنعا كاللاشـيء ويسـمى حينئـذ كليـا فرضيا.

[310] أي في مســائل موضــوعاتها الذكريــة انــواع الكليــات الخمس، أو موضوعاتها الحقيقية مفاهيم، هي أفراد أنواعهـا، فـان قولنـا كـل جنس مشترك تام بين كثـيرين مختلفين بالحقيقـة، موضـوعه الـذكرى عنـوان الجنس، وموضوعه الحقيقي أمثال مفهـوم الحيـوان، والجسـم النـامي، والجسم، والجوهر، وتلـك المفـاهيم من أفـراد نـوع من أنـواع الكليـات الخمس أعـني الجنس، وانمـا قـدرنا قولنـا أي في مسـائل لكـون هـذا الفصــل جــزء من الكتــاب الــدال على جــزء من علم المنطــق، وعلم المنطق مسائل فالظرفية من ظرفية المدلول للدال.

[311] فالرأس مثلا ليس ذاتيا لزيد ولا عرضيا له، لانه لا يحمل عليه ايجابا.

فـذاتي لـه، والا فعرضـي، وممـا ينبغي أن يعلم ان الانسـان اذا سمع لفظاً فمقتضى الترتيب الطبيعي أن يسأل أولا بكلمة، ما، عما وضع[312] هو لـه، إذ مـا لم يعـرف مفهـوم اللفـظ اسـتحال عادة طلب وجوده، وجوابه بايراد لفـظ ومآله[313] الى التصـديق بالوضـع، ثم قـد يسـأل (بمـا) هـذه عن تفصـيل ذلـك المفهـوم المجمل ليحصل عنده التعريف الاسمي وتسمى كلمة، ما، هـذه ما، الشارحة[314] للاسم، ثم يسأل بكلمة، هـل، عن وجـوده[315]، اذ ما لم يعرف وجوده لم تطلب حقيقته، وجوابه أنه معــدوم أو موجود، وكلمة،

<135>

---

312) أي اجمالا اذا ما لم يعـرف مـا وضـع لـه اللفـظ اجمـالا لا يسـأل عن تفصيله، فيقال في جواب ما الغضنفر أنـه أسـد، وانمـا يسـأل أولا عمـا وضع له اللفظ دون وجوده، اذ ما لم يعرف مفهوم الخ.

313) أي ومآله إلى تصديق السائل بوضع اللفظ المسئول عنـه كالغضـنفر المعنى يعبر عنه بالاسد ولذا اشتهر ان مطـالب مـا هـذه من المطـالب التصديقية لا التصورية.

314) اى الكاشفة عما وضع له الاسم.

315) اى وبعـد معرفـة وجـوده يسـأل بهـا الحقيقـة عن ماهيتـه ثم بهـل المركبـة عن احوالـه. ووجـه تسـمية هـل الاولى بسـيطة هـو بسـاطة المسؤول عنـه، لان الوجـود عين ماهيـة المسـؤول بمعـنى مبـدء الاثـار فالمسؤول عنه مع الماهية شيء بسيط، ووجه تسمية الثاني مركبة هو أن أحوال الشيء عوارض له خارجة عنه ركبت معه، لافادة علم النـاس بأحواله، وقد نظمت هذا الموضوع بقولى:

اذا سمعت لفظة فاسأل بما^^^عما له قد وضعت وافتهما
وحاصل الجواب تصديق بما^^^قد وضعت له لسر علما
واسأل بما ثانية كي يشرحه^^^وذان مطلبان في ما الشارحة
واسأل بهل أي عن وجوده وذي^^^هل البسيطة فخذها واحتذ
واسأل بما رابعة عن التى^^^قد علمت لذاك من حقيقة
وهذه مطلب ما الحقيقة^^^وباب تعريف لها طريقة
وان أردت كشف حاله فسل^^^عنها بهل وخذ جوابا اذ حصل
وهذه اسمها هل المركبة^^^ فهذه الأسئلة المرتبة

هل، هذه تسمى هل البسـيطة، وبعـد العلم بوجـوده يسـأل عن حقيقته (بما) الحقيقية، وجوابها ببيان جنسـه وفصـله القريـبين، وبعد الاطلاع عليها له أن يسأل بكلمة هل عن أوصافها وأحوالها وكلمة هل هذه تسمى هل المركبة فالأسئلة خمسة.

ثم المطلـوب للسـائل (بمـا) الحقيقيـة تمـام حقيقـة المسـؤول عنه، فان كان واحداً فتمام حقيقته[316] المختصة، أو متعدداً[317] فتمام الحقيقة المشتركة، ومطلوبه بأي شيء،

<136>

---

[316] وهي، نوع ان كان المسؤول عنه شخصا، وحد تام ان كـان محـدودا كالحيوان الناطق في جـواب الانسـان، وبعبـارة أخـرى أن كـان الواحـد شخصا فتمام حقيقته المجملة كالانسـان لزيـد، أو نوعـا فتمـام حقيقتـه المفصلة كالحيوان الناطق للانسان.

[317] وهذه الأمور المتعددة ان كانت أشخاصا، فـالواقع في جوابهـا النـوع كالانسان في جواب ما زيد وعمـر وبكـر، أو أنواعـا فـالواقع في جوابهـا الجنس كالحيوان الواقع في جواب ما الانسـان والفـرس والاسـد، فقـد علم ان النـوع يقـع في جـواب الواحـد والمتعـدد لكونـه تمـام الحقيقـة المشتركة والمختصة، وان الجنس لا يقع الا على المتعـدد، لكونـه تمـام الحقيقـة المشـتركة لا غـير، والمـراد بتمـام الحقيقـة المشـتركة بين المتعدد، أن لا تشترك تلك الأمور المتعددة في مفهوم، الا وهو عينها أو جزؤها كالحيوان بالنسبة الى الانسـان والفـرس مثلا، فانهمـا يشـتركان في الحيوان، وهو مشـترك تـام بينهمـا، ويشـتركان في الجسـم النـامي والحساس والمتحرك بالارادة، وكل منها داخل في الحيوان، ومجموعها هو نفس الحيوان، وعينه الذي هو المشترك التام بينهما

ما يميز المسؤول عنه تمييزاً تاما، أو ناقصاً عن مشـاركاته[318] في مـا أضـيفت اليـه كلمـة، أي، فيجب أن يكـون الجـواب أخص[319] منه مطلقاً، سواء كـان أخص[320] من المسـؤول عنـه أيضا، أو مساوياً[321] له، أو أعم[322] منه، وذاتيـاً للمسـؤول عنـه أن قيـد السـؤال بقيـد في ذاتـه، وعرضـيا لـه ان قيـد بقيـد في عرضه، وأياً منهمـا أن أطلـق كمـا يجب عرفـا أن لا يكـون ممـا يقال في جواب ما هو.

ثم للذاتي أقسام ثلاثة: لأنه ان كان عين الحقيقة[323] المختصـة بجزئياته، وحينئذ يكون مقولا في جواب السؤال بما

---

318) أي عن جميـع الاغيـار المشـاركة لـه، أو ناقصـا أي عن بعض الاغيـار المشاركة له.

319) والا فلا يميز المسؤول عنه عن الاغيار المشاركة له فيه، وذلك كـان يقـال في جـواب الانسـان أي شـيء هـو نـاطق أو كـاتب بالفعـل أو حساس.

320) فحينئذ يميز بعض أفراد المسؤول عنه عن جميع الاغيار.

321) وحينئذ يميز جميع أفراده عن جميع الاغيار.

322) فيميز افراده عن بعض الأغيار.

323) وكل ما كان عين الحقيقـة المختصـة، فهـو عين الحقيقـة المشـتركة بالنسبة إلى جزئيات الحقيقة المختصـة، وذلـك كالانسـان لجزئياتـه، ولا عكس كالحيوان، وانما قال المختصة لاخراج الجنس، فانـه عين حقيقـة جزئياته لكن حقيقتها المشتركة فقط.

عن المتعدد[324] منها وعن الواحد فنـوع لهـا كالانسـان، ويعـرف بأنه: كلي[325] مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقيقــة في جواب ما بحسب الشركة والخصوصـية، وان كـان جـزء لهـا فان كان مشتركا تاماً[326] بين جزئي منها وجزئي آخر مباين لــه نوعا، وحينئذ يكون جزء أعلم منها ومحمولا في جـواب السـؤال بما عن المتعدد منها لا عن الواحد فهو جنس

<138>

[324] وذلـك لان السـؤال بمـا عن الواحـد لطلب تمـام حقيقتـه المختصـة، وعن المتعـدد لطلب تمـام حقيقتـه المشـتركة، والنـوع لمـا كـان تمـام الحقيقة المختصة بجزئياته كان تمام حقيقتها المشتركة أيضا، فيقـع في جواب السؤال عن الواحد وعن المتعدد منها.

[325] قولـه كلي جنس شـامل للكليـات، وقولـه متفقين بالحقيقــة يخــرج الجنس، وفصله، وخاصته، والعرض العام مطلقا، وقولـه في جـواب مـا يخرج فصل النوع، وخاصته.

[326] معنى المشترك التام أن لا يشترك الشـركاء فيـه في غـيره، وقولـه بين جزئي منها وجزئي آخر مبـاين، يعـنى بـه أنـه لا بـد لكـون المفهـوم جنسا لماهيته أن يكون محمولا عليها مـع ماهيـة آخـر مباينـة لهـا نوعـا، ومشاركة لهـا في الجنس الحيـوان بالنسـبة إلى الإنسـان، فانـه يحمـل عليه وعلى الفرس، فان كان مع ذلك محمولا عليها مع كل واحـد واحـد من المفهومات المباينـة لهـا نوعـا، والمشـاركة لهـا في الجنس فجنس قريب لها كما مثلنا، فـان الحيـوان كمـا يحمـل على الانسـان والفـرس يحمل على الانسان والاسد وعلى الانسان والغنم وغيره من مشـاركاته في الحيوان، وان لم يحمل عليها مع كل واحد من مشـاركاتها فيـه، بـل عليها مع بعض منها، دون بعض فجنس بعيد كـا لجسـم النـامي بالنسـبة إلى الإنسـان، فانـه يحمـل على الانسـان والشـجر الأخضـر في جـواب السؤال عنهما بما هما، ولا يحمل على الانسان والفرس ونحوه، مع أنـه من مشاركات الانسان في الجسم النامي.

لها كالحيوان للانسان والفرس، ويعرف بأنه: كلي[327] مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما بحسب الشركة فقط، وان لم يكن كذلك، سواء لم يكن[328] مشتركا بين جزئي وجزئي آخر مباين له نوعا، فيكون مساويا[329] لها، أو كان[330] مشتركا ناقصا بينهما ويكون جزء أعم أو مساويا للماهية، ومميزاً لها عن الأغيار المشاركة لها في الجنس فهو فصل لها كالناطق والحساس للانسان، والحساس والنامي للحيوان، والنامي والقابل

<139>

[327] قوله كلي جنس يشمل الكليات، وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع وفصله وخاصته، وقوله في جواب ما يخرج فصل الجنس وخاصته والعرض العام.

[328] كل ذاتي يكون جزء من الماهية وغير مشترك بين جزئيين متباينين حقيقة فهو مساو لتلك الماهية، وينحصر مثاله في الفصول القريبة للانواع كالناطق للانسان، وكل ذاتي يكون جزء منها ومشتركا ناقصا بينهما قد يكون مساويا للماهية التي هو جزء منها كالحساس الذي هو جزء من ماهية الحيوان، ومشترك ناقص بين الانسان والفرس وهو مساو للحيوان، وقد يكون اعم منها كالنامي بالنسبة للحيوان والانسان، أو الحساس بالنسبة للانسان، وهذا معنى قولى ويكون جزء أعم أو مساويا، فكل ذاتي غير مشترك بينهما مساو للماهية التي هو جزء منها، وليس كل مساو للماهية غير مشترك فبينهما عموم وخصوص مطلق فاحفظه.

[329] قوله فيكون مساويا لها كالناطق الانسان، والحساس للحيوان، والنامي للجسم النامي، والقابل للابعاد للجسم.

[330] قوله أو كان مشتركا ناقصا كالحساس للانسان، والنامى للحيوان، وقابل الابعاد للجسم النامي.

للأبعاد للجسم النامي، والقابل للجسم، ويعرف بانه: كلي[331] يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته.

فوائد:

الأولى: النوع كما يطلق على ما تقدم، ويسمي نوعاً حقيقيا، يطلق على كل[332] ماهية يحمل عليها وعلى غيرها

<140>

---

[331] جنس شامل للكليات الخمس، وقوله في جواب أي شيء هو يخرج العرض العام، بناء على عدم كونه مقولا في الجواب، واضافة الجواب إلى أي شيء هو يخرج الجنس والنوع، وقوله في ذاته يخرج خاصة النوع والجنس.

[332] اعلم أن التعريف المستفاد من هذه العبارة يجب شمولها للنوع الحقيقي، والجنس مطلقا، الا الجنس العالي، ومنعه لما عداهما عن الدخول فيه، فقوله ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو مخرج للاشخاص، والاصناف، والفصول، والخواص، والاعراض العامة، اذ ليس شيء منها ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو، وان كان ماهية بمعنى ما به الشيء هو هو، وحينئذ يكون قوله في جواب ماهما مستدركا من حيث الاخراج، والاحتراز عن الاغيار، اذ لم يبق شيء منها حتى يخرج به، او قوله ماهية يخرج الأشخاص فقط، لان كلا مما عداها ماهية بالنظر إلى حصصه، ومقول في جواب السؤال عن تلك الحصص بما، وقوله يحمل عليه وعلى غيره الجنس يخرج ما عدا الأشخاص مما ذكر عن تعريف النوع الاضافي، فدقق، ثم بين المعنيين عموم من وجه، لاجتماعهما في النوع المركب من الجنس والفصل كالا نسان، وافتراق النوع الاضافي في الأجناس ما عدا الجنس العالى، وافتراق النوع الحقيقي في النوع الحقيقي البسيط اي الغير المركب من الجنس والفصل كالنقطة بناء على بساطتها د. هنا كالخارج.

الجنس في جواب ماهما كالانسان والحيوان، والجسـم النـامي، والجسم، ويسمى نوعاً اضافيا.

الثانية: أن جنس الماهية كما يقـال عليهـا مـع بعض مشـاركاتها فيه، أن كان مقولا عليها مـع كل[333] واحـد واحـدٍ منهـا فقـريبٌ كالحيوان للانسان، والجسم النامي للحيـوان، والجسـم للجسـم النامي، والجوهر للجسم، والا فبعيـد كـالجوهر للجسـم النـامي، والجسم النامي للانسان.

الثالثة: كل من النوع والجنس أن لم يوجد مثله فـوقـه ولا تحتـه فهو مفرد كالعقل في احتمالين[334]، وان وجد فوقه

---

[333] يعني أن كلمة كل في هذا المقام افرادى، واعتبـاره هـو الفـارق بين الجنس القريب والبعيـد، والا فلـو اريـد بهـا الكـل المجمـوعي، لم يبـق فـارق بينهمـا لحمـل الجنس البعيـد أيضـا على الماهيـة وعلى مجمـوع مشاركاتها فيه كما لا يخفى، ثم وجـه تسـمية الجنس القـريب بـالجنس القريب، أنه اكثر ارتباطا بالحقائق التي تحته مما فوقه بـالنظر اليهـا، اذ لا تحتاج إلى جواب آخر لاسـتيفاء الحمـل عليهـا وعلى مشـاركاتها فيـه، ومنه يظهر وجه تسـمية الجنس البعيـد بـالجنس البعيـد، ثم ان الجـواب المحتاج اليه في مقام الجنس البعيد بأي عدد كـان فمرتبـة البعيـد أقـل منه بدرجة، لان واحدا من تلك الأجوبة بالجنس القريب، فاحفظه.

[334] والتفصيل أنه أن كانت العقـول العشـرة المزعومـة المندرجـة تحت مفهوم العقل متفقة في الماهية النوعيـة، أي أفـرادا شخصـية، والعقـل نوعا لها، وكان الجوهر جنسيا للعقل، فالعقل حينئـذ يكـون نوعـا مفـردا ومركبا من الجنس والفصل، أما افراده فعلى اصـطلاح أنـه ليس فوقـه ولا تحته نوع آخر، وانما تحتـه الأفـراد الشخصـية، وفوقـه الجنس أعـني الجوهر، وأما تركيبه فلكون الجوهر جنسا له والمجرد عن المادة المؤثر في غيره فصلا. وان كان الجـوهر عرضـا عامـا لـه، فالعقـل نـوع مفـرد بالوجه المار، ولكنه بسيط أى ليس مركبا من الجنس والفصل لان مـا: لا جنس له لا فصل له، وان كانت العقول العشرة مختلفة الماهية، بـأن تكون أنواعا متباينة كالانسان والاسد منحصرة في الأشـخاص العشـرة، والعقل جنسا لها، فإن كان الجوهر جنسا للعقـل، فالعقـل حينئـذ جنس سافل، ونوع اضافي عال، أو كان الجوهر عرضا عاما له، فالعقل جنس عال مفرد، ولا يكون نوعا، وهو ظاهر، فعلى احتمال أن تكـون العقـول متفقة الماهية، والجوهر جنسا للعقل، أو عرضا عاما لـه، يكـون العمـل نوعا مفردا، وعلى احتمال ان تكون العقول مختلفـة الماهيـة، والجـوهر عرضا عاما للعقل، فالعقل جنس مفرد.

وتحته فهو متوسط كالجسم النامي، أو فوقه فقط فهـو سـافل كالانسان والحيوان، أو تحته فقط فهو عال كالجسم والجـوهر، ويسـمى النـوع السـافل. نـوع الأنـواع، والجنس العـالي جنس الأجنــاس، وذلــك عنــد الكــثرة، لأن الــترتب في الأنــواع[335] بالتنازل، وفي الأجناس بالتصاعد، وما بينهما متوسط.

<142>

---

[335] وذلك لان الترتب في الانواع بأن يكون هناك نوع، ونوع نوع، ونوع نوع نوع مثلا، وكون الشيء نوعا لآخر يقتضى كونه انزل وأسفل منه، فالترتيب بالتنازل، وفي الاجناس بأن يكون هناك جنس، وجنس جنس، وكون الشيء جنسا الآخر يقتضى كونه فوقه وأعم منه، فالترتيب: يكون بالتصاعد، ثم نوع الانواع مباين للجنس مطلقا، وجنس الاجناس مباين للنوع مطلقا، وبين النوع والجنس المتوسطين غموم من وجه، لاجتماعهما في الجسم النامى، وافتراق الجنس المتوسط في الجسم، وافتراق النوع المتوسط في الحيوان.

الرابعة: أن فصلَ الماهيـة أن ميزهـا عن جميـع مشـاركاتها في الجنس القريب[336] فقريب كالناطق للانسان أو عن مشـاركاتها في الجنس البعيد فقط، فبعيد كالحساس له هذا.

الخامسة: الفصل مطلقا مقوم أي ذاتي مميز للماهية الـتي هـو جزؤها مساويا لها أو أعم منها، ومقسم لما فوقها من الأجنـاس فيكون عرضياً وخاصة لها، وكل[337] مقوم

<143>

---

[336] وكل فصل يميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس القريب يميزها عن مشاركاتها في الجنس البعيد أيضا، ولا عكس، فان الحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن الاسد. وقوله أو عن مشاركاتها في الجنس البعيد أي مما لا يساوي الفصل البعيد، بل يكون أعم منه، والا فليس كل فصل بعيد مميزا للماهية عن مشاركاتها في كل جنس بعيد، فان قابل الابعاد فصل بعيد للانسان ولا يميزه عن مشاركاته في الجسم النامى، او الجسم، بل يميزه عن مشاركاته في الجوهر فقط.

[337] أى وكل فصل مقوم بالذات او بالواسطة للعالي مقوم بالواسطة للسافل، لان مقوم العالى جزء مميز له، والعالى جزء للسافل، وجزء جزء الشيء جزؤه كالقابل للابعاد، و؟؟؟ مقوم للجسم بالذات، وللجسم النامي والحيوان والانسان بالواسطة، وهي واحدة في الأول، وثنتان في الثاني، وثلاث في الثالث، وكالنامى فانه مقوم للجسم النامي بالذات، وللحيوان والانسان بالواسطة، وهي واحدة في الأول، وثنتان في الثاني، وكالحساس فانه مقوم للحيوان بالذات، وللانسان بالواسطة، وبالعكس الجزئي أي بعض مقوم السافل، وهو المقوم له بالواسطة مقوم للعالي بالذات أو بالواسطة كالقابل للابعاد، فانه مقوم للسافل كالانسان بالواسطة، وللعالى أعني الحيوان والجسم النامى بالواسطة، وللجسم بالذات، وانما قلنا بالعكس الجزئي، لانه لا يصح العكس كليا، لان المقوم بالذات للسافل لا يكون مقوما للعالى، فان الناطق مقوم للانسان، وليس مقوما للحيوان، بل مقسم له والحساس مقوم للحيوان وليس مقوما لما فوقه، بل مقسم له، والنامي مقوم للجسم النامى وليس مقوما للجسم، بل مقسم له، وكذلك القابل مقوم للجسم وليس مقوما للجوهر، بل مقسم له.

للعالي مقوم للسافل وبالعكس الجزئي، وكـل مقسـم للسـافل مقسم للعـالي[338] وبـالعكس كـذلك، والنـوع المفـرد والسـافل لهما الفصـل المقـوم لا المقسم[339]، والجنس المفـرد والعـالي بـالعكس، بنـاء على أن مـا لا جنس لـه لا فصل[340] لـه، وغـير الأربعة ذو الجناحين[341].

<144>

---

[338] أي وكل مقسم للسافل بالذات أو بالواسطة مقسم للعالى بالواسطة، وذلك كالناطق فانه مقسم للحيوان بالذات ولما فوقه بالواسطة، وكالحساس فانه مقسم للجسم النامى بالذات ولما فوقه بالواسطة، وبالعكس كذلك أي بعض مقسم العالى وهو مقسمه بالواسطة مقسم للسافل كالناطق، فانه مقسم للجسم النامى وللجسم بالواسطة ومقسم للحيوان بالذات، ولا يصح العكس الكلي فان المقسم بالذات للعالى كالقابل للجوهر لا يكون مقسما للسافل كالجسم، بل مقوم له.

[339] فانهما لا نوع تحتهما فلا مقسم لهما، ولكن فوقهما الجنس فلهما المقوم.

[340] فانهما لا جنس لهما فلا مقوم لهما وتحتهما النوع فلهما المقسم.

[341] أى له المقوم والمقسم، فان فوق كل متوسط من النوع والجنس جنس فله فصل مقوم وتحت كل متوسط نوع فله مقسم، لان مقوم الجنس مقوم النوع، وبعبارة أخرى، لان مقوم العالى مقوم للسافل، ومقسيم السافل بالذات مقسم للعالى نوعا أو جنسا.

وأما العرضي فقسمان لانه ان اختص بحقيقـة واحـدة نوعيـة أو جنسية (49)، ويكون مميز (٥٠) لها عن جميع مـا عـداها مقـولا عليهـا في جـواب أي شـيء هـو في عرضـه فهي خاصـة لهـا، وتعريفها: كلي مختص بالشيء يقال عليه في جـواب أي شـيء هو في عرضه كالكاتب (٥١) للانسـان والماشـي للحيـوان (٥٢) وان عم حقايق مختلفـة فعـرض عـام كالماشـي للانسـان (٥٣) والمتحـيز للحيـوان، وتعريفـه: كلي (54) يقـال على مـا تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا.

(49) وهي ما كانت جزئياته مختلفة بالحقيقة، والحقيقة النوعية ما كانت جزئياتها متفقة بها.

(٥٠) أي لجميعهـا ان كـانت شـاملة، أو لبعضـها ان كـانت غـير شاملة.

(51) فقوله كلي جنس شامل للكليات، وقوله مختص بالشـيء فصل أخرج الجنس وفصله والعـرض العـام، وقولـه في جـواب أي شيء في عرضه أخرج النوع والفصل.

(٥٢) خاصية شاملة أن أريد بالقوة وغير شاملة أن أريد بالفعل.

(٥٣) ويعلم منه أن مفهومـا واحـدا يكـون خاصـة وعرضـا عامـا باعتبارين.

(54) قوله كلى جنس شـامل للكليـات، وقولـه مقـول على مـا تحت حقايق فصل مخرج للنوع وفصله وخاصته وخاصـة الجنس باعتبار كونها خاصة له لا باعتبار كونها عرضا عاما للنوع، وقولـه قولا عرضيا فصل آخر مخرج للجنس وفصله.

فوائد:

الأولى: قـد تتصـادق الكليـات[342] في مفهـوم واحـد باعتبـارات كالحيوان، فانه نوع لحصصه[343]، وجنس للانسـان، وخاصـة لمـا فوقه[344]، وعـرض عـام للنـاطق والصـاهل، فقيـد الحيثية[345] معتبر في تعاريفها.

<146>

[342] اى تتصادق الكليات الخمس المنطقية في مفهوم واحد طبيعى، سواء تصادق فيه بعضها كما في مثال المتن أو تصادق فيه كلها كما في مفهوم الملون حيث قالوا جنس للاسود والابيض ونحوهما، وفصل للكثيف فانه يعرف بالجسم الملون، وخاصة للجسم، وعرض عام للحيوان، ونوع للمكيف.

[343] الحصة عبارة عن الكلي المقيد بقيد عرضي، فحصص الحيوان حيوان الانسان، وحيوان الفرس، وحيوان الأسد، وهي متفقة في حقيقة الحيوانية كاتفاق زيد وعمرو وبكر في الانسانية ومختلفة بالاضافة إلى الأنواع، وهي عرضية، وخاصة للحيوان كاختلافهم بالعوارض المشخصة

[344] فان الحيوان خاصة للجسم النامي وللجسم وللجوهر.

[345] والا لانتقض تعريف كل منها جمعا ومنعا.

الثانية: كل من الخاصة والعرض العام اما شامل لجميع أفراد معروضه كالكاتب والماشي بالقوة للانسان، أو غير شامل كالكاتب والماشي بالفعل له.

الثالثة: أن العرض العام للجنس عرض عام لما تحته، وبالعكس الجزئي، فان العرض العام للنوع قد يكون عرضاً عاماً للجنس[346]، وقد يكون خاصة له.

الرابعة: أن الخاصة الشاملة للجنس عرض عام لما تحته، وبالعكس الجزئي، فان العرض العام للنوع قد يكون خاصة شاملة للجنس[347]، وقد يكون خاصة غير شاملة له.

الخامسة: ان خاصة الجنس الغير الشاملة[348]، قد تكون خاصة لما تحته، وقد تكون عرضا[349] عاما له.

<147>

[346] فان مفهوم القائم بنفسه عرض عام للانسان، كما أنه عرض عام للحيوان وللجسم النامي والجسم والجوهر

[347] فان الماشي بالقوة عرض عام للانسان، وخاصة شاملة للحيوان، والماشي بالفعل عرض عام للانسان، وخاصة غير شاملة للحيوان.

[348] كالكاتب بالفعل فانه خاصة غير شاملة للجنس الحيوان، وخاصة أيضاً للنوع وهو الانسان.

[349] فان الماشي بالفعل خاصة غير شاملة للحيوان، وعرض عام للانسان.

السادسة: ان خاصة الذاتي الأخص مطلقا خاصة غير[350] شاملة للذاتي الأعم، وبالعكس الجزئي لما مر.

السابعة: كل من الخاصة والعرض العام، أن أمكن سلبه عن معروضه مطلقا فعرض مفارق، سواء لم يفارقه بالفعل كالمتحرك[351] للفلك، أو فارقه سريعاً كالناشط للسكران، أو بطيئا كالشباب للانسان، وان امتنع سلبه عنه في الخارج فقط أي متى تحقق معروضه فيه أصالة تحقق هو معه كذلك بالضرورة فلازم الوجود الخارجي، كالكاتب بالقوة للانسان، والحار للنار، أو في الذهن فقط، أي متى تحقق معروضه فيه ظلا تحقق هو فيه اصالة بالضرورة فلازم الوجود الذهني كالكلي للمفهوم أو للانسان، ويسمى هذان القسمان بلازم الوجود، أو في الخارج والذهن، أي متى تحقق معروضه في الخارج اصالة أو في الذهن ظلا تحقق هو معه اصالة بالضرورة، فلازم الماهية، كالزوج للمنقسم بمتساويين أو للاربعة، فوجود اللازم أصيلي مطلقا، وأما وجود الملزوم[352] ففي القسم الأول أصيلي دائما، وفي القسم الثاني ظلي دائما،

[350] فان الكاتب بالقوة أو بالفعل خاصة للانسان، وخاصة للحيوان الاول شامل، والثاني غير شامل للانسان، وكلاهما خاصة غير شاملة للحيوان.

[351] هذا المثال وتالياه من الاعراض العامة.

[352] أي باعتبار ملزوميته خارجا، وظلي تارة أخرى باعتبار ملزوميته ذهنا.

وفي الثالث أصيلي باعتبار وظلي بـآخر، فـاللازم في القسـمين الأخـيرين يجب أن يكـون من الامـور الاعتبارية[353]، والا فكيـف يلـزم الأمـر الأصـيلي العيـني للأمـر الظلي الـذهني، ثم اللـزوم مطلقا أن احتـاج الجـزم بـه بعـد العلم بـالطرفين والنسـبة الى دليـل فغـير بيّن كمـا في لـزوم النتـائج للأدلـة الغـير[354] البينـة الانتاج، والا فبيّن بالمعنى الأعم سـواء لم يحتج بعـد العلـوم[355] الثلاثة الى شيء آخر كلزوم نصفية الاثنين للواحد أو احتـاج الى حس أو تجربـة أو تـواتر كلـزوم الاشـراق للشـمس، والاسـهال لشرب السقمونيا.

((تنبيه)):

اللــزوم الــذهني كمــا أطلــق على مــا مــرّ [356] ويكــون بين المعلومين، يطلق على اللزوم العلمي بين شيئين بـأن لـزم من العلم بأحدهما تصوراً أو تصديقاً العلم بالآخر كذلك، وهذا

[353] فعلى هذا يلزم أن تكون ذاتيات الاعيـان بنـاء على كونهـا من لـوازم الماهيات أمورا اعتبارية انتزاعية، كما حققه الكلنبوي في تعليقاتـه على شرح الجلال الدواني للعقايد العضدية، والا لزم كونها من لوازم الوجود الخارجي فحسب

[354] وهي مــا عــدا القيــاس الاســتثنائي، والشــكل الأول من القيــاس الاقتراني.

[355] أي العلم بالملزوم واللازم والنسبة.

[356] وهو استحالة انفكاك أمر أصيلي اعتباري لامر ظلي، كلزوم النوعيــة لمفهـوم الانسـان، والجنسـية لمفهـوم الحيـوان، وهـذا هـو اللـزوم بين المعلومين لكن الملزوم ظلي واللازم اصيلي

هو المعتبر في الدلالة الالتزامية[357] عند أهـل المعقـول، سـواء تحقق اللزوم بين المعلومين أيضا بأحد الأوجه الثلاثة المتقدمة، وذلك كلزوم النتائج للأدلة[358] البينة الانتاج، والطرفين للأعراض النسـبية حيث يوجـد بين نفس المعلـومين لـزوم خـارجي كمـا يوجد بين العلم بهما، وهذا هو اللزوم البيّن[359] بالمعنى الأخص، أو لم يكن بينهما الا اللزوم بين العلمين كلزوم العلم بالملكـات للعلم بالاعدام المضافة اليهـا كالجهـل والعلم والعمى والبصـر، فــان اللــزوم فيهــا منحصر[360] في اللــزوم بين العلمين وبين المعلــومين تقابــل، ثم اللــزوم بين العلمين وان كــان لزومــا خارجيا[361] لأن العلم عرض وكيف

<150>

[357] فانهم اعتبروا في دلالة اللفـظ على معـنى خـارج عن الموضـوع لـه كون المعنى الخـارج لازمـا بحسـب العلم الموضـوع، أي يسـتلزم العلم بالموضوع له العلم بذلك الخارج، فـان المعـنى المطـابقي للعمى عـدم البصر، وهذا التركيب الاضافي لا يتصور بدون تصور المضاف اليه.

[358] أي لزوم نفس النتايج لنفس الدليل ولزوم التصديق بها للتصديق به، ثم الأدلــة البينــة الانتــاج هي الاقيســة الاســتثنائية مطلقــا، والقيــاس الاقتراني من الشكل الأول.

[359] فانه كلما تحقق اللزوم بين العلمين والمعلومين معـا تحقـق اللـزوم بين المعلومين، وليس كلما تحقق اللزوم بين المعلومين تحقـق اللـزوم بين العلمين، فان الزوج لازم للاربعـة وليس العلم بـه لازمـا للعلم بهـا، ولذلك يحتاج الجزم باللزوم بينهما إلى قياس فطرى، فدقق.

[360] ضرورة أن نفس العمى والبصر متقابلان لا يجتمعـان معـا فضـلا عن اللزوم بينهما.

[361] لان كلا من الملزوم واللازم علم، وهو عرض وكيف وموجود اصــيلي ثابت في الخارج قائم بالنفس وصفة لها.

وموجــود أصــيلي، الا أنــه لمــا كــان من الكيفيــات النفســانية المناســبة للصــور الذهنيــة كــان لتســمية اللــزوم بين العلمين باللزوم الذهني وجه[362] وجيه، فخذ هذه الفوائـد العاليـة، فانهـا فرائد نفيسة غالية، تناسب قلائد عرائس الأفكار الجالية.

<151>

---

[362] هو أن اللزوم بين العلمين لزوم بين شيئين قائمين بالذهن بمعنى النفس فتبصر.

الباب الثاني

في مقاصد[363] التصديرات

أعني التعريف ويسمى معرفا (بالكسر) وقولا شارحا، ويعرف بأنه ما يفيد تصوره تصور المعرف (بالفتح) بكنهه، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه، وشرط في المعرف كونه معلوما قبل التعريف بوجه ما، لاستحالة التوجه الى المجهول المطلق، وفي المعرف (بالكسر) كونه أجلى وأوضح منه[364] فلا يصح تعريف الشيء بنفسه، ولا بغيره المساوي له في الجلاء والوضوح كتعريف أحد المتضايفين بما يشتمل[365] على

<152>

---

[363] أي في مسائل موضوعاتها الذكرية تصدق على المقاصد مما يتعلق به العلم التصورى، أو في مسائل موضوعاتها الحقيقية هي المقاصد منه، فان قولك كل حد تام موصل الى كنه المعرف (بالفتح) موضوعه الذكري، هو عنوان الحد التام الصادق على المقاصد التصورية، وهي التعريفات، وموضوعه الحقيقى نفس تلك المقاصد الحيوان الناطق والحيوان المفترس.

[364] وهذا الشرط، مساو لقولهم: وشرط التعريف أن يكون معلوما قبل المعرف، فكل ما يتفرع على هذا يتفرع على ذاك، وانما اخترت هذا الان منشأ كون التعريف معلوما قبل المعرف كونه أجلى منه وأوضح، فاعتبار الجلاء أصل لذلك.

[365] كأن يقال: الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر، وهو الشخص الموصوف بالبنوة، وانما عدلت عن قولهم: كتعريف أحد المتضايفين بالآخر، لان تلك العبارة غلط لولا تأويلها بما يشتمل على الآخر.

الآخـر، أو الأخفى كتعريـف الملكـات بمـا يشـتمل على الاعـدام المضافة اليها، كما شرط مساواته له صدقا، أي كـل مـا صـدق عليه التعريف صدق عليه المعرف، وكل ما صدق عليه المعرف صدق عليه التعريف، والقضية الأولى تسمى منعية، لافادتها منع التعريف عن الأغيار، وطردية أيضا لأن الطـرد عبـارة عن لـزوم المعرف للتعريف ثبوتا وحمله عليه كليا نحو كـل حيـوان نـاطق انســان، وهــذه هي الكليــة الأولى، وتســمى القضــية الثانيــة جمعية[366]، لأفادتهـا جمـع التعريـف للافـراد، وعكسـية أيضـاً، لكونها عكس القضـية الطرديـة عكسـاً لغويـاً، فانهـا عبـارة عن لزوم التعريف للمعرف وحمله عليه كلياً نحو كل انسان حيــوان نــاطق، وهــذه هي الكليــة الثانيــة، فلا يصــح تعريــف شــيء بمباينه[367] ولا بأعم أو أخص منه.

<153>

[366] أقول: هذا موافق لكلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع، وعليه فكل من الاطراد والانعكاس، هو التلازم في الثبوت، الا أن الثاني عكس الأول كما عرفت، وأما من قال ان الانعكاس هو التلازم في الانتقاء، فقد فسره بقوله: كل ما لم يصدق عليه التعريف لم يصدق عليه المعرف، أي كل لا حيوان ناطق لا انسان، وسماه انعكاسا لكونه عكس نقيض للعكس المستوى للقضية الطردية.

[367] لانتفاء كل من القضيتين الكليتين إذ ذاك، ولا باعم منه لانتفاء القضية الكلية الأولى، فلا يكون التعريف مانعا، ولا بأخص منه لانتفاء القضية الكلية الثانية، فلا يكون التعريف جامعا هذا في الأعم المطلق والاخص المطلق كما عرفت، وأما الأعم من وجه والاخص من وجه فلانتفاء الكليتين فيهما أيضا، فلا يكون التعريف جامعا ولا مانعا هذا.

((تنبيه)):

ما مر من اشتراط المساواة مذهب الأخراء، وأما القدماء فجوزوا التعريف بالأعم في الحد الناقص، وبالأخص أيضا في الرسم الناقص.

والتعريف أما بالذاتي المحض أولا، وعلى الأول فان كان بالجنس والفصل القريبين فحد تام كالحيوان الناطق للانسان، والا فحد ناقصن بشرط المساواة كالتعريف بالفصل القريب وحده أو مع الجنس أو الفصل البعيدين، وعلى الثاني فان كان بالخاصة مع الجنس القريب أو مع الفصل القريب أيضا فرسم تام، ويسمى الثاني رسما تاما أكمل من الحد التام، والا فرسم ناقص بالشرط السابق.

ثم التعريف ان كان لما علم وجوده في الخارج فحقيقي كتعريف الانسان، والا فاسمي، سواء كان موجوداً ولم يعلم وجوده، أو معدوماً ممكنا كالعنقاء، أو ممتنعا كاللا شيء، ومنه تعريف الأمور الاعتبارية كالامكان والحدوث ومصطلحات العلوم كالمبتدأ والخبر وغيرهما، وتعريفها بعين ما وضعت هي لها حد اسمي، وبغيره رسم اسمي، ومن هذا القبيل التعريف اللفظي عند من جعله من المطالب التصورية، وهو ما أوضح به معنى لفظ مبهم نحو سعدانة نبت، والغضنفر أسد.

وأيضـاً ان كـان المقصـود منـه مطلقـا تحصـيل صـورة جديـدة فحقيقي كتعريـف مـالم يعـرف بعـدُ، او احضـار مخزونـة بعـد تحصيلها ابتداء بذلك التعريف او بغيره فهو تنبيهي.

<155>

الباب الثالث

في مبادئ[368] التصديقات

أعني القضايا، وأحكامها، وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في القضايا

القضـية: قـول يحتمـل الصـدق والكـذب، بيانـه أن كـل أمـرين أوقعت بينهمـا نسـبة ايجابيـة أو سـلبية لا بـد أن تكـون بينهمـا - بقطع النظر عن ذلك - نسبة، وتسمى الواقع

[368] أي في مسائل موضوعاتها الذكرية أمور هي مبادئ وموقوف عليها للتصديقات المقصودة بالذات، أعني الادلة، ونعني بتلك الأمور انواع القضايا، وأحوالها، فان الموضوع الذكرى في قولنا كل موجبة كلية كذلك، هو عنوان الموجبة الكلية، وهي نوع من انواع القضايا، وفي قولنا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية عنوان العكس، وهو ان كان بمعنى التبديل أو التبدل فمن أحوال الاصل المعكوس ذاتا أو سببا، وان كان بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فمن احواله من حيث انه مترتب عليه وناشئ منه ترتب الحال على صاحبه.

والخارج ونفس الأمـر، فموافقة[369] النسـبة الذهنيـة المفهومـة من الكلام لها صـدق، ومخالفتهـا لهـا كـذب، وكـل قضـية خُلّيَت وطبعها - بقطع النظر عن خصوصية نفسها أو قائلهـا أو الـدليل الدال عليها - ليسـت متعينـة في احـديهما بـل تحتمـل الجـانبين أي[370] مستعدة لهما لا متصفة بهمـا. ثم القضـية ان حكم فيهـا بوقوع[371] ثبوت شيء لشيء أو لا وقوع ثبوته لـه فحمليـة، والا فشرطية، فإن حكم فيها بوقوع اتصال نسبة بأخرى أو لا وقــوع اتصالها بها فمتصلة، أو بوقوع انفصال[372] نسـبة عن أخـرى. أو لا وقوع انفصالها

<157>

---

[369] فالمراد بالصدق مطابقة النسبة الذهنية الكلامية للنسبة الواقعية وبالكذب عدم مطابقتها لها، فخرج باعتبار احتمالها لهما المفردات، والمركبات الناقصة، والتامة الانشائية، أما الأولان فظاهر، واما الاخيرة فلأن النسبة المفهومة منها لم تؤخذ على وجه حكاية ما وقع، أو هو واقع، أو سيقع حتى يقال: انها مطابقة أولا مطابقة له، وانما أخذت من حيث افادتها لطلب أو استفهام او نحوهما.

[370] اشارة الى أن المراد بالاحتمال الاستعداد والقابلية، لا الاتصاف بالفعل، فان الامر الواحد، وان استعد لشيئين متقابلين في آن واحد، لكنه لا يتصف بهما فيه.

[371] اشارة إلى أن الفرق بين القضية الحملية والشرطية، هو أن النسبة التامة أعني الوقوع واللا وقوع في الاولى مضافة إلى الثبوت، وفي الثانية إلى غيره من الاتصال أو الانفصال، وان امكن الفرق بينهما بوجوه اخرى، حيث أن الحملية تنحل إلى مفردين، والشرطية إلى جملتين، وأن الأولى ليس فيها تعليق وترديد، بخلاف الثانية.

[372] يشير إلى أن الفرق بين المتصلة والمنفصلة بالنسبة بين بين أيضا، فان كانت الاتصال فهى المتصلة، أو الانفصال في المنفصلة.

عنها فمنفصلة، وستتضحان ان شاء الله تعالى.

وأجزاؤهـا الفعليـة عنـد القـدماء ثلاثـة: ففي الحمليـة معـنى الموضـوع والمحمـول والنسـبة التامـة الخبريـة، أعـني وقـوع الثبـوت أو لا وقوعـه، وفي الشـرطية معـنى المقـدم والتـالي والنسبة التامة الخبريـة، أعـني وقـوع الاتصـال والانفصـال أو لا وقوعهمـا، وأمـا نفس الثبـوت في الحمليـة، والاتصـال في الشـرطية المتصـلة، والانفصـال في الشـرطية المنفصـلة المسماة بالنسبة بين بين، أي الـدائرة بين الوقـوع واللا وقـوع، فخارجة[373] عن القضـية عنـد هم خـروج البصـر عن العمى، لكونها قيداً للنسبة التامة، وأما عند الأخراء فأربعـة باعتبـار عـد النسبة بين بين منها، وأما أجزاؤها اللفظية فثلاثة بالاتفـاق، لأن الدال على النسبية التامة مطلقاً[374] وتسمى

---

[373] أى وما اشتهر عن القدماء من انكار نسبة بين بين ليس على ظاهره، فانهم لا ينكرون وجودها، وانما ينكرون كونها جزء من القضية، لانها قيد ومضاف اليه للنسبة التامة، ويكتفي بملاحظتها مضافا اليها.

[374] أي دالا عليها بالمطابقة كالضمائر، بناء على استعارتها من معانيها الاسمية للمعنى الحرفي، أعنى ارتباط المحمول بالموضوع، كما هو ظاهر من عبارة تهذيب المنطق، أو على انها من حيث دلالتها على المراجع أسماء، ومن حيث دلالتها على الارتباط أدوات، وتقسيم اللفظ المفرد الى اقسامه الثلاثة اعتبارى او دالا عليها بالتضمن كالافعال التامة المسندة إلى فاعلها، أو دالا عليها بالالتزام كالضمائر، بناء على غير الاعتبارين المذكورين، بأن تكون اسماء تدل على مراجعها بالمطابقة، ولكن المراجع ليست الذوات المحضة، بل الذوات من حيث ارتبط بها المحمول، كما أفاده المحقق البنجونى في تعليقاته على البرهان، فتدل على الربط التزاما، وقوله دال عليها بالالتزام ظاهر بالنسبة إلى ما اذا كانت دلالة الدال على النسبة التامة بالمطابقة، أو بالتضمن، وأما اذا كانت دلالته بالالتزام ففيه شيء، لان المعنى الالتزامى لا يكون لازما، الا لمعنى مقصود بالذات.

رابطة دال عليها بـالالتزام، وهـو أن ذكـر خارجـا عن الطـرفين فالقضية ثلاثية، والا[375] فثنائيـة، وانعقادهـا موقـوف على أمـور أربعــة: ادراك المحكــوم عليــه، وادراك المحكــوم بــه، وادراك النسبة التامة مطلقاً[376]، وهذه الادراكات الثلاثــة تصــورات، ثم الاذعان بالنسبة، وهذا الاذعان علم[377] عند القدماء، وهو وحده تصــديق، والادراكــات[378] المتقدمــة عليــه شــروط لــه، وعنــد الأخــراء، ومنهم الامــام الــرازي فعل[379] اختيــاري ضــد للــرد والانكار، ويعبر عنه بالتسليم والقبــول والاذعــان الفعلي، وليس هو وحده، تصديقا، بل هو

[375] بأن لم تذكر أصلا نحو زيد جسم، أو ذكر وكان موضوعا نحو أنت الفاضل، أو كان نفس من المحمول نحو قام زيد، أو جزؤه نحو زيد قائم أبوه فثنائية.

[376] قيد في الامور الثلاثة ومعنى الإطلاق: كون الادراك بالكنه أو بوجه مميز، وكون النسبة ايجابا او سلبا.

[377] وهذا مذهب القدماء من المناطقة كما وقع التعبير به في عبارة المولى القزلجي (رحمه الله) واشتهر عندنا بمذهب الحكماء.

[378] أي تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وتصور النسبة التامة الخبرية.

[379] وينقسم بحسب الجزم، والثبوت، ومطابقة الواقع من جانب المجزوم بها، أي النسبة التامة إلى اليقين، والجهل المركب، والتقليد، والظن.

المجموع[380] المركب منه ومن الادراكات الثلاثة، وأما ادراك النسبة بين بين عند من قال بها فهو شرط للتصديق وخارج عنه، كتصور ذلك الاذعان، والتصديق بغايته، لئلا يزيد الأجزاء على الأربعة، ونقل عن الامام الرازي[381] قول آخر: هو أن التصديق عبارة عن الإذعان الفعلي وحده بشرط الادراكات الثلاثة السابقة، والاذعان العلمي عند أصحاب هذين القولين تصور ومعرفة لا تصديق، ويحتمل أن يعتبر جزء[382] للتصديق أو شرطا[383] له، ففي عدهم التصديق من العلم مسامحة رغاية لأكثر أجزائه أو شروطه، وبعض من تبع الامام الرازي في القول بكون التصديق مركبا قال: ان التصديق محض الادراكات الثلاثة وأما ذلك الاذعان الفعلي فشرط له خارج عنه، لئلا يلزم التسامح في عد المركب

<160>

---

[380] كما نص عليه مماحب الرسالة الشمسية بقوله: ويقال للمجموع تصديق، ورده المحققون بأنه يلزم منه عند تقسيم العلم إلى التصور والتصديق تقسيم الشيء إلى نفسه والى غيره، لأن التصديق على هذا المذهب هو المجموع المركب من الاذعان الفعلى، ومن التصورات الثلاثة السابقة.

[381] رأيت هذا المنقول في تعليقات المحقق السيد حسن الجورى (رحمه الله) على برهان المنطق في بحث أجزاء القضية وأجزاء التصديق.

[382] كالادراكات الثلاثة المتقدمة على قول جمهور المتأخرين ومنهم الامام الرازي.

[383] كالادراكات على القول الثاني المروى من الأمام، أي وان لزم منه زيادة أجزاء التصديق على أربعة.

من الفعــل والعلم، أو نفس الفعــل علمــاً، فالمــذاهب في التصديق أربعة:

الأول: انه بسيط وهو عبارة عن الإذعان وحده، وهو علم، وهـذا مذهب قدماء الحكماء.

الثاني: انه مركب حاصل بمجموع الادراكات الثلاثة مع الاذعان، وهو فعل، وهذا مذهب أخرائهم، ومنهم الامام الرازي.

الثـالث: انـه بسـيط وعبـارة عن الاذعـان، وهـو فعـل، ولكنـه مشروط بتقـدم الادراكـات الثلاثـة، وهـذا ممـا نقـل عن الامـام أيضا.

الرابع: انه مركب وعبـارة عن مجمـوع تلـك الادراكـات بشـرط مقارنتهـا للاذعــان الفعلي، وهــذا مــا ذهب اليــه بعض أتباعــه، ويعرف بالمذهب المُستحدَثِ، ولو اعتـبر ادراك النسـبة بين بين من القــائلين بهــا في التصــديق شــرطاً أو شــطراً زادت الاحتمــالات، والحــق منهــا هــو مــذهب القــدماء لســلامته من الاشكال[384].

[384] فانه يرد على مذهب الاخراء - من كونه مركبا من الادراكـات الثلاثـة والاذعـان الفعلي، وكـذا على المـذهب المنقـول عن الامـام من كونـه بسيطا واذعانا فعليا - تقسيم الشيء أي العلم إلى نفسـه وغـيره، فـان التصديق اذا كان مركبا من العلم والفعـل، أو كـان هـو الاذعـان الفعلي وحده فكيف يقسـم العلم إلى التصـور والتصـديق، ويـرد على المـذهب المسـتحدث - من كونـه مركبـا من الادراكـات الثلاث بشـرط مقارنتهـا للاذعان - انه اذا كان الاذعـان سـببا لتحقـق التصـديق، فكيـف لا يجعـل الاذعان نفس التصديق أو جزأه ويجعل شرطا فيه.

ثم اعلم أن التصديق اللغوي والمنطقي، والايمان الشرعي متحدة من حيث أن كلاً منها اذعان علمي بالنسبة التامة الخبرية، لكن خص الأخير من حيث انه تعلق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وعلم من الدين بالضرورة، واشترط فيه الاقرار بالشهادتين من القادر اجراء للاحكام كما اشترط فيه الاذعان الفعلي، والتسليم، والقبول لما جاء به صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهراً، بأن لا يكون مع المؤمن شيء من امارات الانكار، فالحكم بكفر أهل الكتاب الذين عرفوه صلى الله عليه وسلم كما عرفوا أبناءهم، واستيقنوا برسالته صلى الله عليه وسلم، انما هو لانتفاء شرطيه من الاقرار والاذعان الفعلي، لاصرارهم على المعاندة، والدليل على أن الايمان هو الاذعان العلمي قوله تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ} [محمد - ١٩] وقوله تعالى: {فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ} [البقرة - ٢٩]، وعلى اشتراط الاقرار بالشهادتين، هو انه لم يعتبر أحد داخلا في الايمان الا بعد الاقرار، وعلى اشتراط التسليم والقبول عطف التسليم عليه في قوله تعالى: { وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا} [الأحزاب ٢١] وأما اكتفاؤه صلى الله عليه وسلم بالتلفظ بالشهادتين ممن آمن، فلدلالته على وجود التصديق والتسليم عنده، كما أن تكفير من باشر عملا يعارض الايمان

كالاستهزاء بالمقدس، فلدلالته على عدم وجودهما[385] في نفسه هذا.

<162>

ثم التصديق على اطلاقه يسمى اذعانا وحكما، كما يسمي تصديقا، وبشرط تعلقه بالوقوع ايجابا وايقاعا واثباتا ووضعا، وباللا وقوع سلبا وانتزاعا ورفعا ونفيا، وقد يسمى عند التعلق بالأول تصديقا، وبالثاني تكذيباً[386]،

---

[385] وبهذا ينحل ما يقال اذا كان الايمان هو التصديق والعلم وكان موجودا عند اهل الكتاب فكيف لم يعتبروا مؤمنين به صلى الله عليه وسلم. وعدوا من الكافرين، أم كيف يكتفي في الإيمان بالا قرار والتلفظ بالشهادتين، أم كيف يجعل من باشر عملا مخالفا لتعظيم الاسلام كفرا. وحاصل الحل أن الإيمان هو العلم والتصديق بما جاء به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، لكنه مشروط بمقارنة الاذعان الفعلي والتسليم والقبول، لان الايمان بدون التسليم لا يوجب المحبة، والارتباط الروحي، ولا يحرك الانسان للاعمال الصالحة وللكف عن المناهى. وأهل الكتاب لم يكن علمهم وتصديقهم القلبي مقارنا للاذعان الفعلى المعبر عنه بالتسليم. والانقياد القلبي، وأما الاكتفاء بالشهادتين فلدلاتهما على وجود التصديق والتسليم القلبى ظاهرا، وأما تكفير من حقر الاسلام فلدلالته على عدم وجود التصديق والتسليم، والا فكيف أمكنه أن يأتي بما أتى به، فأحفظ هذه الفوائد فانها مأخوذة من الكتب المعتمدة كشرح المقاصد وغيره.

[386] وبينوا وجهه بوجوه: الأول أن التصديق بمعنى الحكم بالصدق، وهو بمعنى الوقوع والثبوت، والتكذيب بمعنى الحكم بالكذب وهو بمعنى اللا وقوع واللا ثبوت ولا بمعنى المخالفة للواقع كما في الكذب بالمعنى المشهور، ولما أذعن في الموجبات بالوقوع كان الحكم تصديقا، وفي السوالب باللا وقوع كان الحكم تكذيبا، وأما تسمية اذعان الحاكم في السوالب تصديقا على ما مر، فمبني على أن الاذغان بأن الثبوت غير واقع مستلزم للاذعان بأن السلب واقع، ولكنه يلزم على هذا صحة تسمية الاذعان في الموجبات بالتكذيب، لان الاذعان بأن الثبوت واقع مستلزم للاذعان بأن السلب غير واقع على وتيرة ما سبق آنفا، وكانه لشرف الايجاب لم يهتم في تسميته بجانب لازمه. الثاني أنه قبل الحكم في كل قضية يدرك وقوع النسبة التامة الايجابية أعني الوقوع، اما ذاتا كما في الموجبات، أو ضمنا كما في السوالب، والاذعان في الموجبات لما توجه إلى الوقوع ووافق الادراك الاول، فقد صدقه ونسبه إلى الصدق، أي المطابقة للواقع، وفي السوالب لما توجه الى

اللا وقوع وخالفه، فقـد كذبـه ونسـبه الى الكـذب، أي اللا مطابقـة لـه، وهما حينئذ بمعنى المطابقة للواقـع وعـدمها. الثـالث أن النسـبة التامـة في الموجبات تسمى بالصدق، وفي السوالب بالكذب اصـطلاحا، وهـذا ظاهر.

كما تسـمى النسـبة التامـة الخبريـة حكمـاً ووقوعـاً ولا وقوعـاً، وثبوتاً ولا ثبوتاً، وايقاعا وانتزاعا، وايجابـا وسـلبا، ونسـبة ثبوتيـة نسبة العام إلى الخاص، ونسبة ايجابية، ونسبة سلبية كـذلك، أو نسبة المتعلق (بـالفتح) الى المتعلـق، وتسـمى النسـبة بين بين نسبة ناقصة، ونسبة تقييدية وثبوتيـة، ومـورد الايجـاب والسـلب وحكما، وقد يطلـق الحكم على نفس القضـية، وعلى المحكـوم به فيها، ويفرق بالقرينة هذا.

ثم الحمليـة أن حكم فيهـا بوقـوع ثبـوت المحمـول للموضـوع فموجبة، والا فسالبة، وكـل منهمـا ان كـان موضـوعه جزئيا[387] حقيقياً فشخصية نحو الله اِلهنا، أو كلياً، فـان قصـد الحكم على نفس مفهومه فطبيعية نحو الانسان نـوع[388] أو حيـوان نـاطق، ومنها القضية المصدر موضوعها بلام الجنس

<164>

[387] علما كمثالنا أو ضميرا لغـائب أو الحاضـر نحـو هـو عـالم وأنـا كـاتب وأنت شاعر او غيرهما.

[388] اشار بالمثالين إلى أنه قد يحتمل بعض الأمثلة للطبيعية أن يراد فيـه الافراد نحو الانسان حيوان ناطق.

من حيث هــو نحــو الكلمة[389] لفــظ موضــوع مفــرد، أو على أفراده فـان بينت فيهـا كميتهـا كلا أو بعضـاً فمحصـورة كليـة أو جزئية، وما به البيان سورٌ، وهي أربع: وأشرفها الموجبة الكليـة، ومن سـورها لام الاسـتغراق نحـو {إِنَّ الْإِنْسَـانَ لَفِي خُسْـرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُـوا}[العصـر -1] وجميـع نحـو جميـع العلمـاء كرمـاء، والاضافة المعنوية المفيـدة لـه نحـو تـابع الرسـول على طريـق الوصـول. وكـل لاحاطــة الأفــراد، وذلــك اذا أضـيفت[390]، الى النكرة نحو كل مجتهد في الدين مأجور، أو لاحاطة[391] الأجــزاء نحـو كـل زيـدٍ حسـن وكـل الرمـان أكلتـه، وأمـا اذا اسـتعملت لافـادة[392] مجمـوع الافـراد نحـو كـل انسـان في هـذه القريـة يحملون الصخرة الفلانية العظيمة، أو مجمـوع الاجـزاء كمـا في كل الرمان أكلته مستعملا بمعنى أكلت مجموع حباته. فالقضـية المصدرة بها شخصية[393] عند

---

[389] ونحوها كل مفهوم معرف أو مقسم، فان التعريف والتقسـيم يـردان على المفهـوم، وان كـان المقسـم يؤخـذ من حيث التحقـق في ضـمن الافراد.

[390] وكـذلك المضـاف إلى الجمـع المعـرف نحـو ل العلمـاء امتـازوا عن غيرهم كرامة واحتراما، والمضاف إلى ضمير الجمـع نحـو قولـه تعـالى: {وَكُلُّهُمْ آَتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا}[مريم - 95].

[391] وذلك اذا اضيفت إلى العلم، أو المعرف باللام كما في المثالين.

[392] وهذا الاستعمال لكلمة كل مجازي فلا تحمل على معنى مجموع الأفراد، أو مجموع الاجزاء الا لقرينة.

[393] أي هذا المجموع المشخص.

بعض، ومهملة[394] عنـد آخـر، ومحتملـة لهمـا ولغيرهمـا عنـد آخرين، وقد يدل لفظ واحد على السور وعنوان الموضوع مثل، أي، وما، ومَن، الموصولات، على القول بأنها من صيغ العموم.

ثم السالبة الكلية، وسورها نحو لا شيء ولا واحد اذا دخلتا على عنوان الموضوع نحو لا شيء من البشر بحجر، والا فهو مجـرد، لا، من حيث دخولها على النكرة نحو لا درهم عندي.

ثم الموجبة الجزئية، وسورها بعض الأفرادي نحو بعض الانسـان كاتب، أو الأجزائي نحو بعض زيدٍ حسنٌ، فان القضـية المصـدرة بـه جزئية[395]، ونحـو واحـد، وسـائر أسـماء العـدد، والقليـل، والكثير، وتنوين الوحدة في الإثبات، ولام العهد الذهني نحو {بِهِ وَأَخَـافُ أَنْ يَأْكُلَـهُ الـذِّئْبُ} [يوسـف-13] ثم السـالبة الجزئيـة، وســـورها بعض ليس، وليس بعض، اذا تقـــدم[396] النفي على السور في الاعتبار، وأريد

394) أي مجموع ما من الرمان.

395) لان لفظ البعض فيه ليس عنوان الموضوع، بل معنى الجزء ومفهومه يصدق على كثير من الأجزاء، ويجوز ارادة كلها أو بعضها..

396) ومعنى تقدم النفى على السور في الاعتبار، أن يتوجه النفى أولا الى المحمول، ثم ينصب على الموضوع، ومعنى تأخره عنه: أن يعتبر السور مع الموضوع والمحمول، ثم ينصب النفي على القضية، فاحفظه.

به سلب المحمول عن الموضـوع الجـزئي، فيـدل على السـلب الجزئي بالمعنى الأعم [397] مطابقة، وعلى رفـع الايجـاب الكلي فقط[398] التزاماً ألا أن تأخر عنه فيـه، وأريـد بـه سـلب القضـية الموجبـة الجزئيـة، فيـدل على رفـع الايجـاب الجـزئي مطابقـة، وعلى السـلب[399] الكلي، والسـلب الجـزئي، ورفـع الايجـاب الكلي التزاما، لأن شرط سـور السـلب[400] الجـزئي أن لا يـدل على السـلب الكلي مطلقـاً، وليس كـل، وكـل ليس، اذا كـان النفي فيهما بعكس ما مر، بـأن يتـأخر عن السـور في الاعتبـار، وأريد به سلب القضية الموجبة الكلية، فيدل على

[397] وهو سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، سواء سلب عن البعض الآخر أيضا فيتحقق السلب الكلى، أولا فيتحقق السلب الجزئي بالمعنى الأخص، أعني سلب المحمول عن بعض الأفراد مع اثبانه للبعض الباقي، فان هذا ليس مرادا في المحصورات، والا لكان مباينا للسلب الكلي مع أنه أعم منه مطلقا.

[398] أي لا رفع الايجاب الجزئي ولا السلب الكلي، اذ لا يلزم من سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع سلبه عن البعض الباقي أيضا، حتى يصدق رفع الايجاب الجزئي والسلب الكلي.

[399] أما صدق السلب الكلي، فلانه متى ارتفع الايجاب الجزئي تحقق نقيضه، أعني السلب الكلي، وأما صدق السلب الجزئي ورفع الايجاب الكلي، فلأنهما اعمان من السلب الكلي، وصدق الخاص يستلزم صدق العام

[400] أى لان شرط سور السلب الجزئي بالمعنى الاعم، أن لا يدل على السلب الكلي، لا مطابقة، ولا التزاما.

رفـع الايجـاب الكلي مطابقـة، وعلى السـلب الجـزئي بـالمعنى الأعم[401] التزامـاً، لا أن تقـدّم عليـه فيـه، وأريـد بـه سـلب المحمـول عن الموضـوع الكلي، فيـدل على السـلب الكلي مطابقة، وعلى رفع الايجاب الجـزئي والسـلب الجـزئي التزامـا لما عرفت، ومن سورها أيضاً كل اسـم عـدد دخـل عليـه النفي هذا. وان لم تبين فيها كمية الأفراد فهي مهملة، ومنهـا القضـية المصدرة بلام الجنس المـراد بـه الجنس من حيث التحقـق في ضـمن الأفـراد مطلقـا نحـو الانسـان[402] أديب، فعلم أن اللام الداخلة على الموضوع، أن أريـد بهـا العهد[403] الخـارجي كـانت القضية شخصية، أو الجنس من حيث التحقـق في ضـمن جميـع الأفراد كما هو مدلول لام الاستغراق كانت كلية، أو الجنس من حيث التحقق في ضمن بعض الأفراد كما هو شأن

[401] وانما قلنا بالمعنى الاعم، لئلا يتوهم أن اراد به السلب الجزئي بالمعنى الأخص، أعني السلب عن البعض مع الاثبات للبعض، فيرد حينئذ أن رفع الايجاب الكلي أعم منه ومن السلب الكلي، ولا دلالة للعام على الخاص مطلقا، فكيف تدل كلمة ليس كل وكل ليس حينئذ على السلب الجزئي؟ وحاصل الدفع أن مرادنا بهذا السلب هو السلب الجزئي بالمعنى الأعم اللازم لكل من احتمالى رفع الايجاب الكلي، لا السلب الجزئي بالمعنى الأخص الذي هو احد شقي محتمليه هذا.
[402] أي الانسان المتحقق في ضمن الأفراد بقطع النظر عن ملاحظة الجميع أو البعض موصوف بالادب ورعاية حدود الأمور، ومثله الرجل خير من المرأة وتسمى هذه اللام لام مجاز الحقيقة كما ذكره أبو طالب في تعليقاته على شرح ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي.
[403] سواء كان عهدا خارجيا حسيا أو علميا أو ذكريا.

لام العهد الذهني كانت جزئية[404]، أو الجنس من حيث التحقــق في ضمن الأفراد مطلقاً، وان كان هذا المعنى للام الجنس غير مشهور كانت مهملة، أو الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية.

ثم المهملــة ملازمــة للجزئيــة. والشخصــية في حكم الكليــة. والطبيعية ليست معتبرة في العلوم الحكمية لا مسألة ولا دليلاً، اذ بحثها عن الموجودات الخارجية، لا عن المفاهيم الكلية.

فوائد:

الأولى: أن ما يفهم من لفظ الموضوع يســمى موضــوعا ذكريــاً (بالكسر وبالضم) سواء كان جزئيا نحو زيد فاضل، أو كليــاً نحــو الانسان قابل، وعنوان الموضوع، ووصــف الموضــوع، والوصــف العنــواني ان كــان كليــا فكــل منهــا أخص مطلقــا من الموضــوع الذكري، وما قصد بالحكم عليه أصالة، سواء كان مفهومــا كليــاً كما[405] في الطبيعية نحو الانسان نوع، أو فــردا كمــا في غيرهــا يســمى موضــوعا حقيقيــا مطلقا[406] وذات الموضــوع اذا كــان الموضوع الذكري كلياً فبينهما. [407]

[404] كما في قوله تعالى (وأخاف أن يأكله الذئب).
[405] الكاف استقصائية، اذ لا قضية يحكم فيها على مفهوم الموضوع سواها، والكاف في نحو ذلك تسمى استقصائية.
[406] أي سواء كان الموضوع الذكرى كليا اولا.
[407] أي فبين الموضوع الحقيقي وذات الموضوع.

عمـــوم وخصـــوص مطلـــق، لاجتماعهمـــا في افـــراد موضـــوع المحصـــــورة والمهملـــــة، وافـــــتراق الموضـــــوع الحقيقي في الشخصية والطبيعية[408]، والموضوع الـذكري أعم من وجـه من الموضوع[409] الحقيقي بحسب الحمـل، لاتحادهمـا في موضـوع الشخصـية والطبيعيـة، وافـتراق كـل عن الآخـر في المحصـورة والمهملة، فعلم أن في كل قضية محصـورة أو مهملـة عقـدين: عقد الوضع: وهـو اتصـاف ذات الموضـوع بوصـفه بالفعـل عنـد الشيخ الرئيس، وبالامكـان عنـد الفـارابي، وهـذا العقـد تـركيب نـاقص توصـيفي، وعقـد الحمـل: وهـو اتصـاف ذات الموضـوع بوصف المحمول بالضرورة، أو بالدوام، أو بالفعل، أو بالامكان، وباعتبارها تسـمى القضـية موجهـة، لاشـتمالها عنـد الـذكر على الجهة الثابتة للنسبة التامة في نفس الأمر، وهذا العقـد تـركيب تام خبري، وبه يحصل الحكم.

الثانيـة: أن لكـل من الموضـوع والمحمـول مصـداقا ومفهومـا، ففي نحو الانسان كاتب أربع احتمالات: الأول

[408] أما في الشخصية فظاهر وأما في الطبيعية فلأن المحكوم عليه فيها مفهوم واحد غير مندرج تحت عنوان.

[409] لانه يصدق بأمرين كالموضوع الحقيقي فان كان الموضوع الذكري غير العنوان، والموضوع الحقيقي غير ذات الموضوع، وهذا في الشخصية والطبيعية فتجتمعان وتتحدان، وان كان الأول العنوان، والثاني الذات، كما في غيرها فتفترقان، فدقق وانتبه كل الانتباه كى لا تقع في كل الاشتباه.

ان مفهوم الانسان مفهوم الكاتب، الثـاني أن مصـداق الإنسـان مصداق الكـاتب، الثـالث أن مفهـوم الانسـان مصـداق الكـاتب، وليس شــيء منهــا مــراداً في القضــايا المتعارفــة، الرابــع أن مصـداق الانسـان متصـف بمفهـوم الكـاتب، وهـذا هـو المـراد والمقصود بالقضايا المتعارفـة، ومن هنـا يظهـر قـولهم المعتـبر في جـانب الموضـوع الأفـراد وفي جـانب المحمـول المفهـوم، وقولهم: الجمل عبارة عن اتحاد المتغايرين ذهنا في الوجود.

الثالثة: أن كل قضية موجبة أو سـالبة تقتضـي وجـود الموضـوع والمحمول في التصور كما علمت، وأما الوجود في نفس الأمـر فتقتضيه الموجبة فقط، أما للمحمول فوجوداً رابطياً سواء كان له الوجـود المحمـولي أيضـاً نحـو زيـد بصـير[410] أو لا نحـو زيـد ممكن[411]، وأما للموضوع فعلي حسب اقتضاء المحمـول، فـان كـان ممـا يثبت[412] للموضـوع في الخـارج، فلـزم وجـوده فيـه محققاً، وتسمى القضية حينئذ خارجية[413] نحـو الانسـان نـاطق والأربعة زوج وزيد كاتب،

[410] فان البصر كما له وجود لزيد وجودا ارتباطيا كذلك له وجود محقق في نفسه.
[411] فان الامكان ليس له وجود في نفسه، لكونه من الأمور الاعتبارية، ولكنه له وجود رابطي، لثبوته للموضوع..
[412] بأن كانت من الذاتيات للموضوع، أو من لوازمها، أو من العوارض الخارجية، وأشرت بالامثلة اليها.
[413] والفرق بين القضية الخارجية والحقيقية أن موضوع الاولى يجب وجوده في أحد الأزمنة، بخلاف موضوع الثانية، فان الحكم فيها ليس مقصورا على الأفراد الخارجية المحققة بالفعل، بل على الأفراد الخارجية الممكنة الوجود سواء كان موجودا، بالفعل أولا، وعلى الثاني سواء خرج الى الفعل كانسان لم يولد بعد وسيولد اولا كالعنقاء.

أو مقدراً، وتسمى القضية حقيقية كما مثلنا[414] ونحو كل عنقاء طائر، أي كل ما لو وجد كان عنقاء فهو طائر، أو ممــا يثبت في الذهن فلزم وجـوده فيـه محققـاً، بـأن كـان موضـوعه ممكن لا يحتاج وجوده في الذهن الى فرض وجوده في الخارج نحـو كـل انسان حيوان وكل أربعـة زوج وكـل حـادث ممكن الوجـود[415]، وتســمى القضــية حينئـذ ذهنيــة حقيقيــة، أو مقــدرا بــأن كــان موضوعه محالا واحتاج وجـوده ذهنـا الى فـرض وجـوده خارجـا نحو اجتماع النقيضين ممتنع، وتسمى ذهنية فرضــية[416]، وذلــك لأن ثبـوت الشــيء للشــيء في ظـرف فـرع وجـود المثبت لـه وجودا محمولياً في ذلك الظرف، ووجود

<172>

[414] اشرت بقولنا كما مثلنا إلى مادة اجتماعهما، وبزيادة نحو الخ الى مادة افتراق الثانية، ومادة افتراق الأولى نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر مركوبه الموجود بالفعل في الفرس، فبين موجبتهما الكلية عموم من وجه:

[415] المثالان الاولان مادة اجتماعها مع الخارجية والحقيقية، والمثال الاخير مادة افتراقها عنهما، ومادة افتراقهما عنها نحو زيد كاتب وكل عنقاء طائر فبينها وبين الأوليين عموم من وجه أيضا، وهذا بخلاف الذهنية الفرضية، فانها مباينة لكل من القضايا المارة.

[416] وان كان مما يثبت خارجا وذهنا معا كالذاتيات، فيجوز أن تعتبر القضية خارجية وحقيقية وذهنية نحو الانسان ناطق والاربعة زوج.

الثـابت فيـه وجـوداً رابطيـاً[417] سـواء كـان موجـودا بوجـود محمـولي[418] أيضـاً أو لا، وأمـا السـالبة فلا تقتضـي وجودهمـا لأنهما وقعتا في حيز السلب، وصدقه لا يتوقف[419] على تحقـق القيود الواقعة في حيزه كما هو معلوم، ومع ذلك فكل ما أعتبر في الموجبة بحسب انعقادها فهنا معتبر في سالبتها كـذلك[420]، ولذا تتناقضان، وبهذا يندفع التدافع[421]

<173>

---

[417] بمعنى كونه شيئا يصح ربطه بالموضوع ولو كان من الامور الاعتبارية نحو زيد ممكن، فان الامكان، وان كان من الاعتباريات، لكنه قابل للربط بزيد، لانه اذا لاحظت زيدا بحيث لا يجب وجوده ولا عدمه لزم اتصافه بالامكان الخاص.

[418] كما في زيد بصير والقرطاس ابيض أولا كما في زيد ممكن او حادث.

[419] فانك اذا قلت ما شربت اليوم في داري شربة ماء يصدق قولك ان لم تكن لك دار أو كانت ولم يكن فيها ماء أو كان فيه الماء وما شربته.

[420] لان سالبة كل نوع رفع لما اعتبر في موجبته، والا لم يتقابلا فكل ما اعتبر فيها معتبر في سالبتها ايضا.

[421] بيان التدافع أنه اذا صح ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع لزم أن لا تتناقض الموجبة وسالبتها لجواز اثبات الكتابة في قولنا الانسان كاتب للانسان الموجود، ونفيها في ليس الانسان بكاتب عن الانسان المعدوم. وحاصل الدفع هو أن الموضوع الذي لا يقتضيه صدق السالبة هو الموضوع الموجود في ظرف الحكم، ولكن التناقض لا يتوقف على وجود ذلك، بل يتحقق بتوجه النفى في السالبة إلى الموضوع الذهني المنصور المحكوم عليه في الموجبة، وهذا الموضوع الذهني كما هو موجود في الموجبة موجود ومعتبر ذهنا في السالبة فتناقضان.

المشـهور بين قـولهم: موجبـة كـل نـوع وسـالبتها تتناقضـان، وقولهم: صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع.

الرابعـة: ان أداة السـلب الموضـوعة لسـلب المحمـول عن الموضوع قد يعدل لها عن هـذا المعـنى وتجعـل جـزء منهمـا أو من أحدهما، فتسمى القضية حينئـذ معدولـة، فهي امـا معدولـة الطرفين نحو اللا انسان لا كاتب، أو معدولة الموضـوع نحـو اللا انسان غير متطور، أو معدولة المحمول نحـو الانسـان لا حجـرٌ، وغيرها تسمى محصلة نحو الانسـان نـاطق أو ليس بحجـر وقـد تخص المحصلة بالموجبة، وتسمى السالبة بسيطة.

وأما الشرطية المتصلة، فان حكم فيها لعلاقة، وهي مـا يـوجب استلزام المقدم للتالي، كعليتـه لـه نحـو مـتى طلعت الشـمس فالنهار موجود، أو معلوليته له كعكس هذا المثال، أو معلوليتهما لعلة واحدة نحو متى كان الخالد أباً[422] لماجد كان الماجد ابنه، فهي لزومية، والا فاتفاقية نحو متى كان الانسـان موجـودا كـان السماء مرفوعا، فلزم في المتصـلة الموجبـة اللزوميـة أمـران: وقـوع الاتصـال بين المقـدم والتـالي، وكونـه لعلاقـة، بخلاف سالبتها لصدقها اذا لم يكن بينهما اتصال نحو ليس مـتى طلعت الشمس وجد الليل، أو كان ولكن لم يكن لعلاقة نحو ليس متى كان الانسان موجودا كان

[422] فان ابوة خالد: لماجد وبنوة ماجد له معلولتان لعلة واحدة. هي خلق البارى تعالى ما جدا من نطفة معينة، وانما لزم الاتصال حينئذ لانه، متى وجد: المعلول الأول وجدت علته، ومتى وجدت علته، وجد هو مع المعلول الثاني.

السـماء مرفوعـا، وفي الاتفاقيـة أمـران: الأول وقـوع الاتصـال بينهمـا، والثـاني أن يكـون من غـير علاقـة كمـا مثلنـا، بخلاف سالبتها فانها تصدق اذا لم يكن بينهما اتصال، أو كان لعلاقة كما في الموجبة[423] اللزومية.

والشرطية المنفصلة: وهي ما حكم فيها بوقـوع انفصـال نسـبة عن أخـرى أو لا وقـوع انفصـالها عنهـا، أمـا عناديـة: آن كـان الانفصال بينهمـا لـذاتهما كمـان بين النقيضـين[424] نحـو امـا أن يكـون الشـيء انسـانا أو لا إنسـانا، أو اتفاقيـة ان كـان ذلـك بالتصـادف كقولـك للـرومي الأمي: أمـا أن يكـون هـذا أبيض أو كاتبا. [425]

ثم المنفصـلة أن حكم فيهـا بوقـوع الانفصـال أو لا وقوعـه في الصدق والكذب معاً فحقيقية، نحو أما أن يكـون العـدد زوجـاً أو يكون فرداً، وليس أما أن يكون العدد زوجاً أو

[423] فالموجبة اللزومية مباينة لسالبتها وللموجبة الاتفاقية، واخص مطلقا من سالبتها. والسالبة اللزومية أعم مطلقا من الموجبة الاتفاقية، ومن وجه من سالبتها. والموجبة الاتفاقية مباينة لسالبتها، وهذا ظاهر.

[424] وهذا في المنفصلة الحقيقية، أو يكون التركيب من الشيء وأخص من نقيضه كما في مانعة الجمع، نحو إما أن يكون هذا حجرا أو شجرا، لان الحجر أخص من اللاشجر والشجر أخص من اللاحجر، أو يكون التركيب من الشيء وأعم من نقيضه، وذلك في مانعة الخلو نحو اما أن يكون هذا لا حجر او لا شجرا، فان اللاحجر أعم من الشجر واللا شجر أعم من الحجر، ويأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى.

[425] واما أن يكون هذا كاتبا او أسود في مانعة الجمع، واما ان يكون هذا لا كاتبا أو لا اسود لمانعة الخلو.

منقسـماً بمتسـاويين، أو في الصـدق فقـط أي لا في الكـذب فمانعة الجمع، نحو إما أن يكون هذا حجراً أو شجراً، وليس امـا أن يكـون لا حجـراً أو لا شـجراً، أو في الكـذب فقـط أي لا في الصـدق فمانعـة الخلـو، نحـو إمـا أن يكـون هـذا لا حجـراً أو لا شجراً، وليس أما أن يكون حجراً أو شجراً.

فالموجبـة الكليـة من الحقيقيـة، تـتركب من متبـاينين يكونـان الشيء ونقيضه، كالانسـان واللا انسـان، أو الشـيء ومسـاويء نقيضه، كالزوج[426] والفرد، لأنهمـا اللـذان لا يجـوز جمعهمـا ولا رفعهمـا، وسـالبتها الجزئيـة من غيرهما[427] أي من كـل شـيئين بينهما مساواة، أو عموم مطلق، أو من وجه، أو مباينة ولم يكن أحدهما نقيض الآخر ولا مساوياً، ومن مانعة الجمـع تـتركب من شـيئين متبـاينين كـل منهمـا أخص من نقيض الآخـر كـالحجر والشـجر، فانهمـا لا يجـوز جمعهمـا، والا لـزم اجتمـاع النقيضـين[428]، لأن وجـود مفهـوم أخص من النقيض يسـتلزم وجود الأعم، وهو النقيض فيلزم من

[426] نحو دائما إما أن يكون هذا انسانا او لا انسانا، واما أن يكون العدد زوجا او فردا.

[427] نحو قد لا يكون إما أن يكون هذا انسانا او ناطقا، أو انسانا أو حيوانا، أو انسانا أو أبيض، أو حجرا أو شجرا، لان التنافي. بين هذين في الصدق فقط، لا فيه وفي الكذب أيضا.

[428] فانه اذا اجتمع الحجر والشجر، ومعلوم أن وجود الشجر يستلزم وجود اللاحجر فقد حكمت باجتماع الحجر واللا حجر، وهذا حكم بجمع النقيضين.

اجتماع الحجر والشجر اجتماع الحجر واللا حجر، ويجوز رفعهما أذ برفعهما لا يلزم[429] رفع النقيضين، لأن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم، فيجوز انتفاء الحجر والشجر في مادة تكون جديدة فيبقى اللا حجر في ضمنها فلا يلزم رفع الحجر واللا حجر كليهما وكذلك يبقى اللا شجر في ضمنها فلا يلزم رفع الشجر واللا شجر كليهما فيها، وسالبتها الجزئية تتركب من غيرهما[430] أي من كل أمرين بينهما مساواة، أو عموم مطلق، أو من وجه[431]، أو مباينة لكن لم يكن أحدهما أخص من نقيض الآخر كالانسان واللا انسان، ومن مانعة الخلو تتركب من أمرين بينهما عموم من وجه، وكان كل منهما أعم من نقيض[432] الآخر، فانهما لا يجوز رفعهما، والا لزم رفع النقيضين، فان رفع العام يستلزم رفع الخاص، ويجوز جمعهما، اذ لا يلزم من وجود الشيء مع

---

[429] فانه اذا ارتفع الحجر والشجر كما في قرطاس لم يلزم رفع النقيضين، فانه وان ارتفع الحجر لكن لا يرتفع اللا حجر، لان القرطاس لا حجر.

[430] كالانسان والابيض.

[431] نحو قد لا يكون إما أن يكون هذا انسانا او ناطقا، او انسانا أو حيوانا، أو انسانا او ابيض، أو انسانا أو لا أنسانا على معنى انه ليس التنافى في صدقهما فقط بل فيه وفي كذبهما أيضا.

[432] كاللاحجر واللاشجر، فمادة اجتماعهما ورق، ومادة افتراق الاول شجر، وافتراق الثاني حجر، فاذا اجتمعا فلا بأس فيه، واما اذا ارتفعا واللا شجر اعم من الحجر مثلا لزم ارتفاع الحجر واللا حجر، وذلك رفع للنقيضين، فدقق وقس الجانب الآخر.

أعم من نقيضه جمـع النقيضـين، لجـواز تحقـق الأعم في مـادة غير الأخص، وسـالبتها الجزئيـة من غيرهمـا أي من كـل أمـرين بينهما[433] مسـاواة، أو عمـوم مطلـق، أو من وجـه، ولم يكن أحدهما أعم من نقيض الآخر، أو تباين مطلقا، والسـالبة الكليـة من الحقيقية تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الصدق والكذب معا، فتصدق من المتساويين، ومن العام والخاص[434] المطلق، ومن مـواد الموجبـة الكليـة لمـانعتي الجمـع والخلـو، فموجبتهـا الجزئية تصدق من مـادة الموجبـة الكلية[435] الحقيقيـة، والعـام والخـاص من وجـه اللـذين ليسـا مـادة الموجبـة الكليـة لمانعـة الخلو، والسالبة الكليـة من مانعـة الجمـع تحكم بـدوام لا وقـوع الانفصال في الصدق فقط، فتصدق من المتساويين[436]، ومادة الموجبة الكلية الحقيقية ومانعة

[433] نحو قد لا يكون إما أن يكون هذا انسانا او ناطقا، او انسانا او احيوانا، أو انسانا او ابيض، أو انسانا او لا انسانا بمعنى أنه ليس التنافى بينهما في الكذب فقط، بل فيه وفي الصدق ايضا.

[434] نحو دائما ليس أما أن يكون هذا انسانا او ناطقا، وحيوانا أو انسانا، وشجرا أو حجرا، ولا شجرا أو لا حجرا.

[435] نحو قد يكون أما أن يكون الشيء انسانا او لا انسانا، والعدد زوجا أو فردا، والشيء حيوانا او لا انسانا على وضع ناطقية الحيوان، فانه حينئذ لا يجوز جمعهما ولا رفعهما، فقد ظهر أن تحققها في ضمن العام والخاص من وجه انما هو بحسب الظاهر، اذ بحسب الحقيقة الناشئة من ملاحظة الوضع يرجعان إلى المتناقضين كما عرفت.

[436] نحو دائما ليس أما أن يكون الشيء انسانا أو ناطقا، أو انسانا أو لا انسانا، أو لا شجرا أو لا حجرا.

الخلــو، فموجبتهــا الجزئيــة تصــدق من أمــرين بينهمــا عمــوم مطلق[437] أو من وجــه ومن مــواد موجبتهــا الكليــة، والســالبة الكليــة من مانعــة الخلــو تحكم بــدوام لا وقــوع الانفصــال في الكــذب فقــط، فتصــدق من المتســاويين[438]، والعــام والخــاص المطلــق، ومــادة الموجبــة الكليــة للحقيقيــة ومانعــة الجمــع، وموجبتها الجزئية تصدق من أمرين بينهمــا عمــوم[439] من وجــه هذا، وقد تطلق مانعة الجمع على ما حكم فيه بوقوع الانفصــال أو لا وقوعه في الصدق، سواء وجد الانفصال في الكــذب أم لا، ومانعة الخلو على ما حكم فيه بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب، سواء وجد الانفصال في الصدق أو لا، وتســميان مانعــة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الأعم الشمول كل للمعنى السابق والحقيقية.

فوائد:

الأولى: أنه قد تخلو المنفصلة عن المعاني الثلاثة كقولك العالمُ أما أن يعبد الله أو ينفع الناس لجواز جمعهما ورفعهما، وكقــول أهل المعاني: حذف المسند اليه اما لظهوره

---

[437] نحو قد يكون أما أن يكون الشيء حيوانا او انسانا، أو أبيض أو انسانا على وضع صاهليه الحيوان والابيض، وشجرا او حجرا.

[438] نحو دائما ليس أما أن يكون هذا انسانا او ناطقا، او انسانا او حيوانا، أو انسانا او لا انسانا، أو شجرا أو حجرا.

[439] نحو قد يكون أما أن يكون لا شجرا أو لا حجرا، وهذا مادة اجتماعهما مع موجبتها الكلية، أو لا حيوانا أو لا أنسانا على وضع صاهلية الحيوان وهذا مادة افتراقها عنها.

أو اختبـار فطانـة السـامع أو تعظيمـه، فانـه يجـوز جمعهـا اذ لا تزاحم في النكات ورفعها كأن يكون لتمكن الانكار.

الثانيـة: كـل مـا فيـه أداة الانفصـال لا يجب أن تكـون شـرطية منفصلة، بل يجوز أن يكون حمليـة مـرددة المحمـول على أحـد الأوجه الثلاثة، فان قولـك: العـدد امـا زوج أو فـرد، ان أريـد بـه المنافـاة بين نسـبتي العـدد زوج والعـدد فـرد فمنصـلة، أو بين مفهومي الزوج والفرد في الحمـل على العـدد فحمليـة مـرددة المحمـول، ويفـرق بينهمـا لفظـا بتقـديم الموضـوع على أداة الانفصال في الحملية وتأخيره عنها في المنفصلة.

الثالثة: انه كما انقسمت الحملية إلى الشخصـية وغيرهـا كـذلك الشـرطية مطلقـا، الا أنـه لا طبيعيـة هنـا ومـدار التقسـيم على اعتبار زمان المقدم، والوضـع الممكن الاجتمـاع معـه، فـالحكم بوقوع الاتصـال والانفصـال أو لا وقوعهمـا ان كـان على اعتبـار زمــان معين للمقــدم ووضــع معين من أوضــاعه، فالشــرطية شخصـية، نحـو ان جـائني فلان الآن باسـما قبّلت يـده، أو على اعتبار جميع الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع معه فهي كلية، وســورها في الموجبــة المتصــلة، كلمــا، ومهمــا، ومــتى، وفي المنفصــلة، دائمــا، وفي ســالبتهما ليس البتــة، ودائمــا ليس، أو على اعتبار بعضهما فجزئية، وسورها في الموجبـة متصـلة أو لا قد يكون، وفي سالبتهما قد لا يكـون، أو على اهمالهمـا بـأن لم يتعرض للكل أو البعض فهي مهملة، وعلامتها ان، واذا، ولو، في المتصلة، واما، وأو، في المنفصلة هذا.

الرابعة ان طـرفي الشـرطية في الأصـل قضـيتان حمليتـان، أو متصلتان، أو منفصلتان، أو مختلفتان، وهما اما حملية ومتصــلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة، فالاحتمالات بالاختصـار أربعة، وبالتوسط ستة، وبالتفصيل تسعة.

***

الفصل الثاني

في التناقض

اعلم أولا أن التناقض أن كان بمعنى التمانع بين أمرين بأن يقتضي ثبوت كل منهما انتفاء الأخر وبالعكس فلا يجري الا في القضيتين دون المفردين، لأن ثبوت الانسان لزيد يمنع انتفاءه عنه، واما نفس صورة الانسان واللا انسان، بدون الارتباط بموضوع فلا تمانع بينهما. أن ترى جواز تصورهما ذهناً وتحققهما واقعا، وعلى هذا المعنى يقال: نقيض كل شيء رفعه في ذاته. وان كان بمعنى منافاتهما ومخالفة كل للآخر فيجري في القضيتين والفردين، أنه أعم من أن يكون تماما بين أمرين بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهذا هو التناقض المعروف، ويختص بالقضايا نحو هذا عالم هذا ليس بعالم، فلا يجوز جمعهما ولا رفعهما لا بالنسبة الى موضوع موجود ومعدوم، لعدم اقتضاء السالبة وجود الموضوع، أو مخالفة ومجرد منافاة في المفهوم، أي إذا قيس أحدهما الى الأمر كان أبعد عنه، مما سواه، وهذا هو التناقض بمعنى الاختلاف في العدول والتحصيل، فلا يجتمعان في الموجود ولا يرتفعان عنه، ولكنه يرتفعان عن المعدوم، فلا يقال له: هو مختار او لا مختار، لأن القضية الحاصلة هناك موجبة، وتقتضي وجود الموضوع وعلى هذا التعميم يقال: نقيض كل شيء رفعه، أي في ذاته

على الأول وعن الموضوع على الثاني، والمقصود هنـا التنـاقض بالمعنى المختص بالقضايا، وهو اختلاف[440] القضيتين بالايجــاب والسلب بحيث يقتضي صدق أحديهما وكذب الأخـرى لذاتـه، ولا بـد لـه مطلقـا من اتفاقهمـا في النسـبة بين بين، ويـندرج فيـه الاتفاق في الأمور الثمانيـة المشـهورة وغيرهـا، ومن اختلافهمـا في الكم ان كانتا محصورتين لكذب الكليتين، وصدق الجزئيـتين في ما كان المحكوم عليه أعم من المحكوم به نحو كل حيــوان انسان ولا شـيء من الحيـوان بانسـان، وبعض الحيـوان انسـان وبعض الحيـوان ليس بانسـان، فنقيض الموجبـة الشخصـية هـو السالبة الشخصية، ونقيض الموجبة الكلية هو السالبة الجزئيــة، ونقيض الموجبة الجزئية هـو السـالبة الكليـة، وبـالعكوس، وقـد علم أن المهملة في قوة الجزئية.

<183>

---

[440] الاختلاف جنس، والاضـافة إلى القضـيتين فصـل يخـرج عنـه اختلاف المفردين والمفرد والقضية، وقوله بالايجاب والسلب فصل آخـر يخـرج منه اختلافهما بالحمل والشرط، أو بالعدول والتحصيل ونحوهما، وقولـه بحيث يقتضي آه فصل آخر يخرج عنه اختلافا بهما لكن لا بحيث يقتضى ذلـك، بـل تبقيـان صـادقتين نحـو بعض الحيـوان انسـان وبعضـه ليس بانسـان، او كـاذبتين نحـو كـل حيـوان انسـان ولا شـيء من الحيـوان بانسان، وقوله لذاته فصل آخر احتراز عن اختلافهما بحيث يـوجب ذلـك لكن لا لذات الاختلاف، بل بواسطة مساواة المحمولين نحو زيد انسـان وزيد ليس بناطق، أو لخصوص المادة نحو كل انسان حيـوان ولا شـيء من الانسان بحيوان، اذ لو لم يكن هذا الاقتضاء لخصوصها لزم في كـل كليـتين مختلفـتين بـالكيف متحـدتي الطـرفين صـدق احـديهما وكـذب الأخرى، وليس كذلك كما عرفت.

الفصل الثالث

في العكس

وهو اما عكس مستو أو عكس نقيض، أما عكس المستوى فهو جعل المحكوم عليه[441] محكوما به وبالعكس مـع بقـاء الصـدق والكيف، يعني أنـه اذا كـان الأصـل صـادقا كـان العكس صـادقا باقيا على ايجاب الأصل ونفيه، وامـا بقـاء الكـذب فليس بلازم، وذلك لأن العكس لازم للأصل وصـدق الملـزوم يسـتلزم صـدق اللازم مسـاويا لـه أو أعم منـه، وأمـا كذبـه فلا يسـتلزم اللازم لجواز كونه أعم منـه، ورفـع الخـاص لا يسـتلزم رفـع العـام، ثم المنفصلة مطلقاً، والمتصلة الاتفاقيـة لا اعتبـار بعكسـهما لعـدم امتياز جزئيهما بالطبع[442]

<184>

---

[441] أي جعل وصف الموضوع وصف المحمول وبالعكس في الحملية واما ذات الموضوع فباق في محله لكن يعتبر في العكس في قالب وصف المحمول السابق، فلا يرد أنه لما جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوع لا بد أن يراد من الموضوع المفهوم فتصير القضية منحرفة وهي غير معتبرة.

[442] يعني أن مقدم المتصلة اللزومية متميز طبعا عن تاليها، بكونه ملزوما له، وربما يكون الشيء ملزوما لشيء ولا يكون لازما له كما في قولك متى كان الشيء انسانا كان حيوانا، فان الانسان ملزوم للحيوان كليا وليس لازما له كذلك، وأما الطرفان في المتصلة الاتفاقية فهما أمران متقارنان بالتصادف والاتفاق، بدون علاقة بينهما، فلا يكون بينهما تمايز طبعى. وكذلك الطرفان في المنفصلة عنادية أولا، فانهما متعاندان ذاتا او اتفاقا. ولا امتياز لشيء منهما عن الآخر في ذلك فلا فائدة في اعتبار العكس لهما.

والشخصـية في حكم الكليـة، والمهملـة في قـوة الجزئيـة، فلم يبق الا المحصورات الأربع، من الحمليات، والمتصـلة اللزوميـة، فالموجبة مطلقا لا تنعكس كلية لتخلفها في مـا كـان المحكـوم عليه أخص من المحكوم به فيه، حيث يصدق كل انسان حيـوان ومـتى كـانت الشـمس طالعـة كـان العـالم مضـيئاً، ولا يصـدق عكسهما كلياً، بـل تنعكس جزئيـة، فيصـدق في عكس المثـالين بعض الحيوان انسـان وقـد يكـون اذا كـان العـالم مضـيئاً كـانت الشمس طالعة، والسالبة الكلية تنعكس الى نفســها، فعكس لا شيء من الانسان بأسد لا شـيء من الأسـد بانسـان، ولهم في اثبات العكس طرق: منها الافتراض: وهو فرض ذات الموضــوع للأصل شيئاً معيناً، وحمل وصف الموضوع عليه ايجابا فحصــلت قضية، ثم حمل وصف المحمول عليه كمـا في الأصـل ايجابـا أو سلبا وهذه قضية ثانية فحصـلت مقـدمتان يتـألف منهمـا أو من احديهما مع مقدمـة أخـرى مُسَـلّمةٍ قيـاس من الشـكل الثـالث منتج للعكس أو لملزومه، وهـذا الطريـق مختص باثبـات عكس الموجبات والسوالب الموجهة المركبة، للزوم وجـود الموضـوع حتى يفرض شيئاً معيناً، وهو انما يتحقق فيهمـا. ومنهـا الخلـف: وهو دليل مركب من قياس اقتراني شـرطي وقيـاس اسـتثنائي مقدمته الشرطية نتيجة القياس الأول، تقرير هما لو لم يصــدق العكس لصدق نقيضه، ولو صدق نقيضـه لـزم المحـال، فلـو لم يصدق العكس لزم المحـال، لكن المحـال باطـل، فعـدم صـدق العكس باطل، وصـغرى القيـاس الأول والاسـتثنائية في الثـاني بديهيتان،

وكبرى الأول وشـرطية الثـاني نظريتـان، واثباتهمـا بضـم نقيض العكس الى الأصل لينتظم قياس من الشكل الأول منتج لنتيجة كاذبة منشأها نقيض العكس لا غير[(443)]. ومنها دليل العكس بـأن يعكس نقيض العكس المطلوب ليحصل ما ينافي الأصل ويرجع هذا أيضا الى قياسين، بأن نقـول لـو لم يصـدق العكس لصـدق نقيضه، ولو صدق نقيضه، صدق عكس نقيضـه، فلـو لم يصـدق العكس، الصدق عكس نقيضه، لكن صدق عكس نقيضه باطـل، فعدم صـدق العكس باطـل، ومقـدمتا القيـاس الأول والمقدمـة الشرطية من الثاني بديهية، وأمـا المقدمـة الاسـتثنائية فنظريـة تثبت بمنافــاة عكس نقيض العكس للأصــل المســلم. وهــذان الطريقــان يجريــان في اثبــات عكس كــل قضــية مطلقا[(444)]، والسالبة الجزئية لا عكس لها هنا، لتخلفه في ما كان المحكـوم عليه فيه أعم من المحكوم به، فانه يصدق بعض الحيــوان ليس بانسان، ولا يصدق عكسه، والتخلف دليـل عـدم الانعكـاس، لأن العكس يجب اطراده، لأنه لازم للأصل واللازم لا يقبل التخلف.

وأما عكس النقيض، فهو عند القدماء جعل نقيض

(443) لان القياس من الشكل الأول، وهو بديهي الانتاج، والأصل مسلم الصدق، فثبت أن الفساد انما نشأ من نقيض العكس، فيكون هو باطلا والعكس حقا.

(444) بشرط أن يكون لنقيض العكس عكس، لا في غيره، فلا يجرى في اثبات عكس النقيض للموجبة الكلية، لان نقيضها سالبة جزئية ولا عكس لها، فتامل.

المحكوم عليه محكوما به ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع بقاء صدق الأصل وكيفه، وحكم الموجبات هنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس، فالموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية، فعكس كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان، والموجبة الجزئية لا عكس لها، لتخلفه في ما كان نقيض المحكوم به أخص مطلقا من المحكوم عليه، نحو بعض الحيوان لا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان لا حيوان، والسالبة مطلقا تنعكس سالبة جزئية، فعكس قولنا لا شيء من الموجود بمعدوم قولنا ليس بعض اللا معدوم بلا موجود لا كلية لتخلفها في عكس[445] لا شيء من الانسان بفرس لكذب لا شيء من اللا فرس بلا انسان.

وأما عند الأخراء: فهو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء صدق الأصل دون كيفه، وحكم الموجبات هنا كماً وانعكاساً حكم السوالب في عكس المستوي وبالعكس، فالموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية فعكس قولنا كل انسان حيوان لا شيء من اللا حيوان بانسان، والموجبة الجزئية لا عكس لها، لتخلفه في بعض الحيوان لا انسان فانه صادق مع كذب ليس بعض الانسان بحيوان، والسالبة مطلقا تنعكس على موجبة جزئية، فعكس

[445] أي انه وان لم يتخلف في عكس المثال المار آنفا، وهو المركب من النقيضين، أو من الشيء ومساوى نقيضه، لكنه يتخلف في ما إذا كان الطرفان متباينين، وليس شيء منهما نقيضا للاخر، ولا مساويا لنقيضه، وذلك كالانسان والفرس.

لا شيء من الانسان بحجـر أو ليس بعض الانسـان بحجـر بعض اللا حجر انسان، لا الى موجبة كلية لتخلفها في نحو هذا المثـال الكذب كل لا حجر انسـان هـذا في الحمليـات، وأمـا الشـرطية المتصلة اللزومية فلا عكس لما عدا الموجبـة الكليـة منهـا على رأيهم.

<188>

الباب الرابع

في مقاصد التصديقات

أعني الدليل ويرادفه الحجة: وهو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يستلزم التصديق به التصديق[446] بقضية أخرى، وهي النتيجة وتسمى مطلوباً ومُدّعىً، سواء استلزمها في نفس الأمر كليا بالذات، أو بواسطة مقدمة أجنبية[447] أو غريبة[448]، أو جزئيا، فأقسامه أربعة:

القسم الأول – القياس

وهو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا[449] يستلزم قولا آخر استلزاماً كلياً[450] بالذات، وهو استثنائي واقتراني.

<189>

---

[446] وكل من التصديقين أعم من اليقين كما في الدليل البرهانى ومن الجهل المركب، والتقليد، والظن، كما في سائر الصناعات.

[447] وهي مقدمة خارجة من الدليل، وغير لازمة لشيء من المقدمات المأخوذة.

[448] وهي مقدمة خارجة عن الدليل الازمة في كل مادة لاحدى مقدما ته المغايرة حدودها لحدودها، لانها عكس نقيض لها.

[449] زدته تبعا للعلامة مولانا اسماعيل الگلنبوى ادخالا للقياس المركب، فان تعريف القياس كما يصدق على القياس البسيط يصدق على مجموع القياس المركب بالنظر إلى النتيجة الأخيرة وان لم يصدق على ما عدا القياس الأخير منه بالنظر اليها.

[450] خرج بقولنا كليا الاستقراء والتمثيل، وبقولنا بالذات الدليل المستلزم للنتيجة بواسطة مقدمة اجنبية كقياس المساواة أو مقدمة غريبة كالدليل المستلزم لها بواسطة عكس نقيض احدى مقدمتيه، فليس المراد به نفى الواسطة في الثبوت، لان انتفائها بين كل قياس ونتيجته غير معلوم، بل المراد نفى الواسطة في الإثبات، لكن لا مطلقا، بل خصصوها عرفا بالمقدمة الاجنبية والغريبة، والا فما عدا القياس الاستثنائي والشكل الأول من القياس الاقتراني محتاج اليها كما لا يخفى.

أما الاستثنائي: فهو مـا اشـتمل على مـادة النتيجـة وهيئتها[451]، ويسـمى حينئـذ بالاسـتثنائي المسـتقيم، أو على مادتهـا وهيئـة نقيضـها، ويسـمى حينئـذ بالاسـتثنائي الغـير المسـتقيم، ووجـه تسـميته بالاسـتثنائي اشـتماله على أداة الاسـتثناء أعـني لكن غالبا، ويتركب من مقدمتين: أوليهما شرطية دائمـا، متصـلة، أو منفصـلة، أحـد جزئيهـا النتيجـة، أو نقيضـها، وتسـمى عرقـا بالمقدمة الشرطية، وثانيتهمـا حمليـة أن تـركبت الشـرطية من حمليتين، نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجـود، لكنهـا طالعة، ينتج أن النهار موجود، وشرطية أن تركبت المقدمـة من شرطيتين، نحو كلما ثبت أنه متى وجد الطلوع وجد النهار، ثبت انه متى لم يوجد النهـار لم يوجـد الطلـوع، لكنـه ثبت أنـه مـتى وجد

<190>

[451] المراد بها صورتها حكما لا حقيقة، والا فالنتيجة أو نقيضها جزء من المقدمة الشرطية، وجزء القضية ليس قضية حقيقة بالفعل، مثل النتيجة، لارتباطه بغيره فلا تحصل القضية الا بالمجموع ثم لا يوجد الاشتمال على هيئة النتيجة في قياس استثنائي مقدمته الشرطية مانعة الجمع، كما لا يوجد الاشتمال على هيئة نقيضها في قياس استثنائي مقدمته الشرطية مانعة الخلو، وأما القياس الاستثنائي الذي مقدمته الشرطية منفصلة حقيقية، فيوجد فيه الاشتمال على النوعين كالقياس الاستثنائى الذي مقدمته الشرطية متصلة.

الطلوع وجد النهـار، فثبت انـه مـتى لم يكن النهـار موجـوداً لم تكن الشمس طالعة، وشرطية تـارة وحمليـة أخـرى أن تـركبت من شـرطية وحمليـة، مثـال الأولى كلمـا ثبت أنـه مـتى كـانت الشمس طالعة كان النهـار موجـوداً، ثبت أن وجـود النهـار لازم لطلوع الشمس، لكنه متى كـانت الشـمس طالعـة كـان النهـار موجـودا، فثبت أن وجـود النهـار لازم لطلـوع الشـمس، ومثـال الثانية كلما ثبت أنه مـتى طلعت الشـمس وجـد الليـل، فوجـود الليــل لازم لطلــوع الشــمس، لكنــه ليس وجــود الليــل لازمــا لطلوعها، فلم يثبت أنه متى طلعت الشمس وجد الليـل، وهـذه المقدمـة الاسـتثنائية سـميت واضـعة ان حكمت بعين[452] أحـد جــزئي المقدمــة الشــرطية، ورافعــة ان حكمت بنقيضه[453]، واستثنائية دائمـا لمـا مـر، وقـد يقـال لهـا الصـغرى، وللمقدمـة

---

[452] وذلك في قياس استثنائي شرطيته متصلة وحكمت الاستثنائية بعين المقدم، أو منفصلة حقيقية وحكمت هي بعين المتقدم أو التالي، أو منفصلة مانعة الجمع وحكمت هي بعين المقدم أو التالي. ولا تأتي في قياس استثنائي شرطيته منفصلة مانعة الخلو، لان الوضع فيها عقيم غير منتج.

[453] وذلك في قياس استثنائي شرطيته متصلة وحكمت الاستثنائية برفع التالي او منفصلة حقيقية وحكمت هي برفع المقدم او التالي، او منفصلة مانعة الخلو وحكمت هي برفع المقدم أو التالي. ولا يأتي في قياس استثنائي شرطيته منفصلة مانعة الجمع، لان الرفع فيها عقيم غير منتج.

الشرطية الكبرى، لأنها كجزئها هذا، وشرط انتاجه كون[454] المقدمة الشرطية موجبة مطلقا،

<191>

ولزومية إن كانت متصلة، وعنادية ان كانت منفصلة، وكليتها أو كلية المقدمة الاستثنائية باعتبار الأزمان والأوضاع، الا اذا اتحدتا في الوقت والوضع، نحو أن جاء الطبيب الآن ومعه الدواء لتداويت، لكنه جاء كذلك، ثم ان كانت المقدمة الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، والاستثنائي مستقيم، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، والاستثنائي غير مستقيم، نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود، أو لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة، وذلك لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم مساويا كان أو أعم، ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم كذلك، ولا ينتج

<192>

---

[454] أما ايجاب المقدمة الشرطية، فلأنها لو كانت سالبة أفادت سلب اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة، ولا يلزم من وجود او انتفاء أحد أمرين لم يكن بينهما لزوم او انفصال، وجود الآخر ولا انتفاءه، واما اللزوم او العناد، فلأن سوغ القياس الاستثنائي لتحصيل التصديق بأحد جزئي الشرطية أو نقيضه، ففي ما اذا كانت اتفاقية لزم الدور، وذلك لان التصديق بالقضية الاتفاقية موقوف على التصديق بكل من جزأيها قبل التركيب، فلو توقف التصديق به عليها لزم الدور، وأما كلية احدى المقدمتين، فلأنه لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون الحكم في المقدمة الشرطية باللزوم او العناد في بعض الازمنة وعلى بعض الاوضاع، والحكم في المقدمة الاستثنائية باعتبار بعض زمان آخر وعلى بعض الاوضاع المخالفة لتلك الأوضاع، فلا يحصل العلم بالنتيجة. ثم ان كلية المقدمة الشرطية، وكذا المقدمة الاستثنائية ان كانت شرطية ايضا، فباعتبار الأزمان والاوضاع، وهذا ظاهر. وأما كلية المقدمة الاستثنائية ان كانت حملية فيجب اعتبار الزمان والوضع فيها لكونها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه، فيكون حينئذ تابعا لها في كليتها باعتبارهما، فتنبه.

رفع المقدم رفع التالي، ولا وضع التالي وضـع المقـدم، الجـواز أن يكون اللازم أعم، ولا يسـتلزم رفـع الخـاص رفـع العـام، ولا وضع العام وضع الخاص، وان كانت منفصـلة حقيقيـة، فاسـتثناء عين كل من المقدم والتالي ينتج نقيض الآخر، والاستثنائي غــير مسـتقيم، واسـتثناء كـل منهمـا ينتج عين الآخــر، والاسـتثنائي مسـتقيم، وذلـك لأن وجـود أحـد الأمـرين المتناقضـين يسـتلزم انتفاء الآخر، كما أن انتفاء احـدهما يسـتلزم وجـود الآخـر، نحـو دائما أما أن يكون العدد زوجاً أو فـرداً، لكنـه زوج فليس بفـرد، أو لكنه فرد فليس بزوج، أو لكنه ليس بزوج فهو فـرد، أو لكنـه ليس بفرد فهو زوج. أو منفصلة مانعة الجمع، فاستثناء عين كل منهما ينتج نقيض الآخر، لامتنـاع جمعهمـا معـاً، والقيـاس حينئـذ استثنائي غير مستقيم، ولا ينتج رفع أحدهما وضـع الآخـر، لعـدم امتناع رفعهما، نحـو دائمـاً إمـا أن يكـون هـذا الشـيء حجـراً أو يكـون شـجراً، لكنـه حجـر فليس بشـجر، أو لكنـه شـجر فليس بحجر. أو منفصلة مانعة الخلو، فاستثناء نقيض كـل منهمـا، ينتج عين الآخر، لامتناع الخلو، والقياس اسـتثنائي مسـتقيم، ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر، لعدم امتناع جمعهما، نحو دائماً إمــا أن يكون هذا لا حجراً أو يكون لا شجراً، لكنه ليس بلا حجـر فهـو لا شجر، أو لكنه

ليس بلا شجر فهو لا حجـر، فللأقيسـة من الاسـتثنائي عشر[455] نتائج.

وأما القياس الاقتراني: فهو ما اشتمل على مادة النتيجـة فقـط كقولنـا: الانسـان مسـتعد للعلم بالصـناعات، وكـل مسـتعد لـه متطور، فالانسـان متطـور، سـمي بـالاقتراني، لاقـتران أجزائـه بواو العطف، ويسمى المحكـوم عليـه في النتيجـة حـداً أصـغر، والمحكوم به فيها حداً أكبر، والمكـرر معهمـا في القيـاس حـدأ أوسـط، والمقدمـة الـتي فيهـا الأصـغر من مقـدمتي القيـاس صغرى، والتي فيها الأكبر كبرى، ويسمى القياس باعتبار الهيئـة الحاصلة له من اقتران الأوسط بالأصغر والأكبر شكلا، وباعتبـار الايجاب والسلب في المقدمتين والكلية والجزئيـة فيهمـا ضـرباً وقرينة.

<194>

[455] ثنتان في ما كانت المقدمة الشرطية متصلة، واربع في ما كانت منفصلة حقيقية، وثنتان في ما كانت مانعة الجمع، وثنتان في ما كانت مانعة الخلو، والاحتمالات القريبة تقتضى أن تكون ستة عشر، لاحتمال كل منها الاربع نتايج، ففى ما اذا كانت الشرطية متصلة باعتبار انتاج وضع كل من الجزئين لوضع الآخر ورفعه لرفعه، وفي ما اذا كانت منفصلة، فباعتبار احتمال انتاج وضع كل لرفع الآخر ورفع كل لوضع الاخر، ولكن سقط في كل منها غير الحقيقية ثنتان، وبقيت ثنتان، واما فيما كانت المنفصلة حقيقية فتحققت فيها النتائج الاربع كما عرفت.

الأشكال

فالأشكال أربعة: لأن الأوسط ان كان محكوما بـه في الصـغرى ومحكوما عليه في الكـبرى فهـو الشـكل الأول، أو محكومـا بـه فيهما فهو الثاني، أو محكوما عليه فيهما فهو الثـالث، أو بعكس الأول فهـو الرابـع، والضـروب المحتملـة لكـل شـكل باعتبـار استعمال المحصـورات الأربـع الـتي عليهـا الاعتبـار سـتة عشـر ضرباً حاصلا من ضرب كل من المحصورات الأربـع صـغرى في كلها كبرى، لكن يسقط من كل شـكل حسـب مـا اشـترط فيـه بعض، ويبقى بعض كما ستعرفه ان شاء الله تعالى.

اما الشكل الأول فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى، وكما كلية الكبرى، والا فلا ينتج، أما اذا كانت صغراه سالبة، فلأنه لما كـان الأوسـط موضـوعا في الكـبرى، وذات الموضـوع وجب اتصـافه بوصفه بالفعل عند الشيخ كما عـرفت كـان الحكم فيهـا بـالأكبر ايجابا أو سلبا على ما اتصف بالأوسط وثبت هو له بالفعل، واذا كانت الصغرى سالبة لم يدخل[456]

<195>

---

[456] وانظر إلى قولنا لا شيء من الانسان بأسد وكل أسد مفترس، لتعلم انه حكم بالافتراس على كل ما هو متصف بالاسدية بالفعل، ولما لم يدخل أفراد الأصغر في الأوسط لكون الصغرى سالبة لم يلزم الحكم بالافتراس على الأصغر وهو الانسان.

ذات الأصغر في الأوسط فلم يتعد الحكم بالأكبر عليه اليه، وأما ان كـانت كـبراه جزئيـة، فلأنـه اذا كـان الأوسـط [457] أعم من الأصغر جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر، غــير البعض المحكوم به على الأصـغر، فلا يتحقـق انـدراج ذات الأصـغر في موضـوع الكـبرى حـتى يحصـل الانتـاج، فسـقط بالشـرط الأول ثمانيــة أضــرب حاصــلة من ضــرب الصــغريين الســالبتين في الكبريات الأربع، وبالثاني أربعة من الثمانية الباقية الحاصـلة من ضــرب المغــردين الموجبــتين في الكــبريين الجزئيــتين، وبقيت ضروبه أربعة منتجة للمحصورات الأربع مرتبة على وفق تـرتيب شرف الضروب والنتائج.

الأول: موجبتان كليتان، والنتيجة موجبة كليـة، نحـو كـل انسـان حيوان وكل حيوان جسم نام فكل انسان جسم نام.

الثاني: كليتان والكبري سـالبة والنتيجـة سـالبة كليـة. نحـو كـل انســان حيــوان ولا شــيء من الحيــوان بحجــر فلا شــيء من الانسان بحجر.

<196>

[457] وانظر إلى قولنا كل حيوان جسم نام وبعض الجسم النامى نبات، لتعلم أن الحيوان المحكوم عليه بالجسم النامى لم يدخل في الجسم النامي المحكوم عليه بالنبات، فلا يسرى الحكم بالنبات على الجسم النامى إلى الحيوان الواقع أصغر.

الثالث: موجبتان والصغرى جزئية، والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض الانسان عالم وكل عالم له شأن فبعض الانسان له شأن.

الرابع: مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية، نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد.

وأما الشكل الثاني - فشرط انتاجه كيفاً اختلاف المقدمتين، وكماً كلية الكبرى، والا فلا ينتج، أما اذا اتفقتا كيفاً، فلأنه لا يلزم من ثبوت الأوسط لأمرين أو سلبه عنهما ثبوت أحد الأمرين للآخر أو سلبه عنه، كما يظهر من قولنا كل انسان حيوان وكل فرس أو كل ناطق حيوان، ومن قولنا لا شيء من الانسان بأسد ولا شيء من الناطق أو من الطائر بأسد، أي أن الحق في الموجبتين وكذا في السالبتين الايجاب تارة والسلب أخرى، وأما اذا كانت الكبرى جزئية فلأنه يجوز أن يكون الأكبر المسلوب عنه الأوسط أعم من الأصغر فلا يفيد السلب، كما يظهر من قولنا كل انسان ناطق، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغير بين الموجبتين في الكبريين الموجبتين، والصغريين السالبتين في الكبريين السالبتين، وبالشرط الثاني أربع من الثمانية الباقية بضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية، وضرب الصغر بين السالبتين في الكبرى

الموجبة الجزئية، فضروبه المنتجة للسالبتين المرتبة على وفـق شرف[458] الصغريات أربعة:

الأول: كليتان والصغرى موجبة، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر.

الثاني: كليتان والصغرى سالبة، نحو لا شيء من الانسان بجماد وكل حجر جماد فلا شـيء من الانسـان بحجـر، وينتجـان سـالبة كلية بالخلف، وتقريره لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها، ولــو صدق نقيضها لزم الفسـاد، لكن الفسـاد باطـل، وبيـان الكـبرى بضم نقيض النتيجة صـغرى لايجابـه الى كـبرى القيـاس لكليتهـا فيحصل قياس[459] من الشكل

<198>

---

458) اكتفينا باعتبار شرف الصغرى خلافا لمن اعتبر شرف النتايج أيضا، لان الاول مطرد دون الثاني. ثم أنه لم يلاحظ هنا شرف الكبرى ليجعل الضرب الأول ثانيا والرابع ثالثا، لان الصغرى هنا موافقة لصغرى الشكل الأول في قران الاوسط بالاصغر، بخلاف الشكل الثالث لمناسبة كبراه لكبراه.

459) تقريره بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان، وهذه النتيجة تناقض الصغرى المسلمة في الدليل، وهي قولنا كل انسان حيوان، ثم هذا الفساد لم ينشأ من هيئة الدليل، لانها على الشكل الأول، ولا من الكبرى، لكونها مسلمة، بل من نقيض النتيجة فيكون النقيض، باطلا والنتيجة حقة، وهو المطلوب.

الأول منتج لما ينـاقض صـغري القيـاس المُسَـلّمة، وبعكس[460] المقدمة السالبة وحدها في الضرب الأول، ومع عكس الـترتيب ثم عكس النتيجة في الضرب الثاني.

الثالث: مختلفتان كماً وكيفاً والصغرى موجبة جزئيـة نحـو بعض الحيـوان انسـان ولا شـيء من الأسـد، بانسـان فبعض الحيـوان ليس بأسد.

الرابع: كذلك والصغرى سالبة جزئيـة، نحـو بعض الحيـوان ليس بناطق وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ليس بانسـان، ينتجـان سـالبة جزئيـة بـالخلف فيهمـا وبعكس الكـبرى في الأول منهـا فقط[461].

<199>

---

[460] ودليل العكس هنا قياس استثنائى مستقيم حكم فيه بوضع المقدم فيه، تقريره كلما صدق الضرب الاول او الثاني من الشكل الثاني انتظم قياس معلوم الانتاج للنتيجة المطلوبة او لما ينعكس اليها بضم احدى مقدمتى الضرب على عكس الأخرى مستويا أو بعكس المقدمتين بعد عكس احديهما مستويا أو بدونه لكن المقدم حق فكذا التالي.

[461] أي لا في الثاني منهما أعنى الضرب الرابع، وذلك لان صغراه سالبة جزئية لا تصلح للشكل الأول وكبراه موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية لا تصلح لكبراه.

وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين، أما الأول فلأنه لما كان الأوسط موضوعا في الكبرى والحكم بالأكبر على ما أتصف بالأوسط فمتى لم يرتبط الأصغر به ايجابا لم تحصل الملاقاة بينهما، ولم يندرج الأصغر فيه، ولم يسر الحكم بالاكبر على الأوسط اليه، وأما الثاني فلأنه اذا كان الاوسط أعم من الأصغر جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير. البعض المحكوم عليه بالاكبر، فلا يتحقق الاندراج، ولا يحصل الانتاج، كما يظهر من قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان أسد، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب كما عرفت في الشكل الأول، وبالثاني اثنان من الثمانية الباقية الحاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الجزئيتين، فضروبه المنتجة للجزئيتين المرتبة على وفق ترتيب شرف[462] الضروب أو النتايج أو الكبرى ستة:

الأول[463]: موجبتان كليتان، والنتيجة موجبة جزئية،

<200>

[462] أشرت بالترتيب الى الاقدم عند التعارض هذا، وكلمة أو لمنع الخلو فيجوز جمع مراتب الشرف.

[463] تقديمه على ما عدا الثالث والرابع لشرف الضرب فقط، وعلى الثالث لشرف الصغرى، وعلى الرابع لشرف الكبرى ايضا.

لا كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

الثاني كليتان[464] والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة جزئية لما مر، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد.

الثالث[465]: موجبتان والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية، وانتاج هذه الثلاثة بعكس الصغرى.

الرابع[466]: موجبتان والكبرى[467] جزئية، ينتج موجبة جزئية بعكس الكبرى مع عكس[468] الترتيب والنتيجة[469].

<201>

[464] قديمه على الثالث والخامس لشرف الضرب فقط، وعلى الرابع والسادس لشرف الكبرى ايضا.
[465] تقديمه على الرابع لشرف الكبرى فقط، وعلى الخامس والسادس للامور الثلاثة.
[466] تقديمه على الخامس لشرف الضرب والنتيجة، وعلى السادس للامور الثلاثة.
[467] نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.
[468] أي جعل الصغرى كبرى وجعل الكبرى صغرى.
[469] لان الحاصل من القياس بعد العكسين يكون عكسا للنتيجة المطلوبة فيجب عكسها ليحصل المطلوب.

الخامس[470]: مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة[471] كلية، ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى.

السادس: منهما والكبرى سـالبة[472] جزئيـة، ينتج سـالبة جزئيـة بالخلف فقط، ويجري ما عداه أيضاً، وتبين كبرى[473] دليله بضم نقيض النتيجـة بالكبرويـة لكليتـه الى الصـغرى لايجابهـا، لينتظم قيــاس من الشــكل الأول منتج لأخص من نقيض الكــبرى في الأولين ولنقيضها في البواقي.

وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصـغرى، أو اختلافهمـا كيفـاً مـع كليـة احـديهما، والا لكـانت المقدمتان سالبتين مطلقاً، أو موجبتين مع جزئيـة الصـغرى، أو مختلفتين كيفاً وجزئيتين معاً، ولا يلزم الانتاج لهـا قطعـاً، وذلـك لأنه لا يلزم من سلب شيء عن الأوسـط وسـلب الأوسـط عن آخر سلب بينهما[474] ولا ايجاب، كما في

<202>

[470] تقديمه على السادس للأمور الثلاثة.
[471] والصغرى موجبة جزئية.
[472] أى والصغرى موجبة كلية، نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بعالم فبعض الحيوان ليس بعالم.
[473] مثلا في الضرب الاول نضم نقيض النتيجة أعني لا شيء من الحيوان بناطق إلى الصغرى، فنقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق فلا شيء من الانسان بناطق، وهذه السالبة الكلية أخص من السالبة الجزئية أعني بعض الانسان ليس بناطق، وهذه نقيض الكبرى كما هو ظاهر.
[474] اي بين الأمرين المسلوب اولهما والمسلوب عنه آخرهما، أعني بهما الأصغر والاكبر.

لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق أو الفـرس[475] بحجر، وكذا لا يلزم من ثبوت أمر للأوسـط الأعم جزئيـاً وحمـل الأوسط على آخر مطلقاً ايجاب بينهما ولا سلب، كمـا في بعض الحيوان انسـان وكـل نـاطق أو أسـد حيـوان[476]، وكـذا اذا ثبت شيء للأوسط جزئياً وسلب الأوسـط عن آخـر كـذلك، كمـا في بعض الحيوان انسان وبعض الجسم أو الحجر ليس بحيوان[477]، فسقط بنـاء على الشـرط الأول بـالأمر الأول اثنـا عشـر ضـربا حاصلا من ضرب الصغريين الموجبتين في الكـبريين السـالبتين والصغريين السالبتين في الكبريين مطلقاً، وبـالأمر الثـاني منـه اثنان من الأربعة الباقية بضرب الصـغرى الموجبـة الجزئيـة في الكـبريين الموجبـتين، وعلى الشـرط الثـاني بـالأمر الأول منـه ضــربان حاصــلان من ضــرب الصــغرى الموجبــة الجزئيــة في الكــبرى الســالبة الجزئيــة وبــالعكس فبقيت ســتة أضــرب، والمجموع المنتج لما عدا الموجبة الكلية ثمانية.

الأول: موجبتان كليتان، والنتيجة موجبة جزئيـة، التخلـف الكليـة في ما كان الأصغر فيه أعم من الأكبر، نحـو كـل حيـوان جسـم وكل ناطق حيوان والنتيجة بعض الجسم ناطق.

[475] فان الحق في الأول ايجاب وفي الثاني السلب، والنتيجة لا بد أن تكون ذات جهة واحدة، والا فلا تكون الازمة.
[476] فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ومثال النتيجة اللزوم باحدى الجهتين
[477] فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب.

الثاني: موجبتان والكبرى جزئية، والنتيجة كذلك، نحو كل حيوان جسم وبعض النامي حيوان فبعض الجسم نامٍ.

الثالث: كليتان والصغرى سالبة، والنتيجة سالبة كلية، نحو لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان فلا شيء من الحجر بناطق، وانتاج هذه الثلاثة بعكس الترتيب، ليرتد الى الشكل الأول المنتج لما ينعكس إلى النتيجة المطلوبة، ودليل الخلف المبين كبراه بضم نقيض النتيجة في الأولين الى الصغرى، وفي الثالث الى الكبرى لينتظم قياس من الشكل الأول منتج لما ينعكس على ما ينافي المقدمة الأخرى.

الرابع: كليتان والكبري سالبة، ينتج سالبة جزئية، الا كلية لما تقدم، نحو كل انسان جسم ولا شيء من الأسد بانسان فبعض الجسم ليس بأسد، وانتاجه بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الأول..

الخامس: من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية، ينتج سالبة جزئية، بعكس كل منهما أيضاً.

السادس منهما والصغرى سالبة جزئية، ينتج سالبة جزئية، بعكس الصغرى، ليرتد الى الشكل الثاني.

السابع منهما والصغرى موجبة كلية، ينتج سالبة جزئية، نحو كل انسان حيوان وبعض الأسد ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بأسد، وانتاجه بعكس الكبرى، ليرتد الى الشكل الثالث.

الثامن منهما والصغرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة جزئية، نحــو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحيوان انسان فبعض الحجر ليس بانسان، وانتاجه بعكس الـترتيب ليرتـد الى الشـكل الأول المنتج لما ينعكس الى النتيجة. وقد حصر القدماء ضـروب هـذا الشـكل في خمسـة بحجـة أن انتـاج الضـروب الثلاثـة الأخـيرة موقــوف على انعكــاس الســالبة الجزئيــة ولا عكس لهــا، ولم يلتفتوا إلى أنها تنعكس في الخاصتين الى نفسها، نعم حصـرهم صحيح بالنسبة الى تركيب الشكل من الاقترانيات الشــرطية اذ ليس فيها الخاصتان، بل شيء من الموجهات عند بعض منهم.

فوائد:

الأولى: النتيجة تابعة لأخس المقدمتين كماً وكيفاً وعلمـاً وجهـة، فاذا كـانت احـديهما كليـة والأخـرى جزئيـة فالنتيجـة جزئيـة، أو احديهما موجبة والأخـرى سـالبة فالنتيجـة سـالبة، أو احـد يهمـا يقينية والأخرى ظنية فهي ظنية، أو احـديهما ضـرورية والأخـرى دائمة فهي دائمة.

الثانية: الشكل الأول بديهي الانتـاج، لكونـه على نظم الطبيعـة، من حيث الحكم فيـه بانـدراج الأصـغر تحت الأوسـط والأوسـط تحت الأكبر، وكذلك كل قياس استثنائي، وأمـا غيرهمـا فنظـري الانتاج كما علمت. والشكل الثاني قريب من الأول، لاشتراكهما في نظم أشرف المقدمتين، أعني الصغرى وقد أشـير اليـه في القرآن الكريم حكاية عن سيدنا ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام حيث قال: {فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآَفِلِينَ} [الأنعـام - 76]

أي هذا الكوكب آفل وربي ليس بآفل فهـذا الكـوكب ليس ربي. والشـكل الثـالث يناسـب الأول في أخسـهما أي الكـبرى، وقـد أشير اليه في قوله تعالى: {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَـاءَ بِـهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ} [الأنعام - ٩١] وتقريره موسى بشر وموسى أنزل الله عليه الكتـاب فبعض البشـر أنـزل اللـه عليـه الكتاب. وأما الشكل الرابـع فهـو يخالفـه في المقـدمتين ويبعـد عن الطبــع في الاســتدلال، وبمــا ذكرنــا علمت وجــه تــرتيب الأشكال.

الثالثة: غالب الاسـتعمال هـو الاكتفـاء باحـدى مقـدمتي الـدليل ايجازا للمقال واحالة على فهم أهل الكمال، وذكرهمـا مـع انمـا هو في المناظرة أو في المثال.

ثم القياس الاقتراني أن تركب من الحمليات فقط فهو اقتراني حملي، والا فاقتراني شرطي، وأقسامه خمسة:

القسم الأول: ما تركب من متصلتين وله ثلاثة أصناف:

الصنف اول: ما كان الأوسط فيه جزءاً تاماً من المقدمتين، نحو متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ومتى كان النهــار موجوداً كان العالم مضيئاً ينتج انه مـتى كـانت الشـمس طالعـة كـان العـالم مضـيئاً، وهـذا الصـنف هـو المطبـوع، وينعقـد من الأشكال الأربعة[478] باعتبار المتشاركين

---

[478] فان كان المشترك تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الأول، أو تاليا فيهما فالثاني، أو مقدما فيهما فالثالث، أو بعكس الاول فالرابع.

ويراعى فيهما الشروط وعدد الضـروب، الا في الشـكل الرابـع فان ضروبه المنتجة هنا منحصرة في خمسة هي غير الضــروب الثلاثة الأخـيرة لتوقـف انتاجهـا على انعكـاس السـالبة الجزئيـة وانعكاسها، الا في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصـة، وهمـا مفقودتان في الشرطيات.

الصنف الثاني: ما كان الأوسط فيه جزءاً ناقصاً منهما، نحو متى كان كل انسان حيوانـاً كـان كـل رومي جسـماً ومـتى كـان كـل جسم متغيراً كان بعض الموجود حادثاً، ينتج[479] انه قد يكون اذا صدق أنه كلما كان كـل انسـان حيوانـاً كـان كـل رومي متغـيراً صدق انه اذا كان كل رومي متغيرة كان بعض الموجود حادثاً.

الصـنف الثـالث: مـا كـان الأوسـط فيـه جـزءاً تامـاً من احـدى المقـدمتين وناقصـاً من الأخـرى بـأن يكـون مقـدمها أو تاليهـا شرطية، كقولنا كلمـا كـان طلـوع الشـمس علـة لوجـود النهـار فمتى كانت الشمس طالعة فالنهـار موجـود وكلمـا كـان النهـار موجودا فالعالم مضيء، ينتج أنه كلما كان طلوع

---

479) فنتيجة هذا الصنف شرطية متصلة جزئية مركبة من متصلتين مقدمها متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك في الصغرى ومن نتيجة القياس المؤلف من الجزئين المتشاركين، وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك في الكبرى ومن النتيجة المارة، ونتيجة القياس المؤلف من المتشاركين مشهورة بنتيجة التأليف، لانها نتيجة القياس الحاصل من الجزئين المتشاركين في الأوسط.

الشمس علة لوجود النهار فمتى كانت الشمس طالعة فالعــالم مضيء.

القسم الثاني: ما تركب من منفصلتين وله ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: ما اشتركت المقدمتان في جزء تام منهمـا، نحـو دائما إما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختـارا أو يكـون العـالم قديماً والبتة أما أن يكـون العـالم قـديماً أو حادثـاً، ينتج[480] انـه كلما كان الواجب تعالى مختاراً كان العالم حادثا.

الصنف الثاني: ما اشتركتا في جزء غير تام منهما نحو دائماً أما أن يكون العدد فرداً أو يكـون زوجـاً وأمـا أن يكـون الـزوج زوج الـزوج أو يكـون زوج الفـرد، وهـذا هـو المطبـوع، وينعقـد من الأشـكال الأربعـة باعتبـار المتشـاركين، وشـرط انتاجـه ايجـاب المقد متين وكلية احديهما، وصدق منع الخلو بالمعنى[481] الأعم عليهما واشـتمال الطـرفين المتشـاركين على شـرائط الانتـاج، ونتيجتــه منفصــلة موجبــة مانعــة الخلــو مركبــة من نتيجة[482] التأليف والطرف الغـير المشـارك، فانـه لمـا كـانت المقـدمتان مانعتي الخلو بالمعنى الأعم، لا بد أن يكون أحد

---

480) ونتيجة هذا الصنف موجبة كلية متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها تالى الكبرى أو بالعكس.

481) بأن تكونا حقيقيتين أو مانعتى الخلو بالمعنى الأخص أو مختلفتين.

482) اى نتيجة القياس الحاصل من تأليف المقدمتين المشاركتين وهما العدد زوج، والزوج زوج الزوج أو زوج الفرد في مثالنا.

طرفي كل واقعاً فـالمحقق منهمـا ان كـان الطـرف المشـارك فتصدق نتيجة التأليف، والا فالطرف[483] الغير المشارك.

الصنف الثالث: ما اشتركتا في جزء تام من احديهما نــاقص من الأخرى، نحو دائمـاً إمـا أن يكـون مـتى كـانت الشـمس طالعـة فالنهار موجود أو الشمس مظلمـة ودائمـاً امـا أن يكـون النهـار موجوداً أو الليل موجوداً، ينتج أنه دائماً امـا أن تكـون الشـمس طالعة أو الليل موجوداً واما أن تكون الشمس مظلمة.

القسم الثالث: ما تركب من حملية ومتصلة وأصنافه أربعــة لأن الحملية أما أن تكون صغرى أو كبري وأيّاً كانت فمشـاركها امـا تالي المتصـلة أو مقـدمها ومعلـوم أن المشـاركة في كـل منهـا بجزء تام من الحملية ناقص من الشرطية[484].

الصنف الأول: هو المطبوع، نحو كلما كـان الشـيء انسـانا فهـو جسم وكل جسم متحيز، ينتج أنه كلما كان الشـيء انسـانا فهـو متحيز، وشرط انتاجـه ايجـاب المتصـلة واشـتمال المتشـاركين على شرائط الانتاج، ونتيجتـه متصـلة، مقـدمها مقـدم المتصـلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي الشـرطية والحمليـة، وينعقـد من الأشكال الأربعة باعتبار

483) سواء كان واحدا كما في مثالنا أو متعددا كما في مثال الحاشية، وقد لا يكون في النتيجة غير نتائج التأليفات كما بين في موضعه

484) ولا يتصور بالوجهين الأخيرين بل الوجوه الثلاثة كما في الأقسام السابقة فلذا لم نقسم هذا القسم على وتيرتها.

المتشــاركين[485]، والشــرائط المعتــبرة في الأقيســة الحمليــة معتبرة بينهما.

الصنف الثاني: نحو كلما كـان الشـيء انسـانا فهـو نـاطق وكـل انسان كاتب[486] ينتج كلما كان الشيء كاتبا فهو ناطق.

الصنف الثالث: نحـو كـل كـاتب نـاطق وكلمـا كـان كـل انسـان جسما ناميا فكل ناطق جسم نام ينتج[487] كلما كان كل انســان جسما ناميا فكل كاتب جسم نام..

الصنف الرابع: نحو العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج[488] انه كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا.

القسم الرابع: ما تركب من حماية ومنفصلة وله ثلاثة أصناف:

---

[485] فان كان الاوسط محمولا في التالي وموضوعا في الحملية فهو الشكل الأول، أو بالعكس فهو الرابع، أو محمولا فيهما فهو الثاني، أو موضوعا فيهما فهو الثالث.

[486] ونتيجته متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم والحملية عند رعاية الحملية في التأليف وتاليها تالى المتصلة.

[487] ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالى المتصلة كبرى والحملية صغرى

[488] ونتيجته متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم والحملية عند رعاية التأليف وتاليها تالى المتصلة.

الصنف الأول: ما كانت العملية فيه أقـل من أجـزاء المنفصـلة، كقولنـا إمـا أن يكـون العـدد فـرداً أو زوجـاً وكـل زوج منقسـم بمتســاويين، ينتج إمـــا أن يكـــون العـــدد فـــرداً أو منقســـماً بمتسـاويين، وشـرطه أن تكـون المنفصـلة موجبـة كليـة مانعـة الخلو أو حقيقية، واشتمال المتشاركين على شـرائط الأشـكال، ونتيجتـه منفصـلة مركبـة من نتيجـة التـأليف ومن الجـزء الغـير المشارك، لأن الحملية فيه صـادقة والصـادق من المنفصـلة أن كان الطرف المشارك تصـدق نتيجـة التـأليف أو الطـرف الغـير المشارك فذاك.

الصنف الثاني: ما كانت الحمليـات فيـه بعـدد أجـزاء المنفصـلة وهذا على وجهين الأول أن تكون الأقيسة الحاصلة من تأليفـات الحملية مع أجزاء المنفصلة متحدة النتيجة، وشرط في هـذا مـا في الصـنف الأول، ونتيجتـه حمليـة واحـدة، ودليلهـا ظـاهر[489]، كقولنا دائما إمـا أن تكـون الكلمـة اسـماً أو فعلاً أو حرفـاً وكـل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكـل حـرف لفـظ فكـل كلمـة لفـظ، ويسمى هذا القياسَ المُقَسِّمَ، الثاني أن تكون مختلفة النتيجـــة، وشرط فيه ما مر، ونتيجته منفصلة مركبة من نتـايج التأليفـات، ووجهها واضح[490]،

<211>

[489] فانه لما كانت الحمليات صادقة في ذاتها فأي جزء يفرض صدقه من المنفصلة ينتج معها تلك الحملية.

[490] فان الحمليات فيه صادقة والصادق من أجزاء المنفصلة أي جزء كان تصدق النتيجة الحاصلة من تأليفه مع الحملية المشاركة له، ولكن لصادق غير معلوم فلا بد أن تؤلف النتيجة من نتائج التأليفات.

كقولنا دائماً إما أن تكـون الكلمـة اسـماً أو فعلا أو حرفـاً، وكـل اسم غير مقترن بأحد الأزمنة، وكل فعل مقترن به، وكل حـرف غير مستقل، ينتج انـه أمـا أن تكـون الكلمـة غـير مقترنـة بأحـد الأزمنـة أو مقترنـة بـه أو غـير مسـتقل، وهـذان الصـنفان همـا المطبوعان.

الصنف الثالث: ما كانت العملية فيه أكثر من أجـزاء المنفصـلة، نحو دائماً أما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً، وكل فرد لا منقســم بصحيحين، وكل زوج منقسم بهمـا، وكـل زوج يعانـد الفـرد ينتج نتيجتين: احديهما قولنا إما أن يكون العدد لا منقسماً بصـحيحين أو منقسماً بهما، والأخرى قولنا: أما أن يكون العـدد لا منقسـماً بهما أو يعانِدُ الفردَ.

القسـم الخـامس: مـا تـركب من متصـلة ومنفصـلة، ولـه ثلاثـة أصناف، لأن الأوسط اما جزء تام منهما، أو غـير تـام منهمـا، أو تـام من احـديهما نـاقص من الأخـرى، وعلى التقـادير، فإمـا أن تكـون المنفصـلة صـغرى والمتصـلة كـبرى، أو بـالعكس، وهـو المطبـوع، وشـرط انتاجـه كليـة احـد ى المقـدمتين، وايجـاب احديهما، مثال الأول متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجـود، واما أن يكون النهار موجوداً أو الليـل موجـوداً، ينتج أنـه إمـا أن تكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً، ومثال الثاني مـتى كـان هذا الشيء انسانا كان حيوانا، وكل حيـوان أمـا أبيض أو أسـود، ينتج انه متى كان هذا الشـيء انسـاناً فهـو أمـا أبيض أو أسـود، ومثال

الثالث متى كان العالم حادثاً[491] فالواجب تعالى مختار، ودائما أما متى كان الواجب تعالى مختاراً فغير الواجب حادث، واما الواجب تعالى مُوجَبٌ تعالى عنه علواً كبيراً، ينتج انه دائماً اما متى كان العالم حادثاً فغير الواجب حادث وأما الواجب موجب تعالى عنه.

ثم القياس آن تألف من مقدمتين فقط فبسيط، والا فمركب، سواء تركب من اقترانيين حمليين مثلا، نحو الانسان عاقل، وكل عاقل متطور، وكل متطور متصاعد، فكل انسان متصاعد، أو شرطيين نحو متى طبقت العدالة تحققت الأمن والراحة، وكلما تحققتا ترقّت البلاد، وكلما ترقت أخذت مكانتها بين الأمم، أو من استثنائيين نحو كلما كان المعلم مخلصاً نجح المتعلم، لكن المعلم مخلص، وكلما نجح المتعلم انتقل الناس من الجهل الى العلم، أو من اقتراني واستثنائي، فان كان الاستثنائي مستقيما، سمي قياساً حقياً نحو متى صدق الضرب الأول من الشكل الثاني مع انعكاس كبراه رجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول، ومتى رجع اليه صدقت نتيجته، ينتج متى صدق الضرب الأول من الشكل الثاني صدقت نتيجته، لكن المقدم حق فثبت التالي، وان كان الاستثنائي غير مستقيم سمي قياساً خلفياً[492] نحو

[491] لان حدوث الشيء دليل على أنه حدث بالقصد والاختيار، منه.

[492] بضم الخاء وفتحها، ووجه التسمية على الاول انه يستلزم خلفا وفسادا على تقدير عدم صدق المطلوب، وعلى الثاني أنه يستلزم المطلوب من جهة خلفه وورائه، وتلك الجهة جهة نقيضه، أي يجعل فساد نقيض المطلوب دليلا على صحة المطلوب.

مـتى لم تصـدق الموجبـة الجزئيـة في عكسـها صـدق نقيضـها، ومتى صدق نقيضها لزم[493] المحال، لكن المحـال باطـل، ومن هنا يظهـر وجـه تعريـف قيـاس الخلـف بقـولهم: دليـل يسـتلزم المطلوب بابطال نقيضه، وكل منها امـا مفصـول النتـايج ان لم يذكر مع كل قياس نتيجته كما تقـدم، وامـا موصـول النتـايج آن ذكرت معه وجعلت مقدمة[494] لقياس يليه، وهكذا نحو الانسـان حيوان وكل حيوان جسم نام فالانسـان جسـم نـام وكـل جسـم نام جسم فالانسان جسم، وكل جسم جـوهر فالانسـان جـوهر، هذا وسر سوق القياس المركب، هو أن احدى مقدمتي القياس البسيط[495] أو كلتيهما نظرية فأقيم دليلها مقامهـا، وممـا ينبغي أن يعلم ان قياس المركب ذو جهتين، فهـو من حيث انتـاج كـل قياس

---

[493] ويثبت لزوم المحال بقولنا متى صدق النقيض، انضم إلى الاصل وجعل قياسا من الشكل الأول، ومتى انضم هكذا لزم خلاف الاصل المسلم، وهذا الخلاف لم ينشأ من هيئة الدليل، لانه من الشكل الأول البديهي الانتاج ولا من صغراه، لانه هو الأصل المسلم، وانما حصل من الكبرى التي هي نقيض العكس فيكون هو باطلا والعكس صحيحا، وهو المطلوب.

[494] وهى صغرى في الاقيسة الاقترانية، ومقدم المقدمة الشرطية في الاقيسة الاستثنائية، فعلم أن عدد الأقيسة يزيد على عدد المقدمات بواحد.

[495] يريد أن اصل القياس المركب كان قياسا بسيطا، لكن لما كانت احدى مقدمتيه او كلتاهما نظرية أقيم دليلها او دليلهما مقامهما، ثم انه على التقديرين ان كان الدليل القائم مقام المقدمة النظرية بديهي المقدمتين يصير مجموع الاقيسة في الاول اثنين وفي الثاني ثلاثة، والا كثرت الاقيسة بحسب احتياج الدليل الى الدليل، فدقق.

لنتيجته وانتاج المجموع للنتيجة الأخيرة داخل في القســم الأول من الدليل، وهـو القيـاس المعـرف بالـدليل المسـتلزم لنتيجتـه اسـتلزاماً كليـاً بالـذات، ومن حيث انتـاج القيـاس الأول لنتيجـة قياس يليه داخل في القسم الثاني كمـا سـتعرفه ان شـاء اللـه تعالى، وان الحد الأوسط في القياس ان كان محكوماً[496] به أو محكوماً عليـه النسـبة الصـغرى[497] أو لأحـد طرفيهـا فالقيـاس قياس متعـارف كمـا مـر، وان كـان من متعلّقـات أحـدهما فهـو قياس غير متعارف، وهذا ان اختلف فيه محمولا الصغرى

<215>

[496] كما في الشكل الأول والثاني، أو محكوما عليه وذلك في الشكل الثالث والرابع.

[497] وذلك في الاقيسة الاقترانية الحملية، وفي الاقترانية الشرطية التي اشتركت مقدماتها في جزء تام، نحو متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، ومتى كان النهار موجودا كان العالم مضيئا، وقوله أو لاحد طرفيها، وذلك في الاقيسة الاقترانية الشرطية التي اشتركت مقدمتاها في جزء غير تام من الصغرى، سواء كان المشترك فيه جزء تاما من الكبرى، نحو متى كان اذا طلعت الشمس فالنهار موجود، فاذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة، ومتى لم تكن طالعة لم تستغن الغرفة عن المصباح او غير تام من الكبرى ايضا كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ومتى ثبت انه اذا لم يكن النهار - موجودا لم تكن الشمس طالعة، فمتى كان النهار موجودا كان الشمس طالعة فتأمل.

والكبرى فله نتيجة واحدة، نحـو الانسـان مبـاين للأسـد والأسـد مساو لليّث فالانسان مباين لليّث، وان اتحدا فيه فلـه نتيجتـان: احـديهما باثبـات كلا المحمـولين فيهـا، وهي لازمـة لـه بالـذات، والقيـاس بالنسـبة اليهـا داخـل في القسـم الأول من الـدليل، كقولنا الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجسم النـامي فالانسـان ملـزوم لملـزوم الجسـم النـامي، والثانيـة باسـقاط أحدهما فيها، نحو الانسان ملزوم للجسم النامي، وهذه النتيجـة ليست لازمة له لذاته لأن صدقها موقوف على صـدق المقدمـة الأجنبية، وهي كل ملزوم لملزوم الشيء ملـزوم لـه، والقيـاس بالنسبة اليها داخل في القسم الثاني، ويسمى قياس المساواة، أما أن المعلم الأول علّمه التلاميـذ بمثـال اشـتمل على مادتهـا، نحـو الانسـان مسـاو للنـاطق والنـاطق مسـاو للبشـر، وامـا لوجوب[498] مساواة الأصغر والأوسط في النسبة الى متعلقهما، فـان الانسـان والنـاطق متسـاويان في النسـبة بالمسـاواة الى متعلقهما.

قياس المساواة

القسم الثاني من أقسام الدليل، دليل يستلزم النتيجة استلزاماً كلياً بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي مقدمة

[498] وان شئت قلت: لأن النسبة في الصغرى مساوية في الكبرى، أي أن نسبة المحمول الى الموضوع في الصغرى من جنس نسبة المحمول إلى الموضوع في الكبرى المباينة والموافقة والمساواة والظرفية وغيرها، منه.

خارجة عن الدليل غير لازمة لشـيء من أجزائـه، فمنـه (قيـاس المساواة) وهو قياس غير متعارف متعلق أحد طرفي الصـغرى طرف من الكبرى متحد فيـه محمولاهمـا، وتوقـف انتاجـه على صدق مقدمة أجنبية مشتملة هي ونتيجته على محمول الكـبرى، كقولنـا المـاء مظـروف الكـوز والكـوز مظـروف الـبيت، فـان استلزامه لقولنا الماء مظـروف الـبيت بواسـطة صـدق مقدمـة أجنبية، هي كل مظـروف مظـروف الـبيت مظـروف الـبيت في الظروف الخارجية، واما انتاجه للنتيجة الأولى أعني قولنا المـاء في ما هو في البيت فبذاتـه، وهـو باعتبارهـا داخـل في القسـم الأول لكنه قياس غير متعارف كما علمت، ويتألف من الأشـكال الأربعة بشروطها، فان كان الأوسـط متعلـق محمـول الصـغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الأول أو بـالعكس فهـو الرابـع، أو متعلق المحمول في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الثـاني، أو متعلـق الموضـوع في الصـغرى وموضـوعا في الكـبرى فهـو الثالث، وأخذ النتيجة منه في الشكل الأول والثاني ظاهر، وأمـا من الشـكل الثـالث فبجعـل موضـوع الصـغرى موضـوعاً فيهـا واضافته إلى محمول الكبرى بعـد ادخـال السـور الجـزئي عليـه وجعـل محمـول الصـغرى محمـولا، فنتيجـة قولـك غلام المـرأة انسان وكل مرأة مؤنث غلام بعض المؤنث انسان، وأما الشكل الرابع فبجعـل موضـوعاً الصـغرى موضـوعاً فيهـا واضـافته الى موضوع الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليـه، فنتيجـة قولـك بنت الرجل حيوان وكل ذكر بالغ من بـني آدم رجـل قولـك بنت بعض الذكر

حيوان، الا فلو عمل بموجب الظاهر لزم التخلف[499] كما في المثالين، ومنه كل قياس من القياس المركب بالنظر الى نتيجة قياس يليه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام بالنظر إلى نتيجة هي كل انسان جسم فانه انما يستلزمها بواسطة مقدمة أجنبية هي كبرى ثانية أعني قولنا وكل جسم نام جسم.

دليل الخلف

القسم الثالث دليل يستلزم النتيجة استلزاماً كلياً بواسطة مقدمة[500] غريبة، وهي عرفا المقدمة الخارجة عن الدليل اللازمة في كل مادة لاحدى مقدمتيه، وهذا هو الدليل المستلزم بواسطة عكس نقيض احديهما نحو الانسان حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان، فانه يستلزم قولنا الانسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني وكل حيوان جسم.

[499] لان النتيجة الظاهرة للقياس المذكور من الشكل الثالث هي بعض غلام الانسان مؤنث، وللقياس المذكور من الشكل الرابع هي بنت الحيوان ذكر ولا شك في فسادهما.

[500] المقدمة بالمعنى الأخص هما القضايا المذكورة لفظا أو نية، وبالمعنى الاعم وهي ما يتوقف عليه انتاج الدليل فيشملها وغيرها من المقدمات المأخوذة من اشتراط الشرائط المقررة ما يجاب الصغرى وكلية الكبرى.

القسم الرابع: دليل مستلزم للنتيجة جزئياً وهو الاستقراء الناقص والتمثيل: أما الاستقراء الناقص، فهو دليل يتركب من مقدمات يحكم فيها على جزئيات كلي بحكم ليثبت له كلياً نحو الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والأسد كذلك والفرس كذلك فكل حيوان كذلك، وانما كان استلزامه جزئياً لأن ذلك الدليل في قوة أن يقال متى كان ما شاهدناه من جزئيات الحيوان محركاً لفكه الأسفل عند المضغ كان كل حيوان[501] كذلك، لكن المقدم حق، ومعلوم أن اللزوم في تلك الشرطية مبني على بعض الأوضاع، وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة في الحكم[502]، فان قلت فاذا كان الاستلزام الجزئي موجوداً فلم لم يلحقوه بالبرهان[503] باعتباره، قلنا لأن تحقق ذلك البعض من الأوضاع مظنون لا مقطوع، وشرط البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى الأعم قطعياً.

وأما التمثيل: فهو دليل يشبه فيه جزئي بجزئي آخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه

[501] اى استلزام الاستقراء الناقص للنتيجة الكلية.

[502] ومعلوم أن الاستلزام الكلي هو الذي يكون على جميع الاوضاع والازمان للمقدم.

[503] بالبرهان المفيد لليقين بل عدوه من الامارات.

بــه المعلــل بــذلك الوصــف، ويســميه الأصــوليون قياســاً، والمتكلمون استدلالا بالشاهد على الغائب، نحـو النبيـذ كـالخمر في الاسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام، وانما لم يكن استلزامه كليـاً لأن ثبـوت الحكم في المشـبه مبـني على بعض الأوضـاع: كوضع علية الوصف المشـترك لحكم المشـبه بـه، وكونهـا غـير مشروطة بخصوصية الأصل، وغـير معطلـة بمقارنـة الفـرع، ثم انهـا ليسـت قطعيـة فلا يكـون الاسـتلزام الجـزئي قطعيـاً، اذ العمدة في اثبات العلية أمران: الأول الدوران وهو عرفـا تـرتب الحكم على وصف صـالح للعليـة وجـوداً وعـدماً كالاسـكار حيث توجد الحرمة عند وجوده كما في الخمر وتنعدم بعد مه كما في الخـل، ولا يفيـد هـذا الا الظن بعليتـه، والثـاني التقسـيم الغـير الحاصر وابطال ما سوى الوصف الخاص، كأن يقال علة حرمــة الخمر اما الاسكار أو اللون أو الاتخاذ من العنب مثلا، والأخيران غير صالحين لهـا لوجودهمـا في الخـل مـع الحـل، فتعين الأول، وهذا أيضاً لا يفيد القطع بها الجواز كون العلة أمراً غيرها، وكـذا عدم اشتراط خصوصية الأصل وعدم مانعيـة الفـرع عن تـأثيره مظنون.

فائدتان:

الأولى: أن الاستقراء التام داخل في القســم الأول من الــدليل، ويسمى بالقياس المقسّم.

الثانيـة: أنهم أخرجـوا القســم الثـاني والثـالث من الــدليل عن القياس بقيد لذاته، والقسم الرابع منه بقيد كلياً كما

علمت، فــاعترض عليهم بأنــه أن قطــع النظــر في اســتلزام القياس للنتيجة عمـا سـواه فليس شـيء منهـا مسـتلزما بذاتـه فــوجب اخراجهــا جميعــاً بقيــد الاســتلزام، وان لوحــظ معــه المقــدمات الخارجــة عنــه الأجنبيــة والغريبــة، وقولنــا غــير المســتقرأة من الجزئيـات موافقـة للمسـتقرأة، والجـامع علـة للحكم مطلقاً، فكل منهـا مسـتلزم لهـا بسـبب تلـك المقـدمات فوجب اخراجهـا بقيـد لذاتـه، وأجيب باختيـار الشق[504] الثـاني، لكن لما كان المعتبر في القياس المعتـنى بـه الاسـتلزام الكلي القطعي بالذات، والمقدمة الأجنبية انما تعتبر اذا كانت صــادقة، والمقدمات الغريبة صادقة كأصولها كان استلزام القسم الثـاني والثالث كلياً قطعياً، لكن لا لذاتهما فأخرجوهما عنه بقيد لذاتــه، ولما لم تكن المقدمة الخارجة في القسم الرابع قطعية الصدق أبدا، أخرجوه عنه بقيد الكلي، فتأمل.

<221>

---

[504] واعترض على هذا الجواب بانه اذا كان المعتبر في القياس الاستلزام الكلي القطعى لزمت مفاسد، منها خروج ما عدا القياس البرهاني لا سيما الشعريات، والمغالطات، ولزم أن يخرج من قياس المساواة والدليل المستلزم للنتيجة بعكس النقيض ما كانت مقدمتاه او احديهما غير قطعية إلى غير ذلك اللهم الا ان يقال لما كانت تلك الأدلة متداولة في البين جدا اكتفى بالاستلزام الكلي القطعي حقيقة او ادعاء، كما في مواد النقض لا سيما وقد اعتبر في الدليل الانتاج بعد التسليم لمقدماته، بخلاف الاستقراء والتمثيل لبنائهما على مقدمات ضعيفة جدا فلم يسامح فيهما ولم يرتكب ادعاء التسليم، وفيه ما لا يخفى.

الباب الخامس

في مواد الأدلة

قد علمت أن أقسام التصديق أربعة: اليقين، والجهـل المـركب، والتقليد، والظن، فاعلم أن القضايا اليقينية اما بديهيـة لا يحتـاج العلم بها إلى دليل أو نظرية تكتسب به، أما البديهية فست:

الأولى - الأوليات: وهي ما حكم بهـا العقـل بعـد تصـور أجزائهـا بالذات، نحو الشيء أمـا أن يكـون أو لا يكـون، والواحـد نصـف الاثنين.

الثانيـة - الفطريـات: وتسـمى قضـايا قياسـاتها معهـا: وهي مـا يحكم بها بعد تصور أجزائها بسبب وسط حاضر في الذهن، نحو الأربعة زوج[505].

الثالثة - المشاهدات: وهي ما حكم بها العقل بعد تصور أجزائها باستعمال الحس الظاهر، وتسمى حسيات، نحو القمـر لامـع أو الحس الباطن نحو أنا جائع وتسمى وجدانيات[506].

[505] بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين، ويقرر بقولنا الأربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج.

[506] والوجدان هو قوة الوهم المشهور بالواهمة، فانها تدرك المعانى الجزئية الموجودة في الأعيان كالحب والعداوة والجوع والعطش، وهى بديهية لمن وجدها في وجدانه لا لغيره.

الرابعـة - المتـواترات: وهي مـا يحكم بهـا العقـل بعـد تصـور أجزائها بسبب قياس[507] خفي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عادة[508] تواطــؤهم على الكـذب كـالحكم بوجـود مـا لم نـره من البلاد، ويشـترط استنادهم الى الاحساس التـام في كـل طبقـة، وبلـوغهم عـدداً يحصل العلم باخبـارهم في كـل منهـا، وان لا يعـارض اخبـار هم مانع قاطع، ولا ضبط للعدد، بل المدار حصول العلم.

الخامسة - المجربـات: وهي مـا حكم العقـل بهـا بعـدها بسـبب قياس خفي حاصل دفعة عند تكرر احسـاس تـرتب الحكم على التجربة، كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء.

السادسة - الحدسـيات: وهي مـا حكم العقـل بهـا بعـد تصـورها بسبب القياس الخفي الحاصل دفعـة بالحـدس[509]، وهـو ملكـة الانتقال الدفعي من المباديء الى المطالب، اما بأصل الفطـرة كما في أصحاب القـوى القدسـية، أو بممارسـة مبـاديء الحكم كما في غيرهم، وذلك كالحكم بأن نور القمر مستفاد

---

[507] تقريره لو لم يكن ذلك الخبر صادق لما اتفق عليه جمع كثير وجم غفير، لكنهم اتفقوا عليه فيكون صادقا.

[508] وان أمكن عقلا تواطؤهم عليه، فان العلوم العادية لا يدافعها الا مكان العقلى لمخالفها.

[509] وهي غير بديهية لغير اصحاب الحدس المربوط بها، فمثالنا نظرية صرفة لاهل النحو والصرف مثلا.

من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرر مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية حسب قربه وبعده منها، ومعنى خفاء القياس حصوله مرتباً للحاكم مع عدم شعوره وعدم نظره هناك.

وأما اليقينيات النظرية: فهي قضايا يحكم بها العقل قطعاً بواسطة ترتيب المقدمات اليقينية تدريجا وسوق البرهان عليها.

وأما القضايا المجهولة جهلاً مركباً: فهي قضايا كاذبة يحكم بها العقل المغلوب للوهم حكماً جازماً ثابتاً غير مطابق للواقع بزعم البداهة أو بواسطة دليل فاسد اشتبه عليه بالبرهان، نحو كل موجود فله مكان وجهة.

وأما التقليديات: فهي قضايا يحكم بها العقل حكماً جازماً غير ثابت بمجرد تقليد من يثق به كقولنا صلوة الوتر مندوبة.

وأما الظنيات: فهي قضايا يحكم بها العقل حكمة راجحة غير جازم، كالحكم بأن الطائف بالليل خائن.

***

الباب السادس

في الصناعات الخمس

١- البرهان:

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن اليقين، كقولنا المتناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والغرض منه تحصيل العلم الأعلى وهو اليقين.

٢ - الخطابة:

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن الاعتماد فيه، كقولنا الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والغرض منه ترغيب الناس في ما ينفعهم، وتنفيرهم عما يضرهم.

٣- الجدل:

دليل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هي كذلك، كقولنا القصاص عدل، والعدالة ضمان لراحة الناس، والغرض منه اسكات الخصم واقناع العاجز عن ادراك المقدمات اليقينية، الدقيقة، وأشار سبحانه وتعالى الي هذه الصناعات الثلاث بقوله الكريم: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل - 125].

4- الشعر:

دليل مؤلف من مقدمات مخيلة تنبسـط منهـا النفس أو تنقبض كقول الشاعر:

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق

وغالب تأليفه بصياغة الشعر، والغرض منه التأثير في

السامع بالقبض أو البسط.

5 - المغالطة:

دليل مؤلف من مقدمات مقبولـة مـأخوذة ممن يحسـن العـالم فضـاء واسـع، أو من مقـدمات فاسـدة مـادة أو صـورة شـبيهة بالحق، والفساد الصوري يحصل من ملاحظة مقدمة مع أخـرى، لينتظم دليل لا يكون على صـورة أحـد الأشـكال الأربعـة، لعـدم تكرر الأوسط، نحو الانسان حيوان وبعض الحيوان أسـد بـالنظر الى أن الحيوان المحمول على الانسان غير الحيـوان الموضـوع للأسد، وأما الفساد المادي فهو أن يستعمل المقـدمات الكاذبـة الشـبيهة بالصـادقة، لاشـتباه ناشـيء من ملاحظـة اللفـظ أو المعنى، أمـا الأول فكـأن يكـون الحـد الأوسـط لفظـا مشـتركا، ويراد منه في احدى المقدمتين معنى وفي الأخرى آخر، كقولنـا الذهب عين والعين يسقى بها الـزرع فيتـوهم انتاجـه لنتيجـة أن الذهب يسقى به الزرع غافلا عن أن العين في الصغرى بمعـنى الذهب وفي الكبرى بمعـنى الينبـوع، وأمـا الثـاني فكـأن تـزعم صحة العكس كلياً من صحة

الأصل، نحـو النفس جـوهر موجـود وكـل موجـود متحـيز، أو أن تأخذ من قام به صفة بالعرض مقام من قامت هي بـه بالـذات، كقولهم جالس السفينة متحرك وكـل متحـرك تتبـدل السـطوح المحيطة به الى غيرها، وأعظم فوائدها الاحـتراس عن الوقـوع في شبكة مغالطات الخـادعين، وهي اذا اسـتعملت في مقابلـة الشـخص الحكيم سـميت سفسـطة، أو في مقابلـة الجـدلي سميت مشاغبة.

فائدة:

لا بد أن يكون الأوسط علة للتصـديق بالنتيجـة، ولهـذا يقـال لـه الواسطة في الإثبات، فهو مع ذلـك ان كـان علـة لهـا في نفس الأمـر، فالـدليل المشـتمل عليـه يسـمى دليلا لَميّـاً، نحـو فلان متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم ففلان محموم، والا فيسمى دليلا اِنيّاً كعكس هذا الدليل.

خاتمة

أشرف الأدلة البرهان، فالخطابة، فالجدل، وأخسـها المغالطـة، فالشـعرى، بـل الشـعرى ليس دليلا في الحقيقـة، لأن مقدماتـه مخيلـة لم يتعلـق بهـا تصـديق فكونهـا قضـية ككـون الممكنـة موجهة.

وجه الله تعـالى بفضـله وجوهنـا الى قبلـة قبولـه، وحشـرنا في خيار أمـة حبيبـه ورسـوله، واسـتخدمنا في نشـر دينـه، فروعـه وأصـوله، وفتح لنـا من كـل جهـة أبـواب الرضـا ووصـوله بمنـه وكرمـه، سـبحان ربـك رب العـزة عمـا يصـفون وسـلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

فرغت من تأليف رسالتي العزيزة ليلة الثلاثاء لسبع خلون من ذي الحجة الحرام سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وأر بعين في مدرسة بيارة المباركة. وفرغت من استنساخها ثانية قبيل العصر من يوم الأحد الثالث من محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانين هجرية في غرفة تدريسي بالجامع المبارك المنسوب للحضرة الكيلانية في بغداد المحروسة وفرغت من الاستنساخ الثالث في ضحوة يوم الأحد العشرين من ربيع الثاني سنة ألف وثلاثمائة وأربعة وتسعين هجرية المصادف للشهر الخامس من سنة ألف وتسعمائة وأربعة وسبعين ميلادية، صلّى الله تعالى على سيدنا محمد وسائر الانبياء والمرسلين

وان الخادم للعلم والدين عبد الكريم محمد فتاح الكردي الشهرزوري المنسوب الى عشيرة القاضي في ناحية السيد صادق رحمه الله.

<228>

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذه الرسالة العلية، رسالة الوجيهة المرضية

أحمدك[510] اللهم على نعمك الخفية والجلية، وأصلي وأسلم على حبيبك محمد خير البرية، وعلى آله وأصحابه أولى النفوس الزكية.

وبعد فيقول الفقير إلى الله الصمد عبد الكريم بن محمد أكرمهما والمسلمين بلقاء ذاته القدسية: هذه رسالة جليلة، حوت فرائد سنية، وفوائد بهية، ألفتها للراغبين في معرفة موجهات القضية، وسميتها ((الوجهية المرضية)) والله أسأل النفع بها لي ولطلاب العلوم العلية، فانه ولي كل نعمة وعطية، ورتبتها على مقدمة وأربعة أبواب، وقدمتها اليهم كهدية سنية.

<229>

[510] التعبير بالجمل الفعلية لافادة التجدد، واختيار المضارع للاشعار بالاستمرار، والاتيان بضمير المخاطب للتبرك بخطابه والايماء إلى قرب حضوره.

كـل نسـبة تامـة خبريـة مكيفـة في نفس الأمـر بكيفيـة، من الضرورة، والدوام، والفعل، والامكـان، وتسـمى مـادة القضـية: كالنسبة وطرفيها، وكما تتصف بهـا في نفس الأمـر فقـد تعتـبر ذهنا، ويذكر ما يدل عليها فتسـميان جهـة القضـية، كمـا تسـمى القضية موجهة، ومنوعة، ورباعية. ثم ان طابقت الجهة العقليـة واللفظيـة الجهـة الواقعيـة فالقضـية موجهـة صـادقة[511]، والا فلا[512].

<230>

[511] ولا يخفى أن هذه المطابقة تستلزم مطابقة النسبة للواقع، فان الصدق لا يحصل الا بالمطابقتين.

[512] أي وان لم تطابق الجهة المادة سواء لم تطابق النسبة الذهنية للواقع نحو الانسان أسد بالضرورة او طابقتها نحو الانسان كاتب بالضرورة، فلا تصدق القضية.

الباب الأول

في الموجهات وتعاريفها والنسب بينها

فـاعلم أن القضـية الموجهـة امـا بسـيطة، وهي الـتي كـانت حقيقتهـا ايجابـاً أو سـلباً، وامـا مركبـة، وهي الـتي كـانت حقيقتها[513] ملتئمة منهمـا، والحكم الثـاني منهمـا مقصـوداً[514] كالأول، وقيـداً لـه مفـاداً بعبـارة اللا دوام ونحـوه رافعـاً لكيفيـة النسـبة الأولى، لا لنفسـها، وكـل منهمـا غـير محصـور، لكنهم اقتصروا على ذكر ما يحتاج اليه، ومنها ما هي مشـهورة، ومنهـا ما هي غير مشهورة.

أما المشهورة فخمس عشرة، والبسيطة منها ثمانية.

الأولى - الضـرورية المطلقـة: وهي القضـية الـتي حكم فيهـا بضرورة النسبة التامة ما دام ذات الموضوع موجوداً أو

[513] وانما قلنا حقيقتها اذ قد لا يكون تركيب لفظا، نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص، عوضا عن قولهم كل انسان كاتب بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية، منه.

[514] وانما تعرضت لكون النسبة الثانية مقصودة كالاولى، للاحتراز عن القضية البسيطة نحو لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة، فانه يستفاد هنا ثبوت ضرورة السلب، لكن ذلك ليس بمقصود، وانما المقصود السلب الضروري، وانما قلت وقيدا له، لئلا يدخل في المركبة قضيتان مختلفتا الحكم مستقلتان، نحو الانسان حيوان بالضرورة، وليس بأسد بالضرورة، وانما قلت ومفادا بعبارة اللا دوام ونحوه، لان القضية البسيطة المرتبطة بالقضية التي تستفاد من معنى اللا دوام مثلا، لا تسمى في العرف مركبة، وانما قلت رافعا لكيفية النسبة، للاحتراز عن قولنا الشيء أما أن يكون موجودا، أو لا يكون موجودا.

معدوماً[515] أي في جميع[516] أوقات وجوده[517] أو عدمه،
<232>

[515] لم يذكر القدماء في تعريفها قيد او معدوما، فاعترض عليهم بأنه يستلزم اقتضاء السالبة الضرورية وجود الموضوع مع أنه خلاف القاعدة المقررة، فأجاب بعض بأن تلك القاعدة مخصوصة بما اذا لم يكن هناك ما يستلزم اقتضاؤها وجوده، كما هنا، والا فتقتضيه، وبعض آخر بأنه يلزم مخالفة القاعدة اذا كان قولهم: ما دام ذات الموضوع موجودا قيدا للنسبة التامة، أو لضرورتها في السالبة، وأما اذا كان قيدا للنسبة بين بين فلا، ولما حقق بعض الاخراء ان كونه قيدا للنسبة بين بين باطل ويحتاج المقام الى زيادة قيد أو معدوما حتى لا يلزم مخالفة القاعدة المقررة زاده، ولما رأينا صنيعه حقا تبعناه، وزدنا ذلك القيد، كى نسلم من الاعتراض.

[516] اشار بقوله اي في جميع إلى أن ما دام هنا ظرفية، فيكون أوقات وجود الموضوع ظرفا للضرورة، فلا يصدق حينئذ قولنا زيد موجود بالضرورة، لان وجوده في أوقات وجوده ليس ضروريا وان كان وجوده بشرط وجوده أي بشرط تعلق ارادة البارى تعالى ضروريا، حتى يعترض بلزوم جمع النقيضين، لصدق قولنا زيد ليس بموجود بالامكان الخاص. لا يقال فتنحصر الضرورة الذاتية حينئذ في الضرورة الازلية، لان ما لم يجب له الوجود لم يجب له شيء في أوقات وجوده، لانا نقول ثبوت الذاتيات ولوازمها ضروري للشيء في جميع أوقات الوجود، فلا تنحصر فيها، بل سلب الانواع المتباينة بعضها عن بعض، وسلب اضداد لوازم الذات عنها ضرورى ايضا.

[517] أشار بقوله أوقات وجوده الى ان هذه الضرورة ليست ازلية، ولا وصفية، ولا وقتية ولا بشرط المحمول، وأشار باطلاق العبارة الصادق بأن يكون منشأ الضرورة الذات المحض، أو غيره، إلى أنها ليست بالضرورة لاجل الموضوع وهي أن يكون منشؤها محض الذات، فالضرورات ست، فاحفظها.

نحو[518] كل انسان حيـوان، أو ليس بأسـد، وكـل أربعـة زوج، أو ليسـت بفـرد، واللـه سـبحانه وتعـالى قـادر، أو ليس بعـاجز، أو واجب الوجود، أو ليس بممكن خاص بالضرورة، ووجه تسـميتها اشتمالها على الضرورة الغير المقيدة بالوصف أو الوقت.

الثانيـة - المشـروطة العامـة: وهي القضـية الـتي حكم فيهـا بضرورة[519] النسبة، بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه،

<232>

---

[518] أشار بالامثلة إلى أن الوجود المستفاد من قوله: ما دام موجودا، أعم من الوجود المحقق، والمقدر، في الخارج كما في القضايا الخارجية، والحقيقية، أو في الذهن، كما في الذهنية الحقيقية، أو الفرضية، والى أن وقت الموضوع أعم من المحقق، والموهوم، والى ان المحمول في القضية لضرورية يكون ذاتيا، وعرضيا لازما، فتبصر فيه. وقوله: نحو كل انسان الى قوله والله سبحانه وتعالى، مثال للموجبة، والسالبة، من الخارجية، والحقيقية، مع كون الوقت حقيقيا، والمحمول ذاتيا، أو لازما للذات، وقوله: والله سبحانه تعالى، مثال للخارجية الموجبة، والسالبة، مع الوقت الوهمى، وقوله: أو واجب الوجود، مثال للذهنى الحقيقى الموجبة، وقوله: أو ليس بممكن خاص، مثال للذهنية لحقيقية السالبة، وقوله: وشريك البارى تعالى، مثال للذهنية الفرضية الموجبة، والسالبة على رأي من قال: بامتناع التعدد الذهني للبارى تعالى، كالتعدد الخارجي، وقوله: بالضرورة أي ما دام موجودا، للموجبات، والسوالب التي تصدق، مع وجود الموضوع، وقوله: أو معدوما، لسائر السوالب.

[519] احترز بقوله: بالضرورة عما حكم فيه بجهة غيرها، وبقوله: بشرط آه احترز عن الضرورة الذاتية، والوقتية المعينة، وغير المعينة، والضرورة في وقت الوصف، وبقوله: بوصفه، عما حكم فيه بالضرورة الوصفية في ما لم يكن الوصف عنوان الموضوع، نحو كل انسان متحرك الأصابع بالضرورة بشرط كونه كاتبا، فانها مشروطة غير معتبرة، وبقوله: مقارنة له، عن نحو كل حي يموت بالضرورة، لان الموت لا يقارن الحيوة بل يعقبها، وبقوله: بأن يكون للوصف مدخل إلى أن هذه المشروطة أعم من أن يكون الوصف منشأ للضرورة فيها، وتسمى حينئذ بالمشروطة لاجل الوصف، نحو كل متعجب ضاحك، او لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة.

مقارنـة لـه بـأن يكـون للوصـف مـدخل في الضـرورة، سـواء تحققت معها الضرورة في[520] وقت الوصـف، بـأن يكـون نفس الوصف ضروريا[521] للذات في وقته، ومستلزما لهـا ذاتيا[522] أو عرضيا لازما[523] للماهية، أو للوجـود[524]، أو مفارقـا اضـطراريا في وقته، كالانخساف[525] في كل منخسف مظلم،

<234>

---

[520] بأن يكون وقت وصف الموضوع ظرفا لضرورة النسبة، مع قطع النظر عن أمر خارج، ثم أن هذا الشق مادة اجتماع المشروطتين، والشق المفاد بقوله أو غير ضروري مادة افتراقها بالمعنى الأول.

[521] مادة اجتماع المعنيين

[522] نحو كل انسان حيوان بالضرورة بشرط كونه انسانا.

[523] نحو كل زوج منقسم بمتساويين بالضرورة.

[524] أي الوجود الخارجي، نحو بعض الأسود حبشى بالضرورة، أو الذهنى، نحو بعض النوع انسان بالضرورة.

[525] عند الفلسفي الزاعم لا يجاب البارى تعالى، فانه على هذا يكون الانخساف ضروريا، في وقت الحيلولة للقمر، لا يكون فيه دخل واختيار للقمر، ولا للفاعل الواجب تعالى عما يقولون علوا كبيرا، وأما على المذهب الصحيح، من اختيار الواجب تعالى في كل شيء، فالانخساف للقمر، من الأوصاف الاختيارية للبارى تعالى، وان كان اضطراريا للقمر.

أو ليس بمضيء بالضرورة ما دام منخسفاً على زعم الفلاسـفة أو غير ضـروري، ويكـون لهـا دخل[526] في الضـرورة، نحـو كـل كاتب متحرك الاصابع، أو ليس بساكنها بالضرورة مـا دام كاتبـا، وذلك الدخل[527] والاقتضاء أعم من الاقتضاء التام، علـة لهـا، أو معلولا كما في المثالين، ومن النـاقص، نحـو بعض الحـار ذائب، أو ليس بجامد بالضرورة ما دام حارا، فـان المقتضـي للـذوبان، وسلب الجمود، ليس مجرد الحـرارة، بـل هي والدهنيـة، ووجـه تسـميتها، اشـتمالها على شـرط الوصـف، وكونهـا أعم من المشروطة الخاصة، وربما تقـال على القضـية الـتي حكم فيهـا بضرورة النسبة في جميع[528] أوقـات الوصـف، سـواء كـان لـه دخل في الضـرورة، بـأن تكـون ضـرورية للـذات[529] في وقتـه، ذاتياً أو عرضياً، لازما للذات،

<235>

[526] مادة افتراق المعنى الأول..

[527] أي دخل وصيف الموضوع، واقتضاؤه لضرورة المحمول، وقوله كما في المثالين، الأول، للاول، والثاني، للثاني، فان الانخساف علة الظلام، والكتابة معلول لتحرك الاصابع.

[528] أي في جميع أوقات وصف الموضوع، بالمعنى الذي ذكرناه في الحاشية قبل.

[529] هذا ناظر إلى مادة اجتماع المشروطتين، والشق الأخير إلى مادة افتراق المشروطة بالمعنى الثاني، والضابط، انه بعد ما كانت المادة مادة الضرورية، أن كان وصف الموضوع ضروريا للذات ذاتيا، أو عرضيا، لازما للذات، أو مفارقا اضطراريا كالانخساف للقمر، اجتمعت المشروطتان وان كان عرضيا مفارقا اختياريا، فان كان له دخل في الضرورة، فالصادق هو المشروطة بالمعنى الأول، نحو كل كاتب متحرك الأصابع، والا فالصادق هو المشروطة بالمعنى الثاني، نحو كل كاتب حيوان، فاحفظه.

أو مفارقاً، اضـطرارياً في وقتـه كمـا مـر، أولا، نحـو كـل كـاتب حيــوان، أو ليس بأســد بالضــرورة مــا دام كاتبــاً، وتســمى بالمشروطة في وقت الوصف.

الثالثة - الوقتية المطلقة: وهي القضية التي حكم فيها بضـرورة النسبة في وقت معين، عينه الحاكم من بين أوقات الموضــوع، نحو كل انسـان حيـوان[530]، أو ليس بأسـد بالضـرورة في وقت الولادة، وكل قمر[531] منخسف، أو ليس بمضيء بالضـرورة في وقت الحيلولة، وليس المراد بهذا التعين، التعين الشخصي، بــل ما يكون أخص من وقت من أوقات الموضوع، واحدا كما مثلنـا، أو متعدداً نحو كل انسان حيوان بالضرورة طفلاً وشاباً وكهلاً.

الرابعـة - المنتشـرة المطلقـة: وهي القضـية الـتي حكم فيهـا بضــرورة النســبة في وقت مــا لم يعينــه الحــاكم من أوقــات الموضوع، وأن تعيّن في ذاته ضرورة أن كل موجود متشــخص، نحو كل انسان متنفس، أو ليس بأسد بالضرورة

[530] نحو الانسان حيوان، او عرضيا لازما، نحو كل زوج منقسم بمتساويين بالضرورة، أو مفارق اضطراريا، نحو كل منخسف مظلم.

[531] اعترض بأن كلمة كل تقتضي افراد الموضوع ولا تعدد هنا، واجيب بجوابين: الاول، انها انما تقتضي مطلق التعدد، ولو ذهنا والتعدد الذهني هنا محقق، والثاني أن المراد من ادخال كلمة كل في نحو هذا المثال، عدم خروج شيء من افراد مدخولها عن الحكم على تقدير وجودها.

وقتاً مّـا، فهـذه ضـرورات[532] أربـع: الضـرورة الذاتيـة، أي في جميــع أوقــات الــذات، محققة[533]، أو موهومــة، والضــرورة الوصفية، والضرورة الوقتية المعينـة، والضـرورة الوقتيـة الغـير المعينة.

الخامسة - الدائمة المطلقة: وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة التامة، ما دام ذات الموضـوع موجـوداً[534]، أو معـدوماً، نحو كـل فلـك متحـرك، أو ليس بسـاكن دائمـاً، مـا دام الـذات، ووجه تسميتها، على قياس الضرورية المطلقة.

السادسة - العرفية العامة: وهي القضية التي حكم فيهـا بـدوام النسبة، ما دام وصف[535] الموضوع، نحو كل انسـان حيـوان، أو ليس بأسد بالدوام، ما دام انساناً،

[532] ولها خامسة، وهي الضرورة الازلية، بمعنى ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع، ازلا وابدا، وسادسة، وهي الضرورة لذات الموضوع، بأن يكون منشؤها الذات البحت، نحو الأربعة ليست بفرد بالضرورة وسابعة، وهي الضرورة بشرط المحمول الواقع، لكنهم عدوها ستة اقسام، لعدهم قسمي الضرورة الوقتية المعينة وغير المعينة واحدا.

[533] هذا التعميم ليندرج في الضرورة الذاتية نحو كل يوم من ايام هذا الفصل زمان بالضرورة، والله تعالى عالم بالضرورة.

[534] والمتبادر من هذا التعريف، مغايرة محمولها للوجود، فلا يرد أن زيدا موجود دائما قضية صادقة مع صدق نقيضها، أعني زيد ليس بموجود بالاطلاق العام.

[535] ولك أن تجعل الوصف ظرفا، هربا عن مؤنة التقييد، أو قيدا لموافقة المشروطة المعتبرة

ولما[536] لم يختلف هنا معنى شرطية الوصف، وظرفيته للدوام اذ كلما صدق الدوام للذات المقيدة بالوصف صدق له في أوقاته، وبالعكس، لم يعتبر لها معنيان، كما في المشروطة، ووجه تسميتها أن أهل العرف العام يفهمون هذا المعنى من كل سالبة غير مقيدة بقيد ما دام، ويكون بين وصفي موضوعها ومحمولها منافاة، وهذا القدر كاف في نسبتها الى العرف العام، وانها أعم من العرفية الخاصة.

السابعة - المطلقة العامة: وهي القضية التي حكم فيها بفعلية[537] النسبة أي خروجها من القوة الى الفعل، سواء كانت زمانية متحققة في جميع الأزمنة، نحو فلك القمر متحرك بالفعل، أو في بعضها ولو مرة، نحو القمر منشق بالفعل، أو غير زمانية، نحو كل يوم من أيام هذا الشتاء بارد بالفعل، والله تعالى عالم بالفعل، ووجه تسميتها أن

[536] والتفصيل ان ما دام لتوقيت الحكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها، وذلك التوقيت قد يكون باعتبار المدخلية، كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا، وقد يكون باعتبار الظرفية الخالصة، كما في قولنا كل كاتب حيوان ما دام كاتبا، ولما كان اعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورية اعتبر هناك المعنيان، ولما لم يختلفا بالنسبة إلى الدوام، لم يعتبرا فيه.

[537] قال الامام الرازي في شرح المطالع، والحق أن الفعل ليس كيفية للنسبة، لان معناه ليس الا وقوع، والكيفية لا بد أن يكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم. وانما عد المطلقة من الموجهات بالمجاز، انتهى، اى باعتبار كونها في صورة الموجهات، لاشتمالها على قيد بالفعل، قاله عبدالحكيم: ويؤخذ من كلامه أن الثبوت بالفعل ان كان مغايرا لفعلية الثبوت، فالمطلقة العامة موجهة، والا فلا.

الفعلية المعتبرة فيها تفهم لغة من القضايا المطلقة عن القيـد، فأخذت المطلقة في اسمها اعتباراً لاسم المطلـق في المقيـد، وانها أعم من الوجوديتين، كما يأتي، ان شاء الله تعالى.

الثامنـة - الممكنـة العامـة: وهي القضـية[538] الـتي حكم فيهـا بامكـان النسـبة، ومعنـاه سـلب الضـرورة الذاتيـة عن الجـانب المخـالف لهـا، نحـو كـل انسـان كـاتب بالامكـان العـام ووجـه تسـميتها اشـتمالها على الامكـان، وكونهـا أعم من الممكنـة الخاصة.

وأما المركبة منها، فسبع:

الأولى - المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامـة المقيـدة بقيد اللا دوام[539] الذاتي، وتعرّف بأنها قضية

---

538) في شرح المطالع ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل، لعدم اشتمالها على الحكم، وانما هي قضية بالقوة القريبة من الفعل، باعتبار اشتمالها على الموضوع، والمحمول، والنسبة، وعدهما من القضايا، كعدهم المخيلات منها، مع أنه لا حكم فيها بالفعل، وقال عبدالحكيم: والذي يقتضيه النظر الصائب، أن الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت، فالممكنة مشتملة على الحكم، والجهة، فتكون قضية موجهة، وان لم يكن مغايرا لها، فلا حكم فيها انتهى.

539) وانما قيد اللادوام بالذاتي، لان اللادوام الوصفي غير صحيح، وكذا اللادوام بلا قيد، لصحة تقرره في الوصفي، والحاصل أن المقيد مقيد بشرط الوصف، ودوام النسبة فيه بحسب الوصيف ثابت فتقييده باللادوام الوصفي يؤل إلى جمع النقيضين، وكذا تقييده باللادوام المطلق، لانه يصدق في اللادوام الذاتي، واللادوام الوصفي، وهذا الثانى منهما باطل، لما مر.

حكم فيها بضرورة النسبة بشـرط الوصـف، ولا دوامهـا بحسـب الذات، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مـا دام كاتبـا لا دائما، أي ليست تلك النسبة الايجابيـة دائمـة في جميـع أوقـات الـذات، بـل في بعضـها[540]، واذا انتفى الايجـاب كـذلك، تحقـق السـلب في الجملـة، فمعـنى لا دوام[541] أيـة قضـية باعتبـار منطوقه مطلقة عامة مخالفة لها كيفاً، ووجه تسميتها اشـتمالها على اشتراط الضرورة بالوصف، وكونهـا أخص من المشـروطة العامة.

الثانيـة - العرفيـة الخاصـة: وهي العرفيـة العامـة المقيـدة بـاللا دوام الذاتي، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بدوام النسبة بحسب الوصـف، ولا دوامهـا بحسـب الـذات، ومثالهـا ووجـه تسـميتها كأختها.

<240>

---

[540] اشارة إلى أن السلب رفع للايجاب الكلى، الصادق بالايجاب في بعض اوقات الذات، الذي هو وقت وصفه، وبالسلب في بعض اوقاته الآخر الذي هو غير وقت وصفه، والا فالسلب الكلى بالنظر إلى جميع أوقات الذات كاذب، ضرورة تحقق الايجاب في جميع اوقات الوصف، الذي هو بعض اوقات الذات، ومن هنا يعلم أن التقييد باللادوام الذاتى انما يصح، اذا كان الوصف مفارقا.

[541] يريد ان اللادوام هنا وان كان متحققا في ضمن رفع حكم الجزء الأول في بعض الأوقات بواسطة رفعه لحكم الجزء الاول الحاكم بتحقق الايجاب، أو السلب، في أوقات الوصف، الا أن منطوقه الصريح مطلق عن التقييد بالاوقات، كما هو معنى فعلية النسبة التي تعبر عنها بالمطلقة العامة، فلا يرد أن اللازم لتحقق حكم الجزء الاول في جميع الاوقات تحقق خلافه في وقت ما، وهو مفهوم الفضية المطلقة المنتشرة التي هي أخص من المطلقة العامة، لا المطلقة العامة.

الثالثــة - الوقتيــة: وهي الوقتيــة المطلقــة المقيــدة بــاللادوام الذاتي، وتعرف بأنها قضية حُكِم فيها بضرورة النســبة في وقت معين، ولا دوامهــا بحســب الــذات، نحــو كــل قمــر منخســف بالضرورة في وقت معين، لا دائماً.

الرابعة - المنتشرة: وهي المنتشرة المطلقــة مـع قيـد اللا دوام الذاتي، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بضرورة النســبة في وقت مـا لا دائمـا، ومثالهـا كأختهـا، ووجـه تسـميتهما يظهـر من وجـه بسيطهما.

الخامسة - الوجودية اللا دائمة: وهي المطلقـة العامـة مـع قيـد اللا دوام الذاتي، وتعرف بأنها قضية حكم فيهـا بفعليـة النسـبة، ولا دوامها ذاتاً، نحو كـل انسـان كـاتب بالفعـل، لا دائمـاً، ووجـه تسميتها أن الحكم فيهـا بوجـود النسـبة بالفعـل، وتقييـدها بـاللا دوام.

السادسة - الوجودية الضرورية: وهي المطلقة العامة، مـع قيـد اللا ضــرورة الذاتيــة، ومعناهــا ســلب الضــرورة عن النســبة المقيـدة، فـان كـانت ايجابيـة فهي الامكـان العـام للسـلب، أو سلبية فهي الامكان العـام للايجـاب، ووجـه تسـميتها يظهـر من وجه أختها.

السابعة - الممكنة الخاصة: وهي الممكنـة العامـة، مـع قيـد اللا ضرورة الذاتية، وتعرف بأنهـا قضـية حكم فيهـا بامكـان النسـبة بحســب الـذات، ولا ضـرورتها كـذلك، نحـو كـل انسـان كـاتب بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية،

ولما كانت جهة الجـزء الأول الامكـان العـام، وأفـاد لا ضـرورته امكان خلافه، كان تركيب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين مختلفـتين في الكيـف، ووجـه تسـميتها اشـتمالها على سـلب الضرورة عن جانبي النسبة، وهـو الامكـان الخـاص، ولـذلك قـد يكتفي فيها بلفظه، كما يكتفي في الوجودية اللا دائمة بالاطلاق الخاص، بناء على أن معنـاه سـلب الـدوام عن جـانبي النسـبة، الذي هو محصل القضية.

فائدتان:

الأولى: أنه يعـبر عن الضـرورية المطلقـة والدائمـة بالـدائمتين، وعن المشـــروطة العامـــة والعرفيـــة العامـــة بالعـــامتين وعن مركبهما بالخاصـتين، وعن مجمـوع الأربعـة بالوصـفيات الأربـع، وعن الوقتية المطلقة، والمنتشرة المطلقـة بـالمطلقتين، وعن مركبهمـا بـالوقتيتين، وعن مجمـوع الأربعـة بالوقتيـات، وعن الوجوديـة اللا دائمـة واللا ضـرورية بـالوجوديتين، وعنهمـا مـع المطلقـة العامـة بالوجوديـات، وعن الممكنـة العامـة والخاصـة بالممكنتين، وعما عداهما بالفعليات، وبالمطلقات.

والثانية: أنه لما كان اللا دوام واللا ضرورة قيدين للجــزء الأول، وافقته القضيتان المفهومتان منهما في الموضـوع، والمحمـول، والكميـة، ولمـا سـلبتا الـدوام والضـرورة الـذاتيتين عن نسـبته، خالفتاه في الكيفية.

وأما الموجهات الغير المشهورة، المحتاج اليها، منها، فالبسـائط منها ستة.

الأولى - الحينية المطلقة: وهي القضية الـتي حكم فيهـا بفعليـة النسبة في بعض اوقات وصف الموضوع، نحو كـل انسـان نـائم في بعض اوقات انسانيته.

الثانية - المطلقة الوقتية: وهي الـتي حكم فيهـا بفعليـة النسـبة في وقت معين، حقيقي، أو وهمي، ومن أوقـــــات وصـــــف الموضوع، أولا.

الثالثة - المطلقة المنتشرة: وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما.

الرابعة - الحينية الممكنة: وهي التي حكم فيهـا بامكـان النسـبة امكاناً وصفياً، وهو سلب الضرورة الوصفية عن جانب خلافها.

الخامسة - الممكنة الوقتية: وهي التي حكم فيها بامكان النسبة امكاناً وقتياً، وهو سـلب الضـرورة عن خلافهـا، في وقت معين، من أوقات الذات.

السادسـة - الممكنـة المنتشـرة: وهي الـتي حكم فيهـا بامكـان النسبة انتشـارياً، وهـو سـلب الضـرورة عن جـانب خلافهـا، في وقت ما.

وأمــا المركبــة منهــا، فواحــدة، وهي الحينيــة اللا دائمــة، وهي المركبة من الحينية المطلقة، مع قيد اللا دوام الذاتي، نحو كــل انسان ضاحك، حين هو انسان، لا دائماً.

هي أن المشروطة بالمعنى الأول، أعم من وجه، من الضرورية المطلقة[542]، وبـالمعنى الثـاني، أعم من وجـه منهـا، بـالمعنى الأول[543]، ومطلقــاً، من الضــرورية[544] المطلقــة. والوقتيــة المطلقـة، أعم مطلقـاً، من الضـرورية المطلقة[545]، ومن وجـه من المشــروطة، بـالمعنى الأول[546]، ومطلقـا منهـا، بـالمعنى الثاني[547]. والمنتشرة المطلقة، أعم مطلقاً، من الضرورية[548] المطلقة، ومن وجه من المشروطة، بالمعنى

---

[542] لتصادقهما في نحو كل انسان حيوان، وصدقها بدون الضرورية، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وصدق الضرورية بدونها، في نحو كل كاتب حيوان.

[543] لتصادقهما: في نحو كل انسان حيوان، وكل منخسف مظلم، وصدقها بدون الاول، في نحو كل كاتب حيوان، وبالعس في نحو كل كاتب متحرك الاصابع

[544] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراقها عنها في نحو كل منخسف مظلم.

[545] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراق الوقتية، في نحو كل قمر منخسف.

[546] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراق المشروطة، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع، والوقتية المطلقة في نحو كل قمر منخسف.

[547] مادة اجتماعهما، كل مادة تصلح، لهذه المشروطة، وافتراق الوقتية، في نحو كل قمر منخسف.

[548] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراق المنتشرة في نحو كل قمر منخسف.

الأول[549]، ومطلقــاً منهــا، بــالمعنى الثــاني[550]، ومن الوقتيــة المطلقة[551]. والدائمــة، أعم مطلقــاً، من الضــرورية[552]، ومن وجـــــه، من المشـــــروطة، بـــــالمعنيين، ومن الوقتيـــــتين[553] المطلقتين. والعرفيـة العامـة، أعم مطلقـاً من الـدائمتين، ومن المشــروطة، بــالمعنيين[554]، ومن وجـــه، من الوقتيـــتين[555]. والمطلقة العامة، أعم مطلقاً، من جميع ما مرّ[556]. والممكنة

<245>

---

[549] مادة اجتماعهما نحو كل انسان حيوان، وافتراق المنتشرة، كل قمر منخسف، والمشروطة، كل كاتب متحرك الاصابع

[550] يجتمعان في نحو كل انسان حيوان، وتفترق المنتشرة في نحو كل قمر منخسف.

[551] اذ الضرورة في وقت معين تستلزم الضرورة في وقت ما ولا عكس.

[552] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراقها عن الدائمة في نحو كل منخسف مظلم بالضرورة الوصفية، او الوقتية، وافتراق الدائمة عنها، في نحو كل فلك متحرك دائما.

[553] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراق الوقتية، في نحو كل منخسف مظلم دائما ما دام منخسفا.

[554] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراق العرفية، في كل فلك متحرك دائما.

[555] لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم، وافتراق الوقتيتين المطلقتين، في نحو كل قمر منخسف، وافتراق العرفية في نحو كل ذلك متحرك دائما.

[556] لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان، وافتراق المطلقة عنها، في نحو كل انسان كاتب بالفعل.

العامــة، أعم[557] من الجميــع، والمشــروطة الخاصــة، مباينــة للـــدائمتين، وأخص مطلقـــاً، من المشـــروطة[558] العامــــة، كباقي[559] البسـائط،، لكنهـا بـالمعنى الأول، أعم[560] من وجـه، من الوقتيــتين المطلقــتين. وكــل من الوقتيــتين[561]، مبــاين اللـدائمتين، وأعم من وجـه، من العـامتين[562]، وأخص مطلقـاً، من الوقتيتين[563] المطلقـتين، والمطلقـة العامـة، والممكنة[564] العامة، وأعم من وجه، من المشروطة الخاصة، بالمعنى

<246>

---

557) لاجتماعهما مع كل، في مثالها، وافتراقها عنها في كل عنقاء طائر.

558) لكون المقيد أخص مطلقا، من المطلق، ثم مادة اجتماعهما نحو كل منخسف مظلم، ومادة افتراق المشروطة العامة نحو كل انسان حيوان.

559) لان الاخص من الأخص أخص.

560) لاجتماعها في كل منخسف مظلم، واختراق المشروطة الخاصة في كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة، لا دائما، وافتراق الوقتيتين في كل كاتب حيوان.

561) هما الوقتية المطلقة، والمنتشرة المطلقة المقيدتان باللادوام الذاتي.

562) لتصادقهما في نحو كل منخسف مظلم، وافتراق العامتين، في نحو كل انسان حيوان، وافتراق الوقتيتين المطلقتين في نحو كل قمر منخسف.

563) لان المقيد أخص من المطلق، ومادة اجتماعها، نحو كل قمر منخسف، وافتراق الوقتيتين المطلقتين في نحو كل انسان حيوان.

564) لانهما أعم من الوقتيتين المطلقتين، وهما أعم من الوقتيتين، والأعم من الاعم اعم، مادة اجتماعها كل قمر منخسف، واختراق المطلقة العامة، والممكنة العامة، كل انسان كاتب.

الأول[565]، ومطلقـا منهـا، بـالمعنى الثـاني[566]، وبين أنفسـهما عموم مطلق، فان المنتشرة أعم مطلقاً، من الوقتية والعرفيـة الخاصة، مباينة للـدائمتين، وأعم[567] من وجـه، من المشـروطة بـالمعنيين، وأخص[568] مطلقـاً، من العرفيـة العامـة، كالمطلقـة العامــة، والممكنة[569] العامــة، وأعم مطلقــاً، من المشــروطة الخاصة[570]، ومن وجه، من الوقتيتين[571]. والوجودية اللا دائمة، مباينة للدائمتين، وأعم من وجه،

<247>

[565] لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم، وصدقها بدونها، في نحو كل قمر منخسف، وبالعكس، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما.

[566] لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف المفارق عن الذات، تحققت في بعض اوقات الذات، من غير عكس.

[567] لاجتماعها في نحو كل منخسف مظلم ما دام منخسفا وصدق المشروطة بدونها، في كل انسان حيوان، وصدقها بدون المشروطة، في مادة الدوام الوصفى، من غير ضرورة، نحو كل خائف يتغير وجهه بالدوام الوصفي، لا دائما، تأمل.

[568] لان المقيد أخص من المطلق.

[569] لانهما أعم من العرفية العامة، وهي أعم من العرفية الخاصة.

[570] لانه كلما تحققت الضرورة الوصفية المقيدة باللادوام الذاتي، تحقـق الدوام الوصفى المقيد، ولا عكس، فيجتمعان في نحو كل كاتب متحرك الأصـابع بالضـرورة، لا دائمـا، وتفـارق عنهـا في مـادة الـدوام الوصـفى الخالى عن الضرورة.

[571] وذلك، لتصـادقهما في نحـو كـل منخسـف مظلم، وافـتراق العرفيـة الخاصة عنهما، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع، وافتراقهما عنهـا في نحو كل قمر منخسف.

من العـامتين، والوقتيـتين[572] المطلقـتين، وأخص مطلقـاً، من المطلقـة، والممكنـة، العـامتين، وأعم مطلقـاً من الخاصـتين، والوقتيــتين[573]. والوجوديــة اللا ضــرورية، مباينــة للضــرورية المطلقــة، وأعم من وجــه، من العــامتين[574]، والوقتيــتين[575] المطلقتين، والدائمة[576] المطلقة، وأخص مطلقاً من المطلقة،

<248>

---

[572] لتصادقها في نحو كل منخسـف مظلم، وافتراقهـا عن الوجوديـة في نحو كل انسان حيوان، وافتراق الوجودية عنها في نحو كل انسان كاتب بالفعل.

[573] لانه كلما صـدقت الضـرورة الوصـفية، أو الـدوام الوصـفي لا دائمـا، صدقت فعلية النسبية لا دائما، ولا عكس، مادة الاجتماع، كـل منخسـف مظلم لا دائما، ومادة افتراق الوجودية عنها، نحو كل انسان كاتب.

[574] لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم، وصدقهما بدونها، في نحو كل انسان حيوان، وصدقها بدونهما في مادة اللا دوام الوصفي، ومعلوم انه اذا تحققت اللا دوام الوصفى، تحقق اللا ضرورة الوصفية، نحو كـل قمـر منخسف بالفعل، لا دائما، حيث يصدق قولك كل قمر منخسـف بالفعـل لا بالضرورة الذاتيـة، ويكـذب قولـك كـل قمـر منخسـف بالضـرورة، أو بالدوام، ما دام قمرا.

[575] وذلك لتصادقها في نحو كل قمر منخسف، وصدقها بدونهما في نحـو كل فلك متحرك بالفعـل، لا بالضـرورة، وصـدقهما بـدونها في نحـو كـل انسان حيوان.

[576] لتصـادقهما في مـادة الـدوام الخـالى عن الضـرورة، نحـو كـل فلـك متحرك، وافتراق الدائمة، في مادة الدوام المقارن للضرورة، نحـو كـل انســان حيــوان، وافــتراق الوجوديــة اللا ضــرورية، في مــادة خلت عن الدوام، نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة.

والممكنة[577] العـــامتين، وأعم مطلقـــة من الخاصـــتين[578]، والوقتيـتين[579]، والوجودية[580] اللا دائمـة. والممكنـة الخاصـة، مباينـة للضـرورية المطلقـة، وأعم من[581] وجـه من العـامتين، والوقتيتين المطلقـتين، والدائمـة المطلقـة، والمطلقـة العامـة، وأخص مطلقـاً من الممكنـة العامـة، وأعم مطلقـاً من جميـع المركبات، لصدقها مع كل منها في مثالها، وافتراقها عنهـا في نحـو كـل عنقـاء موجـود، وهـذه هي النسـب بين الموجهـات المشهورة. وأما غيرها، فكـل من الحينيـة المطلقـة، والمطلقـة الوقتية، والمطلقة المنتشرة، أعم مطلقا[582]، من

<249>

[577] مادة اجتماعهما كل انسان كاتب بالفعل، لا بالضرورة، ومادة افتراق الممكنة العامة، كل انسان حيـوان، وكتب ايضـا، لان المقيـد اخص، من المطلق، وأيضا لان الممكنة العامة أعم، من المطلقة العامة التي هي، أعم منها، والاعم من الاعم أعم.

[578] لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم، وصدقها بدونهما في نحو كـل فلك متحرك.

[579] لتصادقها في نحو كل قمر منخسف، وصـدقها بـدونهما في نحـو كـل فلك متحرك.

[580] لانه كلما صدقت الفعلية لا دائمـا، صـدقت الفعليـة لا بالضـرورة، ولا عكس.

[581] لصدقها مع كل، في مثالـه وافتراقهـا عن كـل، في نحـو كـل عنقـاء، موجود، وافتراق كل منها عنهـا، في كـل انسـان حيـوان، والاخضـر، أن يقـول، وأعم من وجـه، من سـائر البسـائط، الا الممكنـة العامـة، فانهـا أخص منها مطلقا.

[582] فانه كلما صدقت الضرورة، او الدوام الذاتي، او الوصفى، او الوقتى بدون قيد اللا دوام، كما في كـل انسـان حيـوان، او معـه، كمـا في كـل منخسف مظلم بالضرورة الوصفية، او الوقتيـة، او بالـدوام الوصـفي لا دائمـا، او صـدقت الفعليـة مـع قيـد اللا دوام، او اللا ضـرورة، كمـا في الوجوديتين، نحو كـل انسـان كـاتب بالفعـل لا بالـدوام، أو لا بالضـرورة صـدقت هـذه القضـايا الثلاث، ولا عكس، الا تـرى افتراقهـا عمـا فيـه الضرورة أو الدوام مطلقا، في كل انسان كـاتب، وعن الوجوديـتين في نحو كل انسان حيوان.

جميعها، الا المطلقـة، والممكنـة العـامتين، فانهـا أخص مطلقـاً منهمـا، والا الممكنة[583] الخاصـة، فـأعم من وجـه. وكـل من الحينيـة الممكنـة، والممكنـة الوقتيـة، والممكنـة المنتشـرة، أعم[584] مطلقاً من جميع ما تقدم. والحينيـة اللا دائمـة، مباينـة، للـدائمتين، وأعم[585] من وجـه من العـامتين والوقتيـتين المطلقـتين، وأعم مطلقـاً من الخاصـتين، والوقتيـتين وأخص مطلقاً من الحينية المطلقة[586]، ومن الوجوديات[587]

<250>

---

[583] لاجتماعهما في كل انسان متنفس، وافتراقها عن الممكنـة الخاصـة، في كـل انسـان حيـوان، وبـالعكس في كـل عنقـاء موجـود بالامكـان الخاص.

[584] فـان اعمهـا اعـنى الممكنـة العامـة، أخص من هـذه الثلاث، او كلمـا صدق سلب الضرورة عن الجـانب المخـالف في جميـع اوقـات الـذات، صـدق سـلبها عنـه في جميـع اوقـات الوصـف، او في وقت معين من اوقات الذات، أو في وقت ما منها، ولا عكس، وهو ظاهر.

[585] لاجتماعهـا في كـل منخسـف مظلم، وافـتراق العـامتين، والوقتيـتين المطلقتين في كل انسان حيوان، وافتراق الحينيـة اللا دائمـة، في نحـو كل انسان كاتب.

[586] أما من الحينية المطلقة، فلأن المقيد أخص، من المطلـق، وامـا من المطلقة العامة، فلأن الحينية المطلقة أخص منهـا، والاخـير من الأخص أخص.

[587] واما من الوجوديتين، فلأنه كلما صدقت فعلية النسبة في بعض أوقات الوصف، لا دائما، صدقت في بعض اوقات الذات لا بالدوام او بالضرورة، لان وقت الوصيف، من اوقات الذات، كما في كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب، أو في بعض أوقات الذات، لا دائما، أو لا بالضرورة، بحسب الذات، ولا عكس، كما في زيد كاتب بالفعل، لا دائما، أولا بالضرورة، واما من الممكنة العامة فلان الاخص من أخص من الشيء، أخص منه، واما من الممكنة الخاصة، فلأن كلا جزئيها اخص، من كلا جزئيها، فيجتمعان، في كل انسان متنفس، وتفترق الممكنة الخاصة عنها، في نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص.

الثلاث والممكنـتين، ومن السـت الغـير المشـهورة، وهي على الترتيب السابق، كل منها أخص مما فوقها.

فائدة:

ادعي المحقق عصام الدين الأسفرايني، بأن القضية الشـرطية، تكون موجهة، واللـزوم، والعنـاد، والاتفـاق، من جهـات النسـبة، ومنـع ذلـك مولانـا عبـد الحكيم، بسـند أن اللـزوم، ونحـوه، من أقسام النسبة التامة الشرطية لا كيفيتها.

<251>

فصل في التناقض

وهو اختلاف قضيتين في الكيف، بحيث يقتضي صـدق أحـديهما، وكـذب الأخـرى لذاتـه، ولا بـد في المتناقضـين، من وحـدة[588] النسـبة، بين بين، ويـنـدرج فيهـا الوحــدة في الأمــور الثمانيــة المشــهورة، وغيرهما[589]، وفي المحصــورات مــع ذلــك، من اختلافهما بالكمية[590]، لكذب الكليتين، وصدق

<252>

[588] وبهذا التقييد اندفع ما يتوهم، من أن اشتراط اختلاف المتناقضين بالجهة، ينافي اشتراط الاتحاد في النسبة لاستلزام الاختلاف فيها، الاختلاف في النسبة التامة، وذلك لان النسبة الواجبة الاتحاد فيهما، هي النسبة بين بين، لا النسبة التامة، لكن يرد اشتراط اختلاف المحصورتين في الكمية، اذ يحصل به الاختلاف في النسبة بين بين ايضا، ويندفع، بأنه انما يرد اذا جعل السلب الجزئي نقيضا حقيقيا للايجاب الكلى، واما اذا جعل نقيضا مجازيا مساويا لنقيضه الحقيقي، أعني رفع الايجاب الكلى، فلا، وكذلك، حال الايجاب الكلي، نقيضا للسلب الجزئي.

[589] مما لزم الاتحاد فيها، ثم لا يخفى ان تعريف التناقض بما ذكر، متكفل بتحقق الوحدة المذكورة، فلا حاجة إلى ذكر اشتراطها، كما قال المحقق عصام الدين، لكن ذكرناها تبعا للمتأخرين.

[590] قد يقال، آن اعتبار وحدة النسبة بين بين المستلزم للاتحاد في الموضوع، ينافى اشتراط الاختلاف في الكمية، ويجاب بأنه انما يستلزم وحدة النسبة بين بين، وحدة الموضوع الذكرى، ووحدته متحقق، في المتناقضين دائما، ولا يلزم اختلافه من اختلافهما بالكمية، وانما اللازم لاختلافهما فيها، اختلاف الموضوع الحقيقي، ووحدة النسبة بين بين، لا تستلزم وحدته، فلا منافاة اصلا.

الجزئيــتين[591]، في مــا كــان المحكــوم عليــه فيــه أعم، من المحكوم به، وفي الموجهات، من الاختلاف بالجهـة، وذلـك لأنـه لمـا كـان نقيض الشـيء رفعـه، صـدق رفـع النسـبة الموجهـة، برفعها مع الأصل، أو جهة أخرى، وبثبوتها ورفع تلك الجهـة، فلم يكف في أخذ نقيضها قضية تبقى جهتها فيها، فوجب النظـر الى رفعها، فان كان مفهومه قضـية محصـلة من بين القضـايا، فهـو نقيضها الحقيقي والا وجب أخذ قضية تساويهم حكمـاً، لسـهولة أخذ الأحكام، وتسـمى بـالنقيض مجـازاً، وعلى هـذا فنقيض كـل موجهة مركبة مجـازى، اذ ليس مفهـوم رفعهـا قضـية محصـلة، بخلاف البسـيطة، فـان بعضـها لـه نقيض حقيقي، وبعضـها لـه نقيض مجازى، كما سيظهر، ان شاء الله تعالى.

والنقيض، للضـرورية المطلقـة، الممكنـة العامـة، وللمشـروطة العامة، الحينية[592] الممكنة، وللوقتية المطلقة،

[591] اعترض بان صدق الجزئيتين، وعدم التناقض بينهما، ليس الا لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي، ضرورة أن الحيوان الذي هو انسان غير الحيوان الذي هو ليس بانسان، في الجزئيتين الصادقتين، واذا راعيت ذلك، كما هو اللازم من اشتراط اتحاد النسبة بين بين تحقق التناقض، ولا حاجة إلى اعتبار الاختلاف في الكم، وأجيب، بأنه لما كان نظر المناطقة إلى المفهوم لم يمكنهم ذلك الاعتبار، والمراعاة، وليس ذلك بلازم من وحدة النسبة بين بين، كما توهمت، وإنما اللازم لها وحدة الموضوع الذكرى، فأحتاجو إلى اعتبار الاختلاف في الكمية... اى لان وحدة الموضوع الحقيقي، وتعينه خارج عن مفهوم القضية، فدقق فيه.

[592] اعلم انه كما أن للمشروطة معنيين، كذلك للحينية الممكنة، فنقيض المشروطة بالمعنى الاول، الحينية الممكنة، بالمعنى الأول، لا بالمعنى الثانى، لصدقهما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا، وبعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان، والنقيض للمشروطة بالمعنى الثاني، هو الحينية بالمعنى الثانى، لا بالمعنى الاول، لكذبهما في هذا المثال.

الممكنـــة الوقتيـــة، وللمنتشـــرة المطلقـــة، الممكنـــة الدائمـــة، وللدائمة المطلقة، المطلقة العامـة، وللعرفيـة العامـة، الحينيـة المطلقـــــة المتخالفة[593] كيفـــــاً مطلقـــــاً، وكمـــــاً أيضـــــاً في المحصورات، وبالعكوس، وهذه نقائض البسـائط، وأمـا نقـائض المركبات، فان كانت كلية، فهي منفصلة، مانعة الخلـو، موجبـة كلية مركبة، من نقيضي جزئيها، ووجه مساواتها[594] لرفعها أنــه لما كان صدق المركبة موقوفاً على صدق مجموع جزئيها، كـان رفعها، برفعه، سواء تحقق في ضمن رفع كـل من الجـزئين، أو أحـدهما فقـط، فاسـتلزم رفـع المجمـوع، رفـع أحـد الجـزئين البتة[595]، كالعكس.

<254>

593) اتيت بهذا مع انه كان معلوما من التعريف لدفع توهم أن الممكنة العامة، أعم من الضرورية مثلا، فكيف تناقضها، وحاصل الدفع، ان الاعم، هو الممكنة الموافقة لها كيفا، والنقيض هو الممكنة المخالفة لها كذلك.

594) أفاد به تذكير بما تقدم من أن نقائض المركبات مجازية، ليندفع ما يتوهم، أن هذه الموجبة ليست مخالفة في بعض الأحيان للمركبة في الكيف، وهي مخالفة لها دائما في النوع، فكيف تناقضها، وحاصل الدفع، أن ما ذكر انما يعتبر في النقيض الحقيقي، وهذه المنفصلة، نقيض مجازى للمركبة.

595) أي كما أن رفع احدهما يستلزم رفع المجموع.

وهذه المنفصلة، لما حكم فيها، بثبوت أحد جزئيها، اللذين يناقضان جزئي المركبة، استلزمت ذلك الرفع، ضرورة استلزام ثبوت أحدهما، لرفع أحد جزئي المركبة، ثم ان صدقت المركبة، وذلك بصدق جزئيها معا، كذبت هذه المنفصلة، لعدم ثبوت شيء من طرفيها، وهي تكذب من كاذبتين، وان كذبت بكذبهما، أو كذب أحدهما، صدقت المنفصلة، لصدقها من صادقين، ومختلفين، فالمنفصلة، المستعملة نقيضاً للمشروطة الخاصة، مركبة من حينية ممكنة، ودائمة مطلقة، وللعرفية الخاصة، مركبة[596] من حينية مطلقة، ودائمة مطلقة، وللوقتية، مركبة من ممكنة وقتية، ودائمة مطلقة، وللمنتشرة، مركبة من ممكنة منتشرة، ودائمة مطلقة، وللوجودية اللا دائمة، مركبة من دائمتين، وللوجودية اللا ضرورية، من دائمة، وممكنة، وللممكنة الخاصة، مركبة من ضروريتين مطلقتين، وللحينية اللا دائمة، مركبة من عرفية عامة، ودائمة مطلقة، والامثلة جليّة. وان كانت جزئية، فلا تكفي تلك المنفصلة،

<255>

[596] فنقيض، قولك كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما، أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل، قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى، واما كل كاتب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي، وعليه نقس سائر النقائض، وأمثلتها، ثم ان قولك كل كاتب الخ: ان كان مشروطة بالمعنى الأول، فهو صادق، لصدق الجزئين، ونقيضه كاذب، بكذبهما، أو بالمعنى الثاني، فهو كاذب بكذب الجزء الأول، ونقيضه صادق بصدقه.

نقيضاً مجازياً لها، لكذبها[597] مـع المركبـة الجزئيـة، في كـل مـا كـان المحمـول فيـه ثابتـة لبعض الأفـراد دائمـاً، ومسـلوباً عن البعض الآخر كذلك، نحو بعض الحيوان انسـان بالفعـل لا دائمـاً، فانه كاذب والا لزم ثبوت الانسان لبعض الحيـوان، وسـلبه عنـه لاتحاد الموضـوع في القضـية المركبـة، مـع كـذب قولـك امـا لا شيء من الحيوان بانسان دائما، واما كل حيـوان انسـان دائمـاً، والنقيضان لا يكذبان.

وسر الفرق بين المركبة الكلية، والجزئية، أنه لما كان موضـوع الجزئين في القضية المركبة، واحداً فمتى[598] حكم على جميـع أفراده، كما في المركبة الكلية، لم يبق فرق بين جزئيهـا، حـال الـتركيب، والتحليـل، فكفى لأخـذ نقيضـها، أخـذ نقيض جزئيهـا، والترديـد الخلـوي بينهمـا، كمـا عـرفت، واذا حكم على بعض أفراده، كما في المركبة الجزئية، كان بينهما فرق في الحـالين، فانهما عند كونهما جزئي المركبة أخص منهما، في ذاتهما، عنـد التحليل، فمتى صدقا

[597] اشارة الى صغرى الشكل الثاني، وقوله، والنقيضان إلى كبراه، ينتج ان تلك المنفصلة مع المركبة الجزئية ليسا بمتناقضين.

[598] صغرى لقياس اقتراني شرطى، وكبراه، أعني ومتى لم يبق فرق بين جزئيها في الحالين، كفى لأخذ نقيضها، أخذ نقيض جزئيها مطوية، وقوله فكفى، تالى النتيجة، ومقدمها مطوية، ويدل على مقدمها متقدم الصغرى، وعلى مقدم الكبرى تاليها، كما يدل على تاليها تالى النتيجة، وقس على هذا ترتيب قوله: واذا حكم على بعض افراده، آه، وقوله لما كان موضوع الجزئين آه: علة الملازمة الشرطية في صغرى القياسين، الا ان عليتها الصغرى القياس الثاني أجلى من عليته لصغرى القياس الاول، فدقق.

بالجزئيـة، صـدقا[599] في ذاتهمـا، ولا عكس، فلم يكـف لأخـذ نقيضها، أخذ نقيضي الجزئين، في ذاتهما، مردداً بينهما، كما في نقيض المركبة الكليـة، لأن نقيضـي الجـزئين في ذاتهمـا، أخص من نقيضـيهما جـزئين، والشـيء يجـوز رفعـه، مـع أخص من نقيضه، فالطريق في أخذ نقيضها، أن تأخذ المنفصـلة المركبـة، من نقيضي الجزئين، لكن لا ملحوظين في ذاتهما، كما عند أخذ نقيض المركبة الكلية، بل حسب جزئيتهما للمركبة، وتقول[600]: اما لا شيء من البعض المخصوص من الحيـوان بانسـان دائمـاً، واما كل فرد من ذلك البعض انسان دائماً، أو تأخذ قضية موجبة كليـة حمليـة مـرددة المحمـول، يـردد فيهـا بين[601] نقيضـي محمولي الجزئين لكل فرد من أفراد

[599] كقولنا بعض الانسان كا تب بالفعل لا دائما، فانه يصدق الجزآن هنا، من حيث كونهما جزئين للمركبة، كما يصدقان في ذاتهما، ولا عكس، كما هو ظاهر في مثال المتن، فانه بواسطة اتحاد موضوعى الجزئين، لم يصدقا فيه، مع صدقهما في ذاتهما.

[600] أي فتقول: اما لا شيء من الحيوان بانسان دائما، أو كل حيوان انسان دائما، على ارادة معنى قولنا: اما لا شيء من البعض آه، فالسلب والايجاب الكليان، في جزئي المنفصلة ناظران إلى أفراد البعض المخصوص، الذي وقع موضوعا لجزئي المركبة الجزئية، لا مطلقا فدقق.

[601] بمعنى السلب ليحصل من المحمول السلبي مع الموضوع الكلي، قضية سالبة صادقة، بالسلب الكلي والسلب الجزئي، والا فلا يفي بتمام المرام، ثم هذه القضية كما تكفى في أخذ نقيض المركبة الجزئية، تكفى في أخذ نقيض المركبة الكلية، قاله المحقق عصام الدين، رحمه الله تعالى.

موضـوعها مـوجهين بجهـتي نقيضـيهما، بـأن تقـول في المثـال المذكور: كل حيوان اما انسان دائماً، أو ليس بانسان دائماً.

***

<258>

الباب الثالث

في العكس المستوي[602] وعكس النقيض

أما العكس المستوي، فهو تبديل المحكوم عليه بالمحكوم به، وبالعكس، مع بقاء كيف الأصل، وصدقه في جميع المواد، دون الكذب، وذلك[603] لأن العكس لازم للأصل، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، وأما كذبه فلا يستلزم كذبه، لجواز أن يكون اللازم أعم، وكذب الخاص لا يستلزم كذب العام، ومن هنا يعلم، أنه كلما انعكست قضية الى أخرى، انعكس كل أخص منها اليها، وكل منهما الى أعم منها، لأن الأعم لازم للأخص، ولازم اللازم لازم، وكلما لم تنعكس قضية الى أخرى، لم تنعكس أعم منها اليها، لأن ما لا

[602] يؤخذ من كلام المحقق عبد الحكيم رحمه الله، أن لفظ العكس بعد نقله من المعنى اللغوي وتوصيفه بالمستوى، او اضافته إلى النقيض استعمل عرفا في معنييهما العرفيين، وليس له معنى واحد مشترك بينهما، ليفصل بينهما بالتوصيف، أو الاضافة، ولا موضوعا بوضعين مختلفين لذينك المعنيين.

[603] أي بقاء الصدق دون الكذب لان آه، وأما بقاء الكيف، فلانهم استقرؤوا عكوس القضايا، فلم يجدوا عكسا صادقا مطردا لقضية، الا موافقا لها في الكيف، وهذا الاستقراء وان كان ناقصا، لاستحالة الاستقراء التام هنا، الا انه يفيد الظن، ويكتفى به في مطلوبنا هذا.

يكون لازماً للخاص لا يكون لازما للعام، دون[604] العكس، ثم اعلم، أن الموجبة مطلقاً تنعكس بهذا العكس الى الموجبة الجزئية، والسالبة الكلية تنعكس على نفسها، والسالبة الجزئية لا عكس لها، هذا بحسب الكم، والكيف، واما بحسب الجهة، فمن الموجبات تنعكس الدائمتان، والعامتان، حينية مطلقة، فانه اذا صدق كل انسان، أو بعضه حيوان باحدى الجهات الأربع، صدق بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان، والا لصدق نقيضها، أعني السالبة الكلية العرفية العامة، نحو لا شيء من الحيوان بانسان دائماً، ما دام حيواناً، ومتى صدق نقيضها لزم الفساد، لكن لزوم الفساد باطل، فعدم صدق العكس[605]

<260>

---

[604] أي في المسألتين فانه لا يلزم من انعكاس قضية اخص الى اخرى، انعكاس الاعم اليها، لان لازم الخاص لا يجب، أن يكون لازما للعام، الا ترى أن الناطق لازم للانسان، وليس بلازم للحيوان، ولا يلزم من عدم انعكاس الاعم الى قضية، عدم انعكاس الأخص اليها، لجواز ان لا يكون شيء لازما للعام، ويكون لازما للخاص، فان الضاحك بالقوة ليس بلازم للحيوان وهو لازم للانسان.

[605] وهذا دليل الخلف، ولهم طريقان آخران، هما دليل العكس، ودليل الافتراض، أما دليل العكس، فهو أخذ عكس نقيض العكس المطلوب، ليحصل ما ينافي الأصل، ويرجع هذا إلى قياس مركب، من اقترانى واستثنائي، غير مستقيم، كما هو مشهور، وهذا الدليل جار في اثبات عكس كل قضية منعكسة، بشرط صحة الدليل المنتظم من الشكل الأول، المنتج لذلك الفساد. وأما دليل الافتراض، فهو فرض ذات الموضوع في الأصل شيئا معينا، وحمل، وصف الموضوع عليه، ايجابا فعليا، وحمل وصف المحمول عليه طبق الاصل، ايجابا كان، أو سلبا، ليحصل منهما، أو من احديهما مع مقدمة اجنبية صادقة مسلمة، قياس من الشكل الثالث، منتج للعكس المطلوب، او لملزومه، وهذا الدليل خاص بالموجبات، والسوالب المركبة، لاقتضائه وجود ذات الموضوع، ووجوده ليس محققا الا فيهما، وأما في سائر السوالب فلا.

باطل، ويتبين بضم نقيض العكس كبرى، الى الأصل صغرى، لينتظم قياس من الشكل الأول منتج للمحال.

والخاصتان، الى حينية لا دائمة، فاذا صدق كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام ما دام كاتباً لا دائماً، أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، صدق بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لا دائماً، أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل، أما صدق الجزء الأول من العكس، فلأنه لازم للجزء الأول من الأصل، وذلك لازم للكل، وأما صدق الجزء الثاني منه فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو كل كاتب متحرك الأصابع دائماً، ومتى صدق ذلك، لزم الفساد، وذلك لأنا اذا ضممناه صغرى، الى الجزء الأول من الأصل كبرى، وقلنا: كل متحرك الأصابع كاتب دائماً، وكل كاتب متحرك الأصابع دائماً، انتج، أن كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما، واذا ضممناه الى الجزء الثاني منه كذلك، وقلنا: كل متحرك الأصابع كاتب دائما، ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، انتج، لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل، وفي ذلك جمعٌ بين المتنافيين،

هذا اذا كان الجزء الأول من الأصل موجبة كلية، وأما اذا كـانت موجبة جزئية، فاثبات عكسها بدليل[606] الافتراض.

والوقتيات الأربع والوجوديتان والمطلقة العامة، مطلقـة عامـة، فاذا صدق كـل منخسـف مظلم باحـدى الجهـات السـبع، صـدق بعض المظلم منخسف بالفعل، والا لصدق نقيضه، وهو لا شيء من المظلم بمنخسـف دائمـاً، وهـذه اذا جعلت كـبرى للأصـل صغرى، ينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف، وهذا خلـف، ولا عكس، لقيودها[607] لأنها سوالب كلية، أو جزئية مطلقة عامة أو ممكنة عامة، ولا عكس لهما.

وأما الممكنتان، فلا عكس لهما، على مـذهب الشـيخ، في عقـد الوضـع، لصـدق قولنـا: كـل حمـار بالفعـل، مركـوب السـلطان بالامكـان، ولا يصـدق بعض مركـوب السـلطان بالفعـل، حمـار بالامكان، لأن مركـوب السـلطان بالفعـل منحصـر في الفـرس وسلب الحمار عن الفرس، واجب، لأن سلب كل نـوع عن نـوع آخر، ضروري.

<262>

[606] أي لا بدليل الخلف، ولا بدليل العكس، وذلك لان القياس المبين للفساد الناتج منها، وجب أن يكون من الشكل الأول، فلو جعل الجزء الأول من هذه الموجبات الجزئيات المركبة صغرى، ونقيض العكس كبرى، كان القياس من الشكل الرابع، لا الاول، أو جعل كبرى، ونقيض العكس صغرى، لم تكن الكبرى كلية، فانحصر دليل اثبات عكوسها في دليل الافتراض.

[607] أي لاجزائها الثواني، وهي اللا دوام في ثلاثة واللا ضرورة في الوجودية اللا ضرورية.

وأمـا السـالبة الكليـة، فتنعكس الـدائمتان منهـا الى دائمة[608] كلية، والعامتان الى عرفية عامة كليـة، والخاصـتان إلى عرفيـة عامة كليـة، مقيـدة بـاللادوام الـذاتي في البعض، فـاذا صـدق لا شيءٍ من المنخسف بمضيء بالضرورة، أو بالدوام الوصفيين لا دائمـاً، أي كـل منخسـف مضـيء بالفعـل، صـدق لا شـيء من المضيء بمنخسف بالدوام الوصفي، لا دائماً، أي بعض المضيء منخسف بالفعل.

أما الجزء الأول، فلأنه لو لم يصدق، لصدق نقيضـه، ولـو صـدق نقيضه لزم الفساد، وذلك بضـمه صـغرى، الى الجـزء الأول من الأصــل كــبرى، لينتج بعض المضــيء ليس بمضــيء حين هــو مضيء، وهذا خلف، وأما الجزء الثاني فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، ولو صدق نقيضه، لزم الفساد، ويظهر بضمه كبرى، الى الجزء الثـاني من الأصـل صـغرى لينتج لا شـيءٍ من المنخسـف بمنخسف دائماً، وانما لم يكن اللا دوام موافقاً للجـزء الأول في الكم على وفق القيود في المركبات، لكذب الكلي في مـا كـان الموضـوع أعم من المحمـول كلا دوام العكس في مثالنـا، فانـه يكذب فيه كل مضـيء منخسـف بالفعـل، لأن بعض الكـواكب لا ينخسف أبداً، وهـذه هي القضـايا السـت المنعكسـة، ولا عكس للتسع البواقي، لصدق

---

608) فاذا صدق لا شيء من الانسان بحجر دائما صدق لا شيء من الحجر بانسان دائما، والا لصدق نقيضه، وهو بعض الحجر انسان بالفعل، وهو صغرى، مع الاصل كبرى، ينتج بعض الحجر ليس بحجر، هذا خلف.

قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بكل جهة من جهاتها، وكــذب العكس على كــل منهــا، وأمــا الســوالب الجزئيــة فهي، وان لم تنعكس في غــير الموجهــات، لكن تنعكس من الخاصــتين الى العرفيــة الخاصــة، بــدليل الافــتراض كمــا ســيأتي، ان شــاء اللــه تعالى.

وأما عكس النقيض

فهو عند القدماء جعل نقيض المحكوم عليه محكوماً به، ونقيض المحكوم بــه محكومــاً عليــه، مــع بقــاء الصــدق والكيــف، وحكم الموجبات هنا[609] حكم السوالب، وحكم السوالب[610] هنــا حكم الموجبات في عكس المســتوى كمــاً، وجهــة، وقبــول انعكــاس، فمن الموجبات الكلية، تنعكس الــدائمتان، دائمــة موجبــة كليــة، والعامتان، عرفية عامة، كذلك، والخاصتان، عرفية عامة، مقيدة باللا دوام الــذاتي الجــزئي، ولا عكس للتسع[611] البــواقي، وأمــا الموجبة الجزئية، فلا[612] عكس لها،

<264>

---

[609] اى كما أن السوالب الكلية تنعكس على نفسها، وليس للسالبة الجزئية عكس، بعكس المستوى كذلك الموجبة الكلية هنا، تنعكس إلى الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية لا عكس لها، بعكس النقيض، وقس عليه، وحكم السوالب الخ.

[610] لم نقل وبالعكس مع كونه اخصر لايهام احتمال الحشو.

[611] لان اخصها، وهي الوقتية، تصدق، نحو كل قمر لا منخسف بالضرورة، وقت التربيع، ولا يصدق عكسها، ولو موجهة بأعم الجهات، حيث يكذب بعض المنخسف لا قمر بالامكان، وقد تقرر انه انه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم.

[612] لصدق بعض الحيوان لا انسان بكل من الجهات، وكذب بعض الانسان لا حيوان بكل منها.

الا في الخاصتين، تنعكس فيهما عرفية خاصة، بدليل الافـتراض الآتي، ان شاء الله تعالى.

ومن السـوالب مطلقـاً، تنعكس الـدائمتان والعامتـان، حينيـة مطلقة سالبة جزئية، والخاصتان والوقتيات الأربـع والوجوديـات الثلاث، الى مطلقـة عامـة كـذلك، ولا عكس للممكنـتين منهـا، على مذهب الشيخ، في عقد الوضع، ودليل الانعكـاس، وعدمـه هنـا، كمـا في عكس المسـتوى، هـذا مـا عنـد القـدماء. وعنـد الأخراء، جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه، وعين المحكوم عليه، محكوماً به، مع بقاء الصدق، لا الكيـف. وحكم الموجبـات هنـا أيضـاً حكم السـوالب في عكس المسـتوى، كمـاً، وجهـةً، وقبـول انعكـاس، فالموجبـات الكليـة، تنعكس الـدائمتان منهـا، دائمة سالبة كليـة، والعامتـان عرفيـة عامـة كـذلك، والخاصـتان عرفية عامة، مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي، ولا عكس للتسـع البواقي.

والموجبـات الجزئيـة، لا عكس لهـا الا في الخاصـتين تنعكس فيهما عرفية خاصة سالبة جزئيـة، بـالافتراض. وحكم السـوالب هنا أيضا، حكم الموجبات في عكس المسـتوى، كمـاً، وجهـة، لا قبول انعكاس، وتنعكس كلية أو جزئية من الخاصتين إلى حينيـة لا دائمة، ومن الوقتيات الأربع، والوجوديـات الثلاث الى مطلقـة عامـة، ولا عكس للسـت البـواقي، وهي الـدائمتان، والعامتـان، والممكنتان.

واذ قد سمعت ما تلونا عليك، فاسمع، بيان انعكـاس الجزئيـتين الخاصتين بالعكسين الى العرفية الخاصة، بدليل الافتراض، وهو أن تفـرض ذات الموضـوع شـيئاً معينـاً، وتحمـل عليـه، وصـف الموضـوع، حملا ايجابيـا فعليـا فتحصـل قضـية موجبـة مطلقـة عامة، ووصف المحمول كما في الأصل ايجاباً، أو سلباً، فيحصل مقدمة أخرى، فيتركب من هاتين المقدمتين، أو من احديهما مع مقدمــة أجنبيــة صــادقة، قيــاس من الشــكل الثــالث، منتج للعكس[613] المطلوب، أو لجزء منـه، أو لملزومـه، فنقـول: في بيان انعكاس السالبة الجزئية عكسـاً مسـتوياً، اذا صـدق قولنـا: بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع بالضرورة، أو بالدوام مـا دام كاتباً، لا دائماً، أي بعض الكـاتب سـاكن الأصـابع بالفعـل، صـدق في عكسه بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب دائماً ما دام ساكن الأصابع لا دائماً، أي بعض ساكن الأصـابع كـاتب بالفعـل، وذلـك لأنـا نفـرض ذلـك البعض الـذي هـو ذات الموضـوع في جـزئي القضية المركبة زيداً، ونقول: زيد ساكن الأصـابع بالفعـل بحكم لا دوام الأصل، وزيد كـاتب بالفعـل بحكم وصـف الموضـوع في الجزء الأول منه، ينتج بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل، وهــذه لا دوام العكس، ثم نضم هذه الصغرى الى مقدمة أجنبية، أعني زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع، ينتج بعض

[613] الأول من عكس البسائط، والثاني في عكس المركبات، والثالث في كل منهما في بعض الأوقات كما ستعلمه في هذا البحث أن شاء الله تعالى.

ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع، وهو الجزء الأول منه، فثبت العكس بكلا جزئيه، وبيان تلك المقدمة الأجنبية بدليل العكس، وهو أنه لو لم تصدق لصدق نقيضها، وهو زيد كاتب في بعض اوقات كونه ساكن الأصابع، ويلزم منه صدق قولك: زيد ساكن الأصابع في بعض اوقات كونه كاتباً، لأن الوصفين المتقارنين في ذات، يثبت كل منهما في وقت الآخر، وهذا خلاف حكم الأصل المسلّم، أي بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع ما دام كاتباً هذا.

ونقول: في بيان انعكاس الموجبة الجزئية من الخاصتين الى الموجبة الجزئية، عكس نقيض على مذهب القدماء، اذا صدق بعض الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، أي بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل، صدق بعض لا متحرك الأصابع لا كاتب ما دام لا متحركاً، لا دائماً، أي ليس بعض اللا متحرك الأصابع لا كاتباً بالفعل، لأنّا نفرض البعض المذكور زيداً، فنقول: زيد لا متحرك الأصابع بالفعل بحكم لا دوام الأصل، وزيد كاتب بالفعل بحكم وصف موضوع الجزء الأول منه، ينتج بعض ما هو لا متحرك الأصابع كاتب بالفعل، ويلزم منه صدق لا دوام العكس، لأن الاثبات يلزمه نفي النفي، ثم نضم هذه القضية صغرى، الى مقدمة أجنبية، أعني زيد ليس كاتباً ما دام لا متحرك الأصابع، ينتج بعض اللا متحرك الأصابع لا كاتب ما دام لا متحركاً، وهذا هو الجزء الأول من العكس، فثبت بكلا

جزئيه، وأما اثبات هذه المقدمة الأجنبية فبأنه لو لم تصدق الصدق نقيضها، أعني زيد كاتب في بعض اوقات كونه لا متحرك الأصابع، ويلزمه صدق قولك زيد لا متحرك الأصابع في بعض أوقات الكتابة كما سبق، وهو مناف لحكم الأصل المسلّم وهو أن الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً، وقس على هذا بيان انعكاسها عكس نقيض، على رأي الأخراء.

تتمة:

لفظ العكس كما يطلق على الجمل، والتبديل، يطلق على أخص القضايا اللازمة للأصل الحاصلة به، فاحفظ ما تلوته لديك، والله حفيظ عليك.

<268>

الباب الرابع

في القياس

وهو دليل يستلزم النتيجة لذاته، استلزاماً كلياً، وهـو ان اشـتمل على مادة النتيجة، وهيئتها، أو هيئة نقيضها فاستثنائي، نحو كلما كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان ينتج انه حيـوان، أو لكنـه ليس بحيـوان، ينتج أنـه ليس بانسـان، ويـتركب من قضـيتين، أوليهما شرطية دائمـة، وتسـمى بالمقدمـة الشـرطية، والثانيـة تكون شرطية تارة، وحمليـة أخـرى، بحسـب تـركيب مـا قبلهـا، وتسمي بالاستثنائية دائماً، وواضعة آن استثنت عين أحـد جـزئي الشرطية، ورافعة آن استثنت نقيضه كما ذكرنا آنفاً، وقد تطلق عليهـا الصـغرى، وعلى المقدمـة الشـرطية الكـبرى، وهـذا الاصـطلاح غـير متعـارف. وان اشـتمل على مادتهـا فقـط فاقتراني، نحو العالم متغير، وكل متغير حـادث، ينتج أن العـالم حادث، والمحكوم عليه في النتيجة يسمى بالأصـغر، والمحكـوم به فيها بالأكبر، والمكرر في القياس بالحد الأوسـط، والمقدمـة التي فيها الأصغر بالصغرى، والتي فيها الأكبر بالكبرى، ويسـمى القياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط، بالأصغر، والأكـبر محمـولا، أو موضـوعاً شـكلا، ومن كيفيـة المقـدمتين، وكميتهما ضرباً وقرينة.

فالأشـكال أربعـة: لأن الأوسـط ان كـان محمـولا في الصـغرى، وموضوعاً في الكبرى، فهو الشكل الأول، أو محكوماً بـه فيهمـا فهو الشكل الثاني، أو محكوماً عليه فيهما، فهو الشكل الثـالث، أو بعكس الأول، فهو الشكل الرابـع، ولكـل منهـا بحسـب الكم، والكيف ستة عشر ضرباً، حاصلة من ضرب المحصورات الأربـع صـغريات، في أنفسـها كبريـات، ويسـقط من كـل بحسـب الشرائط المعتبرة في انتاجه، ويبقى بعض.

أما الشكل الأول، فشرط انتاجه كيفاً، ايجـاب الصـغرى، وكمـاً، كليـة الكـبرى، وضـروبه المنتجـة على ذلـك، أربعـة، منتجـة للمحصورات الأربع. وأما الشكل الثاني الثـاني فشـرط انتاجـه، اختلاف المقـدمتين، وكليـة الكـبرى، وضـروبه، أربعـة، منتجـة للسالبتين. وأما الشكل الثالث، فشرط انتاجه، ايجاب الصغرى، وكلية احدى المقدمتين، وضروبه ستة، منتجـة للجزئيـتين. وأمـا الشكل الرابع، فشرط انتاجه، امـا ايجـاب المقـدمتين مـع كليـة الصغرى، وضروبه المنتجة اثنان، منتجـان للموجبـة الجزئيـة، أو اختلافهما في الكيف، مع كلية احديهما، وضروبه على هذا ستة، منتجة للسالبتين، والمجموع ثمانية، والمقصود بالذات هنـا بيـان شـرائط انتاجهـا بحسـب الجهـة، ونتائجهـا الحاصـلة من اختلاط الموجهات المشهورة، بعضها مع بعض،

ولا يخفى أن لكـل من الأشـكال الأربعـة، بحسـب الاختلاطـات المحتملة مائتان وخمسة وعشرون اختلاطاً، حاصـلة من ضـرب خمس عشرة صغرى موجهة، في مثلها كبرى، لكن يسقط منها بحسـب الشـروط المعتـبرة في كـل شـكل بعض منهـا، ويبقى بعض، كما تعلم ان شاء الله.

أما الشكل الأول والثالث:

فشرط انتاجهما جهة فعلية الصغرى، بـأن لا تكـون ممكنـة، بـل مطلقة عامة، أو أخص منها، والا فلا يتعدى الحكم بـالأكبر، على الأوسط الذي هو الموضوع بالفعل على مذهب الشيخ الى ذات الأصـغر، لصـدق كـل بغـل مركـوب السـلطان بالامكـان، وكـل مركوب السلطان بالفعل فرس، مـع كـذب بعض البغـل فـرس بالامكان العام الذي هو أعم الجهات، فضـلا عن غـيره، فسـقط ثلاثـون اختلاطـاً حاصـلة من ضـرب الممكنـتين الصـغريين في الموجهات الخمس عشرة كبريات، وأمـا نتيجتهمـا فـان لم تكن الكبرى احدى الوصفيات الأربع أعني المشروطتين والعرفيـتين، فهي كالكبرى في الجهة من غـير فـرق. أمـا في الشـكل الأول فللأندراج[614] البيّن، وأما في الشكل

[614] اعترض عليه بان الاندراج متحقق في ما إذا كانت الكبرى من الوصفيات الأربع ايضا فما وجه الفرق واجيب بانه مسلم لكنه لما كان مفاد النتيجة في ما إذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الأربع ان الاصغر ثبت له الاكبر ما دام له الاوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة فلو اعتبرناه في الحكم لصارت النتيجة من القضايا الموجهة الغير المضبوطة فتركناه وبعد الترك وجدنا النتيجة تابعة للصغرى في الجهة بالشرائط المذكورة.

الثالث، فبأدلة الانتاج التي عرفتها في غير الموجهات، فانه لو لم يصدق نتيجة لقولنا: كل انسان حيوان دائماً، وكل انسان جسم بالضرورة، قولنا: بعض الحيوان جسم بالضرورة، لصدق نقيضها أعني السالبة الكلية الممكنة العامة، وهي لا شيء من الحيوان بجسم بالامكان، ولو صدق هذا النقيض لزم الفساد[615]، لأننا نجعله كبري لصغرى القياس، فينتج من الضرب الثاني من الشكل الأول، لا شيء من الانسان بجسم بالامكان، وهو باطل، لمنافاته الكبرى القياس المسلّم، أو نقول: متى صدقت المقدمتان من القياس السابق صدق عكس صغراه، ومتى صدق العكس انتظم قياس من الضرب الثالث من الشكل الأول، منتج للمطلوب وقس عليه، والاختلاطات الباقية حينئذ مائة وثلاثة وأربعون اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى، أي ما عدا الممكنتين في احدى عشرة كبرى، ما عدا الوصفيات الأربع، وان كانت الكبرى احديها، والحاصل حينئذ اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى في أربع كبريات، فالنتيجة في الشكل الأول، كالصغرى محذوفاً منها قيد اللا دوام، واللا ضرورة، ومبدلا فيها الضرورة المختصة بها بجهة تخالفها نوعاً، وتعمها عموماً مطلقاً، أي أن كانت ضرورة ذاتية تبدل بالدوام الذاتي، أو ضرورة

[615] لانه يصدق اخص من نقيضه وهو قولنا وكل انسان جسم بالضرورة والشيء لا يجتمع مع اخص من نقيضه لانه بواسطة استلزام الاخص للاعم يستلزم جمع النقيضين.

وصفية تبدل بالدوام الوصفي، أو ضرورة وقتية فبالاطلاق الوقتي، أو منتشرة فبالاطلاق المنتشري. وفي الشكل الثالث كعكس الصغرى، محذوفاً منها قيد اللا دوام، والباقي بعد الحذف والتبديل، وهو جهة البسيطة المقيدة، أو البدل، جهة للنتيجة. ثم ان كانت الكبرى احدى العامتين فذاك، والا فيضم اليها لا دوام الكبرى، والمجموع جهة النتيجة.

فنتيجة المؤلف من المشروطتين في الشكل الأول مشروطة عامة، أن كانت الكبرى عامة، وخاصة ان كانت خاصة، وفي الشكل الثالث حينية مطلقة، ان كانت الكبرى عامة، وحينية لا دائمة، أن كانت مشروطة خاصة، ومن الصغرى المشروطة، والكبرى العرفية، عرفية عامة، أو خاصة، في الأول، وحينية مطلقة، أو لا دائمة في الثالث، ومن الصغرى المطلقة، والكبرى المشروطة الخاصة، وجودية لا دائمة فيهما. وقس عليه، أما كون النتيجة كالصغرى، فلأن الكبرى لكونها احدى الوصفيات الأربع، تدل على أن دوام الأكبر أو ضرورته لشيء، بحسب ثبوت وصف الأوسط له، فاذا كان الأوسط مستلزما لضرورته، أو دوامه فثبوته للأصغر على نهج ثبوت الأوسط له، أن ضرورة فبالضرورة، أو دوامة فبالدوام، وهكذا. والشكل الثالث بعد عكس صغراه شكل أول: وأما حذف قيد اللا دوام واللا ضرورة أيضاً في صغرى الشكل الأول، واللا دوام في عكس صغرى الشكل الثالث فلأنه اشارة الى سالبة لكونه قيداً للموجبة، فلو أبقى لكان مع الكبرى قياساً صغراه سالبة، ولا مجال

للسالبة في صغراهما، وأما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الأول، فلأنه لا يلزم من ضرورة الأوسط لشيء ضرورة الأكبر له، إذا لم يكن ضرورياً للأوسط، كما في قولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا، وكل متحرك الأصابع قائم بالامكان، وأما انضمام لا دوام الكبرى الى جهة النتيجة، فلبداهة الاندراج[616] في الشكل الأول، والشكل الثالث بعد عكس صغراه[617] شكل أول.

وأما الشكل الثاني:

فشرط انتاجه من حيث الجهة أمران، كل منهما أحد أمرين: الأول - كون صغراه ضرورية، والكبرى أية قضية كانت، فحصل بهذا خمسة عشر اختلاطا حاصلا من ضرب الصغرى الضرورية في الكبريات الخمس عشرة، أو كون الصغرى دائمة، والكبرى ما عدا الممكنتين، وحصل بهذا ثلاث عشرة كبرى. الثاني - كون كبراه، من القضايا الست المنعكسة السوالب، والصغرى، غير الدائمتين، والممكنتين، والحاصل من هذا ستة وستون اختلاطا، حاصلا من ضرب

[616] أي اندراج الاصغر في الأوسط، والأوسط في حكم الأكبر المقيد باللا دوام.

[617] أو لان لا دوام الكبرى مطلقة عامة، واذا انضمت إلى الصغرى انتظم قياس منه كبراه، غير الوصفيات الأربع، والنتيجة حينئذ تابعة للكبرى، كما علمت سابقا.

الكبريات الست في الصغريات الاحدى عشرة، أو كونها من الضروريات الثلاث منها، والصغرى من الممكنتين، والحاصل بهذا ستة اختلاطات فمجموع الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل مائة، كما ان السواقط مائة وخمسة وعشرون، ووجه الشرطين، أنه لو لم يتحقق شيء منهما بأن لم تكن صغراه ضرورية بل كانت دائمة، والكبرى من الممكنتين، أو غير الضرورية، والدائمة[618]، والكبرى غير القضايا الست، من التسع الغير المنعكسة السوالب، وهذه مائة وسبعة عشر اختلاطاً، أو الكبرى من دوائمها الثلاث، والصغرى من الممكنتين، وهذه ستة اختلاطات[619] لم يتحقق الانتاج.

أما على الأول، فلأنا اذا قلنا: كل رومي أبيض دائماً، ولا شيء من الرومي بأبيض بالامكان، فالحق هو الايجاب، واذا بدلنا الكبرى بقولنا: ولا شيء من الزنجي بأبيض بالامكان، فالحق هو السلب.

وأما على الثاني، فلأنّا اذا قلنا: لا شيء من المنخسف بمضيء باحدى الجهات الثلاث عشرة، أي غير الدائمتين،

---

[618] أي من الموجهات الثلاث عشرة الباقية.

[619] والمجموع مائة وخمسة وعشرون اختلاطا، لان الحاصل من ضرب الدائمة في الممكنتين اختلاطان، ومن ضرب ثلاثة عشر غير الضرورية، والدائمة في تسع موجهات، غير منعكسة السوالب، سبعة وتسعون اختلاطا، ومن ضرب الممكنتين في الدوائم الثلاث ستة اختلاطات، والمجموع مائة وخمسة وعشرون اختلاطا من السواقط السابقة.

وكل قمـر منخسـف باحـدى الجهـات التسـعة الغـير المنعكسـة السـوالب، فـالحق هـو الايجـاب، ولـو بـدلنا الكـبرى بقولنـا: ولا شيء من التركي بأسود فالحق هو السلب.

وأما على الثالث. فلأنّا إذا قلنا: كـل رومي أسـود بالامكـان، ولا شيء من الرومي بأسود دائماً ما دام الذات، أو مـا دام روميـاً، فالحق أن يجاب. ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولا شيء من الـتركي بأسود فوق هو السلب. واذا لم ينتجـا مـع العرفيـة العامـة، قـد ينتجان مع العرفية الخاصة، لأنها عرفية عامة مقيدة بـاللا دوام، وقد علمت عدم انتاجها مع الجزء الأول، وأما مع الجـزء الثـاني موافقة للممكنـتين في الكيـف، ولا مجـال للمتفقـتين كيفـاً في الشكل الثاني.

وأما نتيجة، فان صدق الدوام الـذاتي على احـدى من مقدمتيـه، وذلـك اثنـان وخمسـون اختلاطـاً حاصـلاً من ضـرب الـدائمتين الصـغريين في ثلاث عشـرة كـبرى ممـا عـداهما، ومن ضـرب الدائمتين الكـبريين في ثلاث عشـرة صـغرى غيرهمـا فالنتيجـة دائمـة، بـدليل الخلـف والعكس العـروفين، والا فهي كالصـغرى محذوفاً عنها قيد اللا دوام، واللا ضرورة، والضرورة غير الذاتيـة مخصوصة اولا. أما حذف القيدين الأولين، فلاتفاتهمـا كيفـاً. مـع الكبرى، ولا مجال للمتفقتين كيف هنا، وأما حـذف الاخـير. فلأن الصــغرى المشــتملة عليهــا، امــا من المشــروطتين. أو من الوقتيــات. والكــبرى احــدى الوصــفيات الأربــع لفــرض خلــو المقـدمتين عن الـدوام الـذاتي، والضـرورة المـذكورة حينئـذٍ لا تسري الى النتيجة.

وأما الشكل الرابع:

فشرائط انتاجه جهة. أمور خمسة: الأول فعلية مقدمتيه، بأن لا تستعمل الممكنة فيه مطلقاً، فسقط بين الاختلاطات المحتملـة ستة وخمسون اختلاطا حاصلة من ضرب الممكنتين الصـغريين في خمس عشرة كبرى، والكبربين الممكنتين في ثلاث عشـرة صغرى، وبقى منهـا مائـة وتسـعة وسـتون اختلاطـا حاصـلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى في نفسـها كـبرى، ووجـه الاشـتراط أنه لو لم يتحقق حصـل الاختلاف في النتيجـة، وهـو دليـل عـدم الانتاج فانه اذا كانت الصـغرى ممكنـة كـان الحـق الايجـاب في قولنا: كل صاهل مركوب السلطان بالامكان، وكل فرس صاهل بالضـرورة. والسـلب في قولنـا: كـل حمـار مركـوب السـلطان بالامكان، وكل حمار ناهق بالضرورة، وقس عليـه مـا اذا كـانت الكبرى ممكنة، وهذا الشرط شامل لجميع الضروب الثمانية.

وليس للضربين الأولين منها شـرط غـيره، وأمـا نتيجتهمـا. فـان صـدق الـدوام الـذاتي على صـغراهما، وذلـك سـتة وعشـرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الـدائمتين الصـغريين في ثلاث عشـر كــبرى، أو كــان القيــاس بمقدمتيــه من الســت المنعكســة السـوالب، وذلـك أربعـة وعشـرون اختلاطـاً حاصـلة من ضـرب الوصـفيات الاربـع الصـغريات في الكبريـات السـت المنعكسـة السـوالب، فهي كعكس الصـغرى، وهـو المطلقـة العامـة، لأن صغراهما موجبة، والموجبات الست تنعكس اليهـا، وان لم يكن كذلك، وذلك مائة وتسعة عشر اختلاطاً حاصلة من ضـرب سـبع صغريات مما عدا الممكنتين في ثلاث

عشرة كبرى، ومن ضـرب الوصـفيات[620] الأربـع صـغريات في سبع كبريات، من التسع الغـير المنعكسـة، مـا عـدا الممكنـتين، فهي مطلقة عامة، والأمر الثاني كون السالبة المستعملة فيــه، من الست المنعكسة، أية قضية منها، ان كانت كلية كما في مـا عدا السـادس والسـابع منهـا، ومن الخاصـتين فقـط، ان كـانت جزئيـة كمـا فيهمـا، فسـقط من الاختلاطـات الباقيـة بعـد زوال الممكنتين فيها، وهي مائة وتسعة وستون اختلاطـاً، على الأول، وأحد وتسعون اختلاطا حاصلة من ضرب سبع سوالب، أعني ما عـدا الممكنـتين من التسـع الغـير المنعكسـة، في ثلاث عشـرة مقدمة موجبة، وبقي ثمانية وسبعون اختلاطاً حاصلة من ضرب ست سوالب، في ثلاث عشرة موجبة، وعلى الثاني مائة وثلاث وأر بعون اختلاطاً حاصلة، من احدى عشرة سالبة، أعني سـبعة من التسع الغير المنعكسة، وهي ما عدا الممكنتين، وأربعـة من الست المنعكسة، في ثلاث عشرة مقدمـة موجبـة، وبقي سـتة وعشرون اختلاطاً حاصـلة من ضـرب السـالبتين الخاصـتين في ثلاث عشـرة مقدمـة موجبـة، أي مـا عـدا الممكنـتين، ثم هـذا الشـرط خـاص بالضـروب السـتة المختلفـة مقـدمتاها بـالكيف، ووجه الاشتراط، امـا في مـا كـانت سـالبة جزئيـة فلأن انتاجهـا موقوف على انعكاسها، والسالبة الجزئية

---

[620] ووجه عدم ادخال الدائمتين في الصغرى، أن لا يندرج في ما يصدق الدوام الذاتي على صغراه، ووجه كون الكبرى غير منعكسة أن لا يندرج في قوله: أو كان القياس من اه، ووجه اخراج الممكنتين منها عدم انتاجهما.

لا عكس لها الا في الخاصتين، وأما في ما إذا كانت سالبة كليـة فلأنـــه يلـــزم من انتفائـــه حقيّـــة النتيجـــة الموجبة[621]، من المختلفتين كيفاً.

الأمر الثالث، أحد أمـرين: الأول، كـون صـغرى الضـرب الثـالث دائمة، أو ضرورية، والكبرى أية قضية كانت من الثلاث عشـرة، فيسقط بهذا الأمـر من الأختلاطـات الثمانيـة والسـبعين الباقيـة بعد الشرط الثاني، اثنان وخمسون اختلاطـاً حاصـلة من ضـرب ما عدا الدائمتين من الست المنعكسـة في ثلاث عشـرة كـبرى ما عدا الممكنتين لكنه يعود منها بعض بالأمر الثـاني كمـا يـأتي، ويبقى لـه منهـا سـتة وعشـرون اختلاطـاً حاصـلة من ضـرب الصغريين الدائمتين في الكبريات الثلاث عشـرة، الثـاني، كـون كبراه من القضايا الست المنعكسة، ومعلوم أن الصغرى لكونها سالبة تكون منها لا محالة كما علمت من الشـرط الثـاني، لكن غير الدائمتين، فتعود لـه بهـذا من السـواقط، أربعـة وعشـرون اختلاطـاً حاصـلا من ضـرب الوصـفيات الأربـع الصـغريات في الكبريات الست المنعكسة السوالب، فمجمـوع اختلاطـات هـذا الضرب خمسون، ووجه هذا الشـرط، أنـه لـو لم يتحقـق ذلـك، لزم حقية الايجاب، من القيـاس المؤلـف من المختلفـتين كيفـاً كما مر، وأما

[621] أما اذا كانت تلك السالبة صغرى فكما في قولنا: لا شيء من القمر بمنخسف باحدى السوالب الغير المنعكسة، وكل ذي محق قمر بالضرورة، واما اذا كانت كبرى فكما في قولنا: كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة، ولا شيء من القمر بمنخسف باحدى تلك الجهات، فتأمل.

نتيجته فـان صـدق الـدوام الـذاتي على احـدى مقدمتيـه، وذلـك أربعة وثلاثون اختلاطاً حاصـلة من ضـرب الـدائمتين الصـغريين في ثلاث عشـــرة كـــبرى، وضـــرب الـــدائمتين الكـــبريين في الوصـــفيات الأربـــع، فهي دائمـــة مطلقـــة، والا فهى كعكس الصغرى، وهو اما عرفية عامة فقط، أو مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي، وذلك ستة عشر اختلاطاً حاصلة من ضرب الوصـفيات الأربع صغريات في نفسها كبريات.

الأمر الرابع، كون كبرى الضـرب السـادس من القضـايا السـت المنعكسة السوالب، ومعلوم أن صغراها لكونهـا سـالبة جزئيـة، وجب أن تكون احدى الخاصتين فسقط من الاختلاطات الباقيـة بعد الشرط الثاني اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ما عدا الخاصتين من الست المنعكسة في ثلاث عشرة كبرى، مـا عدا الممكنتين كما أنه يبقى منها اثنا عشر اختلاطـاً حاصـلة من ضرب الخاصتين في الكبريات الست، وانمـا اشـترط فيـه ذلـك لأن اثبات انتاجه بعكس الصغرى، ليرتد إلى الشكل الثاني، واذا رد اليه، وجب أن تتحقق فيـه شـروط انتاجـه، ومنهـا أنـه اذا لم تكن الصغرى احدى الدائمتين، وجب أن تكون كبراه من السـت المنعكسة.

وأما نتيجته، فهي كنتيجة الشكل الثاني لأرتداده اليه بعـد عكس الصـغرى، فهي في أربعـة اختلاطـات، أعـني ممـا كـانت كـبراه احدى الدائمتين، دائمة[622] مطلقة، وفي الثمانية

[622] لان نتيجة الشكل الثاني دائمة مطلقة أن صدق الدوام الذاتي، على احدى مقدمتيه.

الباقية عرفية عامة، لأن صغراه بعد الـرد عرفيـة خاصـة، وبعـد حذف[623] اللا دوام عنها تبقى العرفية العامة.

الأمر الخامس، كون صفرى الضـرب الثـامن احـدى الخاصـتين، وكبراه من الست المنعكسـة السـوالب فسـقط من اختلاطاتـه الثمانيـة والسـبعين سـتة[624] وسـتون اختلاطـاً، وبقي منهـا اثنـا عشـر، ووجـه هـذا الشـرط ان اثبـات انتاجـه للسـالبة الجزئيـة بعكس الترتيب ليرتـد الى الشـكل الأول، وينتج مـا ينعكس الى المطلوب، والشكل الأول انما ينتج الخاصتين اذا كـانت صـغراه من القضايا الست، وكبراه احدى الخاصتين، وأما نتيجته فعرفية خاصة، لاثبات انتاجـه بـالرد الى الشـكل الأول، وعكس نتيجتـه، والنتايج بعد الرد هي من الخاصتين الجزئيتين، وعكسهما عرفية خاصة، هذا.

وأما نتيجة الضرب الرابع والخامس والسـابع، وبقيـة اختلاطاتهـا الثمانية والسبعين، فهي دائمة مطلقة أن صـدق الـدوام الـذاتي على كبراها، وذلك سـتة وعشـرون اختلاطـاً حاصـلة من ضـرب الكبريين الدائمتين في ثلاث عشرة صغرى،

[623] أي كما هو قاعدة الشكل الثاني في ما إذا لم يصدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه.

[624] حاصلة من ضرب ما عدا الخاصتين، وهي الوصفيات الأربع في ما عدا الست المنعكسة، وهو سبعة، والحاصل ثمانية وعشرون اختلاطا، ومن ضرب ماعداهما في السبت المنعكسة، والحاصل أربعة وعشرون، ومن ضرب الخاصتين في السبع الغير المنعكسة، والحاصل أربعة عشر، والمجموع ستة وستون لان نفى الشرطين يصدق بنفيهما معا، وبنفي الاول دون الثاني، وبالعكس.

والا فهي كعكس الصغرى، محذوفة عنه قيد اللا دوام، وذلك اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلا من ضرب الوصفيات الأربع الكبريات في ثلاث عشرة صغرى، ودليل اثبات تلك النتايج ما في المطلقات.

وهذا آخر كلامنا في الموجهات:

فاحفظ هداك الله ذو الجلال	موجهاتنا بلا ملال
فانها رسالة عليه	لأهلها، كالدرر البهيه
فازت بروح أعطى الايام	نالت بنور موسم الصيام
في عشره الأول تمت	وبين أيدي أهلها تداولت
ألهمني تاريخها من ألهمه	مبشراً بنص [غرّ قدّمه]
فالحمد لله وصلى الله	على حبيبه، ومصطفاه
محمد أشرف الأنبياء	ذى المجد، والمقام، واللواء
وآله، وصحبه الزكيّة	بالخلق الوجيهة المرضيّه

<282>

فرغت من تأليف هذه الرسالة عام ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين هجرية، في شهر رمضان المبارك، في مدرسة خانقاه، بيارة المباركة، وكنت اذ ذاك مدرساً فيها.. وفرغت من استنساخها للمرة الثانية في مدرسة السيدة عاتكة بنت السيد علي النقيب بالجامع المنسوب، الى حضرة القطب الرباني والغوث الصمداني السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني، قدس الله سره السامي، وفرغت من استنساخها للمرة الثالثة بقصد طبعها بتوفيق الله تعالى، قبيل عصر يوم الأحد، السابع والعشرين من ربيع الثاني، عام ألف وثلاثمائة وأربع وتسعين هجرياً، في عين المدرسة، المباركة، وأنا الخادم للعلوم الشريفة، عبد الكريم محمد فتاح، الكردي الشهرزوري المنتسب الى العشيرة المعروفة ب (هوز قاضي)، القاطنين في ناحية السيد صادق، وما حولها، وصادف الختام اليوم التاسع عشر من شهر مايس، لسنة ألف وتسعمائة وأربع وسبعين ملادياً والحمد لله أولاً، وآخراً، وباطناً، وظاهراً، والصلوة والسلام على خير الأنام، سيدنا وشفيعنا وحبيبنا محمد المدني المكي العربي القرشي الهاشمي، وعلى جميع اخوانه الأنبياء، والمرسلين، وجميع آله وصحبه وأتباعه باحسان الى يوم الدين 1349 هـ.

فهرس الكتاب